د. عبد القادر الفاسي الفهري

المعجم العربي

نماذج تحليلية جديدة

المعرفة اللسانية
ابحاث و نماذج


دار توبقال للنشر

د. عبد القادر الفاسي الفهري

المعجم العربي

نماذج تحليلية جديدة

دار توبقال للنشر
عمارة معهد التسيير التطبيقي، ساحة محطة القطار
بلفدير، الدار البيضاء 05 ـ المغرب
الهاتف: 60.05.48 (02)
الفاكس : 60.05.48 (02)

تمّ نشر هذا الكتاب ضِمن سِلسِلة
المعرفة اللسانية
أبحاث ونماذج
بإشراف د. عبد القادر الفاسي الفهري

الطبعة الثانية 1999

رقم الإيداع القانوني : 1986/540

تصدير

ضمن التحولات النوعية التي واكبت الثورة اللسانية الحديثة الانتقال من العناية باللغة إلى العناية بالنحو، أي بالآلة الصورية التي تمكن من توليد عدد لامحدود من المتواليات التي تنتمي إلى لغة بشرية معينة. فلم تعد مسألة البحث في اللغات مسألة خروج بـ «أفكار» عن طبيعة هذه اللغات، بل إن مضمون العمل التنظيري أصبح يقتضي بناء آلات ونماذج صورية، تنسب إليها خصائص تجريبية، بل يفترض فيها أن تكون ملبية للحاجة التجريبية، إذ «تحاكي» خصائص اللغات البشرية، وتمثل بنية «العضو الذهني» الذي يتم بواسطته اللغوُ. وعاد ضمن البحث اللساني البحثُ في الخصائص الصورية لهذه الآلات الكافية لوصف اللغات الطبيعية.

وكلازمة لهذا الاعتناء بالقواعد والتمثيل والنَّمْذَجَة، وجدنا النماذج التي تروم مقاربة الظاهرة النحوية أو الظاهرة اللغوية تتعدد وتتنوع بتعدد وتنوع الجوانب النحوية أو اللغوية التي تعتبرها ذات دلالة في تصورها للتعميمات حول اللغات، والتي يجب على النموذج أن يرصدها. وفي نفس الاتجاه، وجدنا بعض النماذج تحاول «إدماج» نماذج أخرى (أو جزءاً منها) كمكوّن من مكوناتها، فيكون من ميزات

النموذج قبوله للاتساع إلى قوالب (modules) أخرى قد يُتَوَصَّلُ إلى تحديد دقائقها في إطار البحث في نموذج آخر، ومع ذلك يقبل النموذج ضَمَّهَا بصفة طبيعية، بحيث لا تتنافر وخصائص النموذج الطبيعية. إلا أن إمكان اتصال النماذج وتداخلها يقترن، في نفس الوقت، بضرورة الابتعاد عن النماذج المنغولة ـ المبغولة (hybrid models) التي تأخذ من كل نموذج بطرف، فهي وظيفية وصورية، ومُرَكبية وعلاقية، ودلالية وذريعية، وجديدة وتراثية... الخ، وهي تحقق، فيما يبدو، جميع أنواع الكفايات. وهذا الزعم يفرغها طبعاً من كل محتوى، إذ تفقد الوظيفة التي يفترض في النموذج أن يقوم بها.

وإحدى النقلات الدالة في تصور البحث المعجمي الإقرار بأن الفصل بين النحو والمعجم فصل غير طبيعي، وأن منهج المعجم لا يتجه بالضرورة «إلى دراسة قائمة من الكلمات تشتمل على جميع ما يستعمله المجتمع اللغوي من مفردات»، كما يدعي ذلك بعض اللغويين،[1]، وأن «من طبيعة هذه القائمة الضخمة التي هي في حوزة المجتمع في عمومه ألا يحيط بها فرد واحد من أفراد هذا المجتمع مهما بلغ حرصه على استقصائها»،[2] بل إن المفردات تفرز خصائص واطرادات فرعية أو تامة تمكن من وضعها في طبقات عامة أو فرعية لها خصائص يمكن استخلاصها من مبادئ عامة تضبط الملكة اللسانية العامة للإنسان، أو الملكة الخاصة بلغة من اللغات الطبيعية. وعلاوة على هذا، فالمعرفة المعجمية لا تقتضي تعلم كل مفردة على حدة، بل لا تقتضي تعلم كثير من خصائص طبقات المفردات، وهناك ما يدل على أن كثيراً من المعلومات عن طبقات المفردات تكون مكتسبة

1) في تصور المعجم لائحة طويلة من المفردات دون نظام، انظر تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص. 314 وما بعدها.

2) ن. م.

فطرةً ودون تعلم. وكنتيجة لهذا، لم يعد بالإمكان الاحتفاظ بهذه الهوة التي كانت تفصل اللكسيكوغرافيا، أي صناعة القواميس، عن اللكسيكولوجيا، أي البحث في الخصائص النظرية للمعاجم.

وإذا كان البحث في الدلالة المعجمية يقتضي، فيما يقتضيه، الفصل بين المعلومات اللغوية والمعلومات غير اللغوية (السمعية والبصرية والعصبية ...الخ) التي تتآلف في بناء الدلالة التصورية، والبحث في طرق تأثير المعلومات غير اللغوية في السلوك الكلامي، أو تكييف المعلومات اللغوية لتستجيب لردود الفعل غير اللغوية، فإن هذا يستدعي افتراض مستوى للتمثيل الذهني لكل هذه المعلومات نسميه البنية التصورية. فالفصل بين المعلومات اللغوية التي تحملها المفردات (ما يكوّن معجم اللغة) وبين المعلومات غير اللغوية (دائرة المعارف) أمر تجريبي، ولا يمكن تحديده إلا في إطار نظرية للدلالة المعجمية.

وقد حصل في السنوات الأخيرة تراكم كيفي في نتائج البحث في دلالة الحقول (field semantics)، وكذلك في معرفة خصائص اللغات الإعرابية، وخصائص المفردات المحورية الدلالية، إضافة إلى معرفة خصائصها التركيبية والصرفية الأخرى. وهذا التراكم مَكّنَ من وضع افتراضات أكثر دقة لضبط بُنَى الحقول التصورية أو الدلالية، وضبط الأدوار الدلالية التي يُحْتاج إليها في وصف خصائص المفردات وعلاقتها بالخصائص النحوية للمركبات.

وضروري أن نستفيد مما تراكم من نتائج وأساليب بحث في اللغات الأخرى، ومما تراكم من نتائج بحث في اللغة العربية ومعجمها، لنرصد بعض خصائص النسق المعجمي العربي، ونستخلص ما يترتب عن استعمال هذه الأساليب التحليلية الجديدة من تحول في تصور المادة المعجمية العربية.

الرباط، في 30 مايو 1986

المحتوى

1 ـ في تصور المعجم

ليس من الصعب أن نتصور، ولو في مستوى عفوي غير نظري، أن معرفة مجموع مفردات لغة من اللغات، أو معجمها، تقتضي الإحاطة بعدد هائل من المعلومات عن هذه المفردات، وضمنها خصائصها الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية والبلاغية. وقد قامت في الحضارات المختلفة صناعة قاموسية (أو معجمية) تتوخى وصف هذه المعرفة في جوانب ومستويات محددة بحسب الأهداف التي يوضع لها المؤلّف القاموسي، كما أنها اتخذت طرقا وأساليب لذلك بحسب هذه الأهداف أيضا. وإذا كانت الإسهامات المعجمية العربية في القرون الأولى من الهجرة ذات أهمية تاريخية كبرى بالنظر إلى تنوعها نهجا ومادة وتأليفا، وبالنظر إلى حجمها وكثافتها، فإن المعاجم العربية الحالية، رغم بعض الجهود القليلة المبذولة، لا تتيح مواكبة تطور اللغة، وتطور مناهج التحليل اللساني، وتطور تقنيات وأساليب وضع المعاجم. لذلك، فإن الصناعة القاموسية العربية ظلت قاصرة عن تلبية حاجات مستهلكيها، لا تغطي المادة المعجمية الجديدة، ولا المعاني الجديدة للمفردات، ولا تهتم بجوانب النطق والصرف والتركيب والدلالة بصفة نسقية منتظمة، وإنما تورد ما أوردته المعاجم القديمة من مداخل، دون الاهتمام بالأرصدة اللغوية الحديثة، أو بالمادة اللغوية المتداولة حاليا، ودون أبْهِ بما أهملته هذه المعاجم من مواد كانت موجودة، أو جوانب من وصف هذه المواد (وعلى الأخص الجانب النطقي للكلمات، وكذلك جانب الأثالة أو أصول الكلمات etymology)، وما زخرت به من حشو، أو مترادفات لم تعد مستعملة، أو أضداد

مزعومة، أو اشتراك لفظي غير قائم، أو تداخل لغات، أو عدم دقة في التعاريف أو الشروح... الخ، علاوة على ما ورثته من تحريف وتشويه وتصحيف وغموض. وبعبارة، فإن هذه المعاجم لا تختلف عن سابقتها في حصر المادة وانتقائها وترتيبها، وفي طبيعة المواد التي ترد في المداخل، بل حتى في التقنيات أحياناً.

ومهما يكن من أمر المعاجم العربية الحديثة، وأمر ما وصل إليه البحث المعجمي العربي، فإنه لم يصل بعد إلى وضع قاموس عام متوسط من مثل Le Petit Larousse الفرنسي أو لاروس الأطفال أو The Shorter Oxford English Dictionary في أحجام مختلفة، أو غيرهما من معاجم الأمم الأخرى التي يبلور فيها القاموس ثقافة العصر ولغته، ويستجيب للأهداف المتوخاة من وضعه... الخ. وتتبين أسباب هذه الهوة التي تفصلنا عن غيرنا في هذا المجال حين نعي بأهداف البحث المعجمي الحديث، بقطع النظر عن التقنيات التي يمكن - بل يجب - أن تُسَخَّرَ خدمة لهذه الأهداف، والتي لن نتطرق إليها في هذا البحث.

وإذا كان موضوع البحث في المعجم هو الملكة المعجمية (lexical competence) لمتكلم لغة معينة، فإن المقصود بالمعجم هنا هو المعجم الذهني (mental lexicon) الذي نفترض أنه يدخل ضمن تحديد قدرة المتكلم اللغوية أو ملكته، لا الصناعة القاموسية أو المؤلّف الذي يضعه الواصف لرصد هذه القدرة الباطنية، أو على الأصح جزءٍ من هذه القدرة. فكل متكلم لِلُغَةٍ يتكلمها بمعجم ذهني محدّد ومضبوط، وهو لا يستعمل بالضرورة قاموسا للتوصل إلى معرفة واعية (وملقّنة) لهذه اللغة. فالتفريق بين الملكة أو الجهاز الذهني والآلة الواصفة لهذا الجهاز الباطني أمر ضروري، وهو تفريق له نتائج على تصور مجال البحث سنتحدث عن بعضها هنا.

وإذا كان الدرس المعجمي الحديث قد طور في تقنيات وطرق وضع القواميس في إطار البحث اللكسيكوغرافي Lexicography أو القاموسية ، فإن البحث المعجمي النظري انشغل بنوعين من المسائل أساسا :

أ) مسائل **نظرية** بحتة تتعلق بجوهر النظرية المعجمية مثل تحديد المفردات الممكنة والمفردات غير الممكنة في اللغات الطبيعية بصفة عامة، والمفردات الممكنة أو غير الممكنة في لغة بعينها. وهذا يقتضي النظر في المحدّدات الممكنة للوحدات المعجمية، صوتياً وصرفياً وتركيبياً ودلالياً، على مستوى الكليات اللغوية، وكذلك على مستوى الأنساق الخاصة.

ب) مسائل **نَمْذَجية تمثيلية** تتعلق بالنموذج أو نظرية التمثيل المتبناة. فكل نظرية من النظريات العلمية تختار نموذجا صوريا كوسيلة من وسائل محاكاة الموضوع أو التمثيل له، وما هو مطروح هنا هو مسألة كفاية النموذج، وقبوله لإمكانات لا يقبلها نموذج آخر، أو إلغاؤه لهذه الإمكانات، مما يعطي للنموذج بعدا تجريبيا، إضافة إلى خصائصه الصورية الرياضية.

وإذا كان النحو التوليدي منذ **المظاهر** قد قام على أساس افتراض أن المعجم مكون من مكونات النحو، وأن هناك ارتباطا وثيقا بين القواعد المركبية والقواعد المعجمية (إلى درجة يمكن معها اعتبار القواعد المقولية تكرارا للمعلومات المطردة في المداخل المعجمية)،[1] فإن الأنحاء المعجمية Lexical Grammars قد جعلت من المعجم والقواعد المعجمية المكون الذي يلعب الدور الأول في تنظيم النحو، كما أنها أفرزت عدداً من الافتراضات في خصوص علاقة المكونات النحوية فيما بينها، تختلف عن نوع العلاقة المفترضة في الاتجاهات التحويلية على الخصوص.[2] ولكن الأهم في كل هذا أن مختلف الاتجاهات، وضمنها تيار الدلالة

1) لقد أثر هذا المشكل، مشكل الانشغال بما سمي بالحشو redundancy في كثير من الأبحاث التوليدية الحديثة منذ تشومسكي ولاسنك (1977) Chomsky and Lasnik. في مسألة الحشو في المعجم والعلاقة بين المعجم والتركيب، انظر على سبيل المثال تشومسكي (1965) و (1982) و (1984)، والفاسي الفهري (1982، 1985أ)، وسطول (1981) Stowell.

2) نذكر من هذه الأنحاء المعجمية على سبيل المثال، لا الحصر، النحو المعجمي لبريم Brame والنحو المعجمي الوظيفي لبرزنن (Bresnan)... الخ. انظر الفاسي الفهري (1985أ) في التفاصيل. وضمن الافتراضات المعجمية التي تخص علاقة الصرف بالتركيب، نذكر الافتراض التالي الذي يتبناه عدد من الصرفيين المعجمانيين :
أ) لا يمكن لأية قاعدة تركيبية أن تحيل على عنصر من عناصر البنية الصرفية.
انظر لپوينت (1981) Lapointe وسلكرك (1982) Selkirk وكيپرسكي (1985) Kiparsky... الخ.

التـوليـديـة، أجمعت على أهميـة بحث الاطرادات العـامـة أو الفرعيـة لطبقـات المفردات، مما يجعل المعجم في جوهره نسق علائق نحوية ودلالية... الخ، لا يقل نسقية عن باقي مكونات النحو. فكثير من المعلومات التي تنسب إلى المفردات يمكن التنبؤ بها من مبادئ عامة تنتظم الانساق الفرعية التي تكون النسق الكلي الذي يحدد الملكة العامة للغو، أو من البرامترات Parameters التي تُثَبَّتَ في نسق خاص بلغة معينة.[3] وكثير من هذه المعلومات تكون تكرارً أو حشواً، ولا يحتاج متعلم اللغة إلى تعلمها في كل مفردة على حدة، بل إنها معلومات يمكن استخلاصها من النحو الخاص أو النحو الكلي العام. فهذا التصور يدعونا إلى التساؤل عن المعلومات التي نحتاج إلى تمثيلها في المداخل المعجمية، وأيها لا يحتاج إلى ذلك. ماذا يتعلم متكلم اللغة عندما يتعلم مفردة جديدة ؟ هل يحتاج إلى تعلم شيء أكثر من معنى الكلمة (وسماتها الفُرادية idiosyncratic) ؟ وإذا كان الجواب بالإيجاب، فماذا يتعلم ؟ هل يعرف المتكلم أن بعض الخصائص ليست مميزة للكلمة، بل هي نتيجة لخصائص أخرى، وهل يعرف، مثلا، أن الخصائص التركيبية والصرفية قد تشترك فيها كلمات لها عناصر دلالة مشتركة، مما يدل على وجود طبقات دلالية للمحمولات واردة بالنسبة للتركيب ؟

هدفنا في هذا البحث حصر الخصائص التي نحتاج إلى رصدها في نظرية للملكة المعجمية لمن يتكلم العربية، وعلى الأخص طبيعة الاطرادات المعجمية وحدودها. وسننشغل، ضمن الأسئلة التي سنطرحها، بمسألتين متلازمتين ومتكاملتين :

3) «البرامتر هو المتغير الذي يتعين بقيمة من قيمه المختلفة أحد أفراد مجموعة من النقط أو المنحنيات أو الدالات التي تشترك في خاصة واحدة مثل ل في المعادلة :

$$\frac{\text{س}^2}{\text{أ}^2 + \text{ل}} + \frac{\text{ص}^2}{\text{ع} + \text{ل}} = \text{أ}$$

التي تمثل مجموعة من قطوع مخروطية متحدة البؤرة ومثل ن في النقطة (ل ن^2 ل ن) التي تمثل نقطا على قطع مكافئ. هذا هو تعريف مجمع اللغة العربية بالقاهرة. ويمكن ترجمة برامتر بالمتغيّر الوسيط أو الاحتفاظ باللفظ المعرّب.

1) تحديد طبيعة الذوات (أو العناصر) التي يمكن فرزها في الميدان الدلالي.

2) تحديد علائق الارتباط الممكنة بين هذه الذوات والذوات التي يمكن فرزها في ميدان العبارة (أي التركيب والصرف).

وسيتضح جليا أن هناك تعالقات مطردة بين دلالة المفردات وخصائصها التركيبية وخصائصها الصرفية يمكنَ استخلاصها من مبادئ عامة، كما يتضح جليا كذلك أن القواميس الموجودة لا تستجيب لما يهمنا، ولا تجيب عن الأسئلة التي نطرحها إلا مصادفة، أو بصفة غير منتظمة.

وقبل أن نقدم تصورنا للمداخل المعجمية وما تحتوي عليه من معلومات في الفقرة الثالثة، نبدأ أولا بالحديث عن المادة المعجمية مجال البحث في الفقرة الأولى، ثم نردف الكلام عن بعض المحاور النَمْذَجِيَّة التمثيلية في الفقرة الثانية.

1 - المادة مجال البحث واللغة الموصوفة

بدأت الحركة اللغوية في منتصف القرن الأول بغاية تفسير غريب القرآن والحديث أولا، وكذلك جمع شتات اللغة قبل أن «تفسد» نتيجة اختلاط العرب بالأعاجم. وقد حاول الخليل في **العين** حصر ألفاظ اللغة جميعها حتى لا يغيب عنه منها شيء، فيورد مستعملها، ويترك مهملها. إلا أن المعاجم التي جاءت بعده توحي بأنها لم تنشغل بمسألة جمع كل ما هو مسموع (لم تنشغل بالجانب التوليدي أو الضبط الحسابي للمفردات كما انشغل الخليل)، بل ركزت على تنقية اللغة من الغريب والحوشي. فأبو منصور الأزهري، مثلا، صاحب **تهذيب اللغة** شافه الأعراب، وتحرى الدقة والصواب، وقد ساعده في ذلك «أنه لبث أسيرا عند بعض قبائل العرب أكثر من خمس عشرة سنة أخذ خلالها اللغة من أفواه العرب الأقحاح الأُصلاء»، فهو لم يودع في كتابه من كلام العرب إلا ما صح له «سماعا منهم أو

رواية عن ثقة أو حكاية عن خط ذي معرفة ثابتة اقترنت إليها [معرفته]».[4] وابن دريد صاحب **الجمهرة** ذهب نفس المذهب إذ يقول : «وإنما أعرناه هذا الاسم لأنا اخترنا له الجمهور من كلام العرب وأرجأنا الوحشي والمستنكر».[5]

ومهما كان من أمر الفصيح والصحيح، أو الحوشي والمبتذل و«غير اللائق» من الألفاظ، فإن اللغويين في القرون الأربعة الأولى على الخصوص، تقيدوا بجمع اللغة عن طريق المشافهة، وفضلوا ما فاه به البدو دون الحضر، وما نطقت به قبائل معينة، دون قبائل أخرى.[6] ثم دخلت المعاجم، مع المتأخرين، في فترة صار اللاحق يقلد فيها السابق، ولم تعد المادة المعتمدة مادة حية يجمعها اللغوي من الناطقين بلسانها، بل عاد ينقل عن غيره من الأسلاف في عصر التدوين، ويتجاهل ما جد من «ألفاظ المظاهر الحياتية ومصطلحات العلوم التي ابتكرت وسرت على يد علماء كبار في الطب والنبات والرياضيات والفلك والتاريخ والجغرافية».[7] تلك فترة المعاجم الضخمة مثل **القاموس المحيط** و **لسان العرب**، وهي معاجم استخلصت مادتها من مؤلفاتٍ سبقتها وضمنها تهذيب الأزهري ومحكم ابن سيده وصحاح الجوهري وحواشي ابن بري ونهاية ابن الأثير.[8]

4) مقدمة **تهذيب اللغة** للأزهري، دراسة وتحقيق أحمد عبد الغفور العطار، القاهرة 1956، عن محمد أحمد أبو الفرج (1966).

5) انظر **جمهرة** ابن دريد، ج. 1، ص. 4.

6) في لغات القبائل التي أخذ عنها اللغويون، انظر **خصائص** ابن جني، وابن فارس في **فقه اللغة**، **والمزهر في علوم اللغة** للسيوطي،... الخ.

7) أحمد شفيق الخطيب (1986). ولعل من المفاجأة، كما يذكُر، أن «لفظة مثل «الجبر» بمعناها الرياضي التي أخذ الغربُ اسم ذلك العلم منها غير واردة بهذا المعنى لا في اللسان ولا في القاموس ولا حتى في تاج العروس، مع أن كتاب «الجبر والمقابلة» للخوارزمي كان معروفا في أواسط القرن التاسع الميلادي». وبعد أن ذكر بأن عالمين فاضلين استخلصا أثناء شرحهما لمفضليات الضبي اثنتي عشرة لفظة من الفصاح لم توردها المعاجم التراثية، تساءل الباحث قائلا : «ترى لو مسحنا الشوامخ والأمهات من كتب التراث العربي من أعمال الجاحظ والأصفهاني والمسعودي وابن عبد ربّه والبيروني والإدريسي والقالي وابن حوقل وابن عُمران والطوسي وابن سينا والرازي وابن الهيثم وابن البيطار والإنطاكي وابن الأثير والطبري وابن خلدون وعشرات غيرهم، كم من آلاف الشوارد تراثنا نجد مما لا ذكر له في المعاجم ؟ إن استعادة هذه المواد اللغوية كانت وما زالت إحدى قضايا المعجمية العربية المعاصرة».

8) تلك هي الكتب الخمسة التي صرّح ابن منظور أنه جمع منها مادة **اللسان**. وقد زعم حسين نصار (1968) أن **الجمهرة** ليست من بينها.

فهذه القطيعة مع المادة الحية المتوافرة عند متكلمي اللغة ومستعمليها، بدعوى فساد لسانهم، واعتماد النقل من المصادر التي سمع أصحابها من الأعراب في الجاهلية وصدر الإسلام على الخصوص، جعلت المعجمية العربية تنقطع عن واقعها، وتفقد دورها الأساسي في تمثيل الثقافة والحضارة القائمتين، وكذلك الخصائص الفعلية والحالية للمفردات، ومعانيها المستحدثة، والمصطلحات الجديدة، الموضوع منها والمنقول... الخ. وقد جاء فقدان الاتصال بين واصف اللغة (أي المعجمي أو اللغوي) ومتكلمها موازيا لفقدان الاتصال بين النحوي والأعرابي صاحب السليقة. فلم تكن الأقوال أو المواد المأثورة عن كبار علماء النحو في القرن الثاني (وعلى الأخص أقوال الخليل بن أحمد وسيبويه) لتعوض الانقطاع عن المادة الحية، وعن المصدر الذي لاينضب، ألا وهو الناطق سليقةً بهذه اللغة.

ومَثَّلَ موقف واضعي **المعجم الوسيط** موقفا جديدا بالنظر إلى ما درج عليه الأسلاف، حين أنكروا انقطاع سلامة اللغة العربية عند عصر معين، وفي مكان معين، وعابوا على المعاجم العربية، قديمها وحديثها، كونها «...وقفت عند حدود معينة من المكان والزمان لا تتعداها، فالحدود المكانية شبه جزيرة العرب، والحدود الزمانية آخر المئة الثانية من الهجرة لعرب الأمصار، وآخر المئة الرابعة لأعراب البوادي. ومعظم هذه المعاجم قد تصونت عن إثبات ما وضع المولدون والمحدثون في الأقطار العربية من الكلمات والمصطلحات والتراكيب حتى قرَّ في نفوس الدارسين أن اللغة قد كملت في عهد الرواية، واستقرت في بطون هذه المعاجم».[9]

وإذا كان **المعجم الوسيط** قد اعتبر تجديديا لأنه أهمل المواد الغريبة والمهجورة، وأثبت ألفاظاً مستحدثة أو معرَّبة مما أقره المجمع اللغوي بالقاهرة، فإنه يظل، مع هذا، بعيدا كل البعد عن المعجم المنشود. وسبب ذلك يرجع، من جهة،

9) انظر مقدمة **المعجم الوسيط**، ص. 9.

إلى مشكل تحديد المادة المعتمدة، ومن جهة أخرى إلى طرق تنظيم هذه المادة ومعالجتها.(10)

لقد سبق أن أوضحنا أن موضوع البحث المعجمي العربي هو الملكة المعجمية لمتكلم اللغة العربية الفصيحة. وهذا يعني، فيما يعنيه، تحديد من هو هذا المتكلم، وما هي محدّدات هذه الملكة، وضمنها المحدّدات الزمنية والمكانية، وخصوصا وضعُها كلسان معبِّر. لقد رفض المتأخرون من القدماء،وكذلك المحدثون، أن يأخذوا اللغة من أفواه معاصريهم من المولدين والمحدثين، وأنكروا وجود «متكلم» لهذه اللغة. وبذلك يكونون مخالفين لمتقدميهم في تحديد المصدر الأول للغة، فهم حولوا المصدر من شيء حي وغني، وهو المتكلم، إلى شيء سكوني ومحدود، هو المتن. ثم إنهم لم ينظروا في حال اللغة المستعملة عند معاصريهم، بدعوى أنها لا يمكن أن تكون حجة. وهذان الخطآن في التصور متلازمان، ولا يمكن أن تقوم دراسة جدية للغة العربية إلا بتجاوزهما، والرجوع إلى طرق ومناهج سَنَّها رواد الحركة اللغوية في القرن الثاني على الخصوص، وفي مقدمتهم الخليل ابن أحمد، في التعامل مع اللغة ومستعمليها. وهذا يجرنا إلى الحديث أولا عن وضع اللغة العربية التي نروم وصفها، وطبيعة هذه اللغة، قبل الانتقال إلى تحديد المواد التي تُكَوِّنُ مجال بحثنا، ومصادر هذه المواد.

درج اللسانيون على تصنيف اللغات إلى لغات أول ولغات ثوان، على اعتبار أن اللغة الأولى تكتسب بدون تلقين، وهي اللغة «الأم»، أي اللغة التي يلتقطها الطفل في محيطه الأقرب، وهو محيط الأم، دون أن يحتاج في ذلك إلى التمدرس أو إلى توجيهات معلِّم ملقِّن، وعلى اعتبار أن اللغة الثانية تعتمد أساسا على التلقين. فأين وضع اللغة العربية في هذا التصنيف ؟ طبعا لا نحتاج إلى كبير عناء لنبين أن اللغة العربية ليست لغة أولى. فالطفل العربي لا يخرج إلى محيطه ليلتقط لغة عربية فصيحة متداولة في الأفواه، بنفس الكيفية التي يخرج بها الطفل

10) أحمد أبو الفرج، ن.م.

الفرنسي إلى محيطه ليتعلم الفرنسية، أو الإنجليزي ليكتسب الإنجليزية، أو المغربي ليكتسب العامية العربية المغربية أو الأمازيغية. إذن العربية الفصيحة ليست لغة أولى في محدداتها النفسية والإدراكية والذاكرية... الخ. إلا أن الطفل العربي لا يتعلم العربية الفصيحة بنفس المعنى الذي يتعلم به لغة أجنبية ثانية كالفرنسية والإسبانية والإنجليزية، بل إن الملكة التي يكونها الطفل العربي في عاميته كثيرا ما تمثل جزءا مهمّاً من الملكة التي سيكونها في الفصيحة. ولذلك كانت الفصيحة لغة بين الأولى والثانية في منظورنا. وضمن الأدلة التي يمكن تقديمها على هذا التصور ما أسميناه في عدة مناسبات بتحويل القدرة أو تحويل الراموز (code transfer).[11] فالطفل العربي يقوم خلال فترة التمدرس، وفي فترة لاحقة، بتحويل عدد من الضوابط والقواعد من العامية إلى الفصيحة، بحيث يلجأ إلى ملء الخانات الفارغة أو الثغرات في النسق الفصيح بخصائص وضوابط لم يتعلمها. وهذه الضوابط تأتي إما من برامترات اللغة العامية، وإما من النسق الكلي، أي الملكة اللغوية العامة (التي نفترض أن كل إنسان مزود بها بيولوجيا) بحكم فقر المنبّه (the poverty of stimulus).[12]

والذي يدل أيضا على هذا التصور، في اعتقادنا، هو أن الإنسان الأجنبي الذي ترعرع في محيط غير عربي وفطر على لغة غير عربية لا يمكن أن يكتسب ملكة مماثلة لملكة العربي في اللغة الفصيحة، مهما بلغ درسه لها، ولو في ظروف مثالية. فملكة العربي في الفصيحة، وإن كانت مكتسبة جزئيا عن طريق التلقين، لا توازيها إلا ملكة الفرنسي في اللغة «الراقية» المعيار، أو الإنجليزي في اللغة

11) كان هذا الإشكال موضوع محاضرات في الندوة العالمية للسانيات (صيف 1981)، ومحاضرة ألقيناها بكلية الآداب بالدار البيضاء عين الشق ونشرت **بأنوال** الثقافي (عدد 24 و 25).

12) استعمل تشومسكي حجة فقر المنبه في عدة مناسبات لاستخلاص الكليات، كما استعملها أيضا غيره. انظر رونا (1977)، وتشومسكي (1982) و (1984). ومفاد هذه الحجة أن المتكلم لا «يعرف» اللغة لأنه تعلمها من محيطه وتعلم ضوابطها عن طريق الدليل الموجَب (positive evidence) أو السالب (negative) في تجربته اللسانية، بل إن كثيرا من معلوماته اللغوية لم يُلَقَّنْ إياها، وإنما يعرفها بالفطرة. وعليه، فإن عدم وجود هذه الدلائل التجريبية يمثل دليلاً على كُلّية (universality) هذه الضوابط التي يحترمها المتكلم دون أن تقوم عليها الحجة التجريبية.

الإنجليزية المعيار، ولا يمكن أن تقارن بملكة الفرنسي في العربية الفصيحة، أو غيره من الأجانب.

هذا التصور للموضوع له نتائج، من بينها أن الفصيحة لغة طبيعية عفوية، خلافا لما يعتقده كثيرٍ من الناس، وأن الفصيحة، وإن كانت لغة موحّدة من المحيط إلى الخليج، إلا أنها ليست واحدة. وهذا يقتضي العمل على العاميات، كجزء من العمل على الفصيحة، سواء تعلق الأمر بوصف الفصيحة القديمة أو الفصيحة الحالية، أو تعلق الأمر بمعرفة خصائص اللهجات عبر تاريخها واتصالها بالفصيحة (أو الفصيحات على الأصح).

إذن مجال البحث في اللغة الفصيحة يستدعي مجال البحث في اللهجات العامية ويقتضيه، وكذلك العكس. والمواد التي يمكن أن نعتمدها في وصف ملكة العربي المعجمية حاليا (أو حتى قديما) لا يمكن أن تكون هي المواد القديمة الموجودة في المتون لعدة أسباب واضحة لا نحتاج إلى الإطالة فيها، وضمنها عدم تجانس هذه المادة، وتضارب اللغات التي وصفتها، والتطور الذي حصل في بنى اللغة عبر التاريخ، وعدم تمثيلية هذه المواد للإشكالات التي يمكن أن تطرح اليوم... الخ. وإذا كانت المواد الموجودة في القواميس الأولى لا تغطي كل المواد المتداولة في عصر تدوينها كما بينا، فإننا مهما استقرينا من نصوص مكتوبة، ومهما جمّعنا من مواد عند القدماء، فإن هذا لن يكفينا، بل نحتاج إلى مواد مكتوبة أخرى ونصوص شفوية كذلك تمكننا من تجاوز مجال المواد التي ارتكز عليها القدماء. ثم إننا مهما جمعنا من مواد شفوية أو مكتوبة، فإننا نحتاج إلى عنصر آخر لتحديد وتخصيص قدرة المتكلم ـ المستمع اللغوية، ويتعلق الأمر «بالحدوس» (جمع «حدس») intuitions، أي الأحكام التي يطلقها من له ملكة في لغة معينة على المتواليات (أو السلاسل) التي يُسْأَلُ عنها، فيقر بأن بعضها ينتمي إلى لغته، والبعض الآخر لا ينتمي إليها. وليس من الضروري أن تكون التراكيب أو الجمل مما سبق أن سمعه أو أنتجه من قبل، بل إن كثيرا من هذه المتواليات

«جديدة» غير منقولة، ومع ذلك فهو «يعرف» أنها ضمن لغته، أو خارجة عنها. فهذه الأحكام ضرورية لحصر اللغة فيما هي بالفعل، لا في جزء منها، أو ما أنتج منها. ولأن اللغة، كما هو معلوم، غير محدودة في عدد معروف من المتواليات، بينما النحو الذي يمكن من إنتاج ما لا حصر له من الجمل محدود، فلا يمكن حصر المادة اللغوية فيما هو مدون أم مكتوب. وإضافة إلى هذا، فقد بينا في عدة مناسبات أن المادة تختلف من عصر إلى عصر، ومن حقل إلى حقل، ومن مجموعة لسانية إلى أخرى، ولكن الأهم أنها تتطور في طبيعتها وحجمها بتطور النماذج التحليلية والصورية التي تروم وصفها، وعليه فإن المادة ليست ثابتة قارة، وإنما هي ظرفية مرحلية تتطور بتطور الأسلوب العلمي، كلما غيرنا في أسلوب البحث نظراً ومنهجاً غيرنا في تصور المادة.[13] وسيتضح من خلال هذا البحث بالملموس ما لتصور المادة من انعكاس على نتائج التحليل.

2. مشكل الحشو وحله في بعض النماذج التوليدية

2. 1. التركيب استراتيجية

إحدى الاستراتيجيات في مقاربة العلاقة بين الخصائص التركيبية للمفردات ودلالتها هو القيام بتصنيف المفردات إلى طبقات باعتماد مقاييس تركيبية محضة، على أمل أن هذا التصنيف ستدعمه الدلالة، باعتبار أن هذه الطبقات لها عناصر دلالية مشتركة. بعبارة أخرى، لا يُمَكِّنُنَا التركيب من تحديد الذوات التركيبية فقط، بل من تحديد الذوات الدلالية أيضا، نظرا إلى أن الطبقات الدلالية للمحمولات واردة في التركيب.

13) في علاقة تطور المادة بتطور أُسلوب البحث، انظر الفاسي الفهري (1985أ) و (1985 ب).

وقد حدث تحول في النماذج التوليدية في السنوات الأخيرة في تمثل المداخل المعجمية وما تحتويه من معلومات. ففي نموذج **المظاهر**[14] كان المدخل يتضمن، فيما يتضمنه، جانبين مهمين من المعلومات الواردة : الإطار التفريعي، والخصائص الانتقائية. فالإطار التفريعي (subcategorization frame) هو سياق المقولات المُرَكَّبية التي تظهر فيها الوحدة المعجمية، وعلى الخصوص المعلومات عن الفضلات التي قد تظهر مع الوحدة المعجمية، محدّدة بذلك عدد ونمط الفضلات التي ينتقيها الحمل مقوليا. ففعل مثل «ضرب» له إطار تفريعي كما في (3)، وفعل مثل «أقنع» له إطار مثل (4) :

3) ضرب : ــــ / م.س

4) أقنع : ــــ / م.س. (م.ح)

(م. س : مركب اسمي، م.ح : مركب حرفي، كما في «أقنعت زيدا بالذهاب»).

ونشدد هنا على أن الفاعل ، في هذا التصور ، لا يدخل ضمن المكونات التي يمكن أن يُفَرَّعَ إليها، باعتبار أن الفاعل لا يختص به فعل دون آخر، بخلاف التعدي، مثلا.

وأما الخصائص الانتقائية، فتحدد القيود الدلالية على الوحدات التي تملأ محلات الحمل. فلا يقال مثلا :

5)* ابتسمت الصخرة

لأن التبسم من خصائص الإنسان، ولذلك يكون أحد القيود الانتقائية على «ابتسم» هو [+ إنسان].

إلا أن جل المعلومات التي تدخل في التفريع المقولي يمكن التنبؤ بها من مبادئ مستقلة انطلاقا من تمثيل كاف للمحمول وموضوعاته. ففي إطار نظرية الربط العاملي Government Binding Theory لتشومسكي (1981)، أصبح الاستغناء عن التفريع المقولي ممكنا لأن مدخل المحمول صار يشمل بنية موضوعية

14) تشومسكي (1965).

(configurational) في جوهرها.(16)

والمبدأ الأساس في النظرية الإعرابية داخل ن‌رع هو أن المركبات الاسمية لابد أن يسند لها إعراب حتى تكون البنية التي تتضمنها سليمة البناء، بموجب ما دعي بالمصفاة الإعرابية (Case filter). والإعراب تسنده الأفعال أو الحروف أو الصرفة للمركبات الاسمية التي تعمل فيها. والعمل هنا محدّد بالتآخي (adjacency) في البنية الشجرية بين المسندات الإعرابية (case assigners) والمركبات المسند إليها الإعراب (case assignees).(17)

وإذا كان هناك اهتمام خاص في ن‌رع بالخصائص المجردة لعمليات إسناد الأدوار الدلالية، فإن هذا ينعكس على تصور البنية العميقة، إذ هي المستوى التمثيلي الذي اعتبره تشومسكي (1984) إسقاطا «خالصا» لخصائص المفردات المحورية. و**مبدأ الإسقاط** يضمن أن تكون الخصائص المعجمية للمفردات متوفرة في هذا المستوى وفي كل مستوى من مستويات التمثيل التركيبي.(18) والبنية العميقة، كمستوى لتمثيل العلائق التركيبية، وارد بالنسبة لإسناد الأدوار الدلالية،

16) الأدوار الدلالية تسند إلى الفضلات (complements) من الرأس (head)، وتسند إلى المخصّصات (specifiers) استثناء، كما يتبين من إسناد دور دلالي إلى الفاعل، والتشجيرة الأساسية هي تشجيرة س̄ التي اقترحها تشومسكي أساسا كليا لجميع اللغات (أساس القواعد التركيبية)، وهي كما يلي :

أ) س̿ ← ... س̄ ...

ب) س̄ ← ... س ...

فالنقط التي توجد قبل الرأس س̄ أو س تمثل مكان المخصصات في نظرية س̄، والنقط التي توجد بعد الرأس تمثل مكان الفضلات. وفي نظرية تشومسكي لإسناد الأدوار الدلالية، لا تسند الأدوار عادة إلى فضلات س (حيث س متغير، يمكن أن يكون فعلا أو اسما أو حرفا... الخ). ويسند دور دلالي إلى فاعل س، حيث س فعل، استثناء، لأن الفاعل يكون مخصصا للجملة. انظر الفاسي الفهري (1985 أ)، وكذلك تشومسكي (1981) و (1984).

17) يمكن صياغة المصفاة الإعرابية التي اقترحها روڤري وڤرنيو (1980) Rouveret and Vergnaud كما يلي :

أ) * م.س، إذا كان م.س لا يحمل إعرابا.

ومفاد هذه المصفاة أن كل مركب اسمي لابد أن يكون له إعراب، والمقصود بالإعراب هنا هو الإعراب المجرد، لا الإعراب الذي يظهر فعلا في الأسماء. ومن هذا الوجه، يعتبر تشومسكي أن الإعراب (Case) يسند في جميع اللغات، وليس خاصا باللغات الإعرابية التقليدية.

18) يصوغ تشومسكي (1981) مبدأ الإسقاط كما يلي :

أ) التمثيلات في كل مستوى من مستويات التركيب (أي البنية العميقة والبنية السطحية والصورة المنطقية) مسقطة من المعجم، وهي تحترم الخصائص التفريعية للوحدات المعجمية.

تسند إليها أدوار دلالية يقال لها الشبكة المحورية (argument structure) (Θ – grid)، أو البنية المحورية (Θ – structure)، وهي تسمية للأدوار الدلالية (أو المحورية) المسندة للموضوعات. وهذا التحول الذي حصل في نرع مرتبط بنمو نظريتين فرعيتين للنحو هما : النظرية الإعرابية (Case theory) والنظرية المحورية (Θ – theory).

فالأدوار الدلالية تسند، في الجملة، إلى موضوعات المحمول بواسطة مسنِد للأدوار الدلالية (هو رأس الحمل، أي الفعل أو الحرف أو الاسم) حين تقترن بموضع ملائم في الشبكة المحورية أو الإطار المحوري. وهناك قيد لسلامة البناء، وهو قيد المقياس المحوري Θ – criterion، يضمن أن تتوفر الشروط المحورية للمحمول. وهكذا، فإن الجملة تكون سليمة البناء إذا كان كل دور في الإطار المحوري للمحمول مسندا إليه موضوع واحد، وإذا كان كل موضوع مسندا إليه دور محوري واحد :

6) المقياس المحوري

كل موضوع يحمل دوراً محورياً، ودوراً واحداً فقط، وكل دور محوري يسند إلى موضوع، وموضوع واحد فقط.

فالأفعال والحروف، مثلا، تسنِد أدواراً محورية إلى المركبات الاسمية الموضوعات، وهي تسند، في تصور تشومسكي (1981)، دوراً واحداً على الأكثر. وهذا الدور هو مفعول الفعل أو مفعول الحرف. ولا يسنِد الفعلُ دوراً إلى الفاعل بصفة مباشرة، بل إن المركب الفعلي (أي الفعل ومفعولاته) هو الذي يسند دوراً محورياً (بالتأليف) إلى الفاعل. وإسناد الأدوار الدلالية يتم في البنية العميقة، إذ يسنِدها الفعل إلى الفضلات التي يعمل فيها، ويسند دوراً دلالياً إلى الفاعل الذي تعمل فيه الصرفة.[15] فهذه النظرية للأدوار الدلالية ولإسنادها نظريةٌ تركيبية شجرية

15) الصرفة مقابل inflection ومختصرها في الأدبيات INFL. ويعتبرها تشومسكي مكونا تركيبيا عميقا، على غرار المكونات الأخرى (م.س و م.ف). أما الموقف المعجمي، فيعتبر الصرفة جزءا من الكلمة، وليست مكونا في التركيب. انظر الفاسي الفهري (1985 أ).

ولملاءمة المقياس المحوري. فهذا التصور، وإن كان يعطي أهمية للأدوار الدلالية، إلا أنه لا يمكن من الإحالة على أدوار دلالية بعينها، بل إن من الافتراضات الضمنية أننا لا نحتاج إلى معرفة «جوهر» هذه الأدوار أو طبيعتها، أو المجموعة التي تكون كافية لرصد العلائق المحورية في اللغات الطبيعية.[19] إلا أننا سنعود إلى هذه المسألة التي نخالف تشومسكي في حلها. وما يهمنا الآن هو أن نبين كيف أن المبادئ المحورية والإعرابية، إضافة إلى خصائص البنية العميقة، وخصائص البنية المحورية للمدخل بالشكل الذي ذكرناه، تمكن من الاستغناء عن التفريع المقولي وعن جل القواعد المقولية (أو المركبية) التي اعتُبِرت مكرِّرة إلى حد كبير للمعلومات التي ترد في المعجم، وعلى الأخص لما يَرِد في الأطر المحورية للمفردات. وكل هذا يدل، بما لا يحتاج إلى برهان، على الدور الذي أصبح يلعبه المعجم حتى في النماذج التي لا تَدَّعِي المعجمية (lexicalism).

2. 2. هل يمكن الاستغناء عن القواعد المركبية ؟

أحد التحولات الجديدة في النحو التوليدي هو الانتقال من العناية بالقواعد إلى العناية بالمبادئ العامة، وحصر البرامترات. فالقواعد التحويلية المتعددة ذات القوة التوليدية القوية عَوَّضَتْها قوالب متفاعلة (interacting modules) (ضمنها تحويل «انقل أ»، ونظرية المقولات الفارغة، ومبادئ ربط العوائد).[20] وقد اتجهت عدد من الأبحاث إلى تقليص القواعد المركبية على نفس الشاكلة التي اتجهت أبحاث سابقة لها إلى تقليص عدد التحويلات ووظائفها. والسبب في هذا التوجه في كل مرة كان هو الانشغال بالكفاية التفسيرية.[21] والفكرة الجوهرية في هذا الاستغناء عن القواعد المركبية هي أن المعلومات الواردة فيها يمكن استخلاصها من القوالب

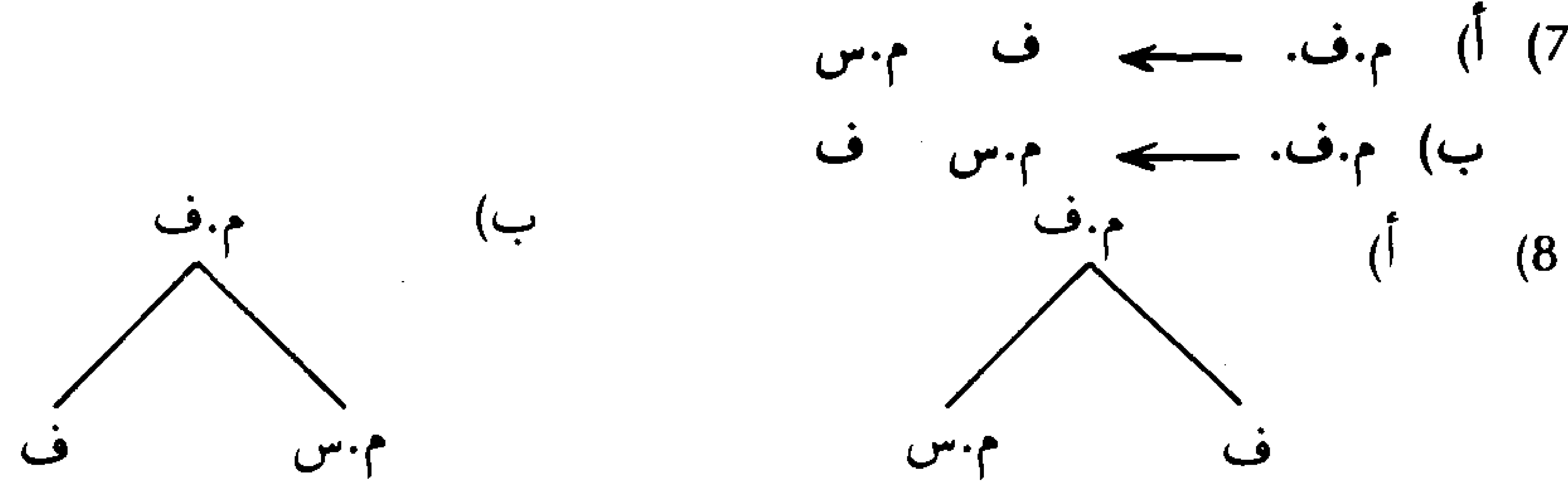
19) انظر ويليمز (1984)، مثلا، الذي يتبنى هذا الموقف، وكذلك تشومسكي (1982).
20) انظر الفاسي الفهري (1985 أ) للتفصيل.
21) انظر سطول (1981) Stowell وطريفس (1984) Travis وكپمن (1984) Koopman وتشومسكي (1984).

الأخرى الموجودة في النحو. ومن المبادئ والبرامترات التي تنتظم هذه القوالب وتَفَاعُلَها، يمكن خلق سامات مركبية دونما حاجة إلى هذه القواعد.

فالرتبة في النظرية المعيار الموسعة تُرْصَدُ بقواعد مركبية من النوع المقدم في (7)، وهي تخلق بنى من النوع المقدم في (8) :[22]

7) أ) م.ف. ⟵ ف م.س

ب) م.ف. ⟵ م.س ف



فهذه الأشجار تمثل لنوعين من العلائق : علائق السَّبْق (precedence relations) وعلائق الإشراف (dominance relations). وهذه العلائق يمكن استخلاصها من المبادئ والقوالب التالية :[23]

أ) مبادئ نظرية تتى، ومبدأ التأويل التام، والمقياس المحوري وقاعدة الحَمْل (Predication).

ب) وسائط مثل الرأسية (headedness)، واتجاه إسناد الأدوار المحورية، واتجاه إسناد الإعراب، واتجاه الحمل.

ج) خصائص معجمية مثل البنية المحورية والموضوعية.

فخاصة الاشراف، مثلا (وضمنها أن العجرة م.ف لها «بنت» هي ف) شرط من شروط

22) انظر تشومسكي (1981).

23) عن نظرية تتى، انظر الفاسي الفهري (1985)، الجزء الأول. أما مبدأ التأويل التام، فيمكن صوغه كما يلي، اعتمادا على تشومسكي (1984) :

أ) في مستوى الصورة الصوتية أو الصورة المنطقية، يجب أن يكون وجود كل عنصر مبررا بتأويل لائق، ويتم التأويل بما يلي :
- التفريع المقولي.
- الحمل.

وأما قاعدة الحمل أو الربط الحملي (predicate linking)، فتصوغها رتشتين (Rothstein (1983) كما يلي :

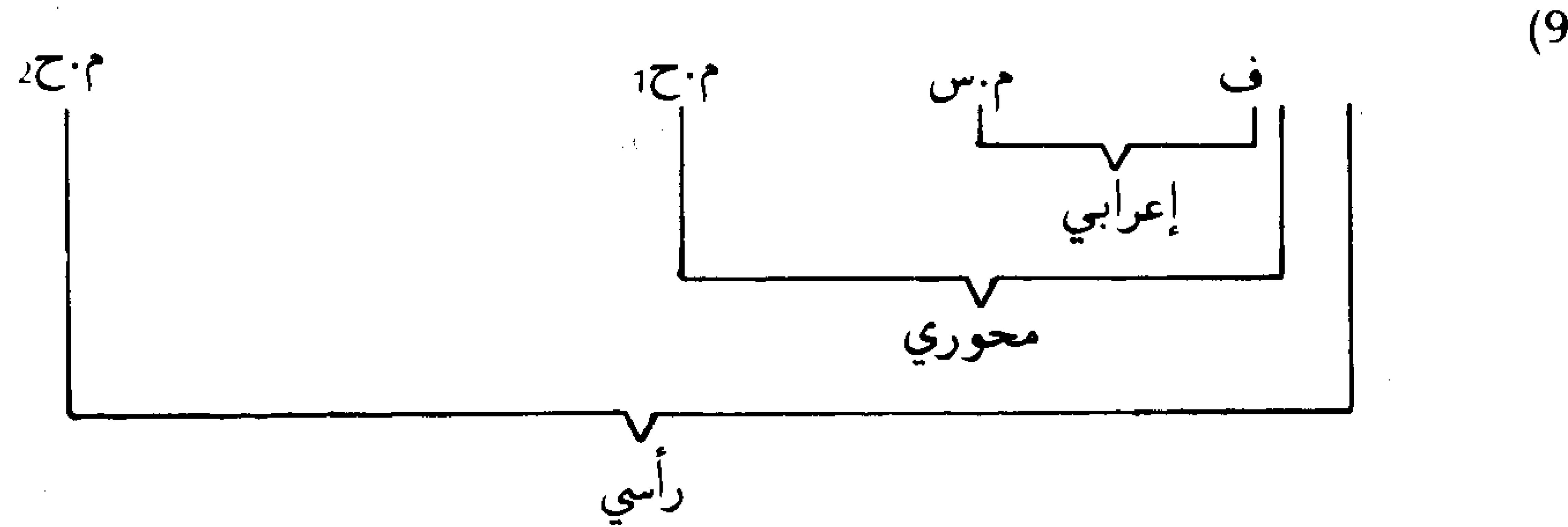
ب) كل مركب اسمي غير موسوم محوريا يجب أن يربط في الـ - بنية (S-structure) إلى موضوع يتحكم فيه مكونيا (تحكما مباشرا).

وانظر طريفس (1985).

نظرية س، إذ كل إسقاط له رأس. ووجود الفضلة م.س تحتمه البنية الموضوعية للفعل، وهي خاصية معجمية.

أما ما يتعلق بالسبق ، فإن كل لغة تُثَبِّتُ برامترات الرأسية ، أي إنها تحدّد مكان الرأس بين الفضلات، هل يوجد قبلها (كما في (8أ)) أو بعدها، كما في (8ب)؟ وتحدّد اتجاه إسناد الإعراب، هل المسنِد يُسْنِد إعرابه إلى يمينه، أو إلى يساره ؟ وتحدّد كذلك اتجاه إسناد الأدوار الدلالية، هل تسند إلى اليمين أو إلى اليسار ؟ وتحدّد أخيراً اتجاه الحمل، هل المحمول قبل المحمول عليه (أو الفاعل) أو العكس ؟ فهذه البرامترات استدل تشومسكي وآخرون على ورودها لوصف اللغات.[24] وبهذا يمكن فرز ميادين ثلاثة في المركب الفعلي، مثلا، تحدّد فيها الرتبة بحسب القيم التي تختار في هذه البرامترات :[25]

(9



فإذا كانت كل العناصر في م.ف تسبق الفعل، كما في (10أ)، فإن البرامتر الوحيد الوارد هو الرأسية، حيث الرأس في مؤخرة المركب (head-final). أما إذا كان م.س يتبع ف، بينما العناصر الأخرى كلها تسبقه، كما في (10ب)، فإن المركب يكون

24) تشومسكي (1984).
25) طريڤس (ن.م.).

رأسه في مؤخرته، ولكن الإعراب يسند إلى اليسار. وأخيرا، إذا كانت موضوعات الفعل تتبعه بينما كل الفضلات غير الموضوعات تسبقه (كما في (10ج))، فإن م.ف يكون، مجددا، رأسه في مؤخرته، ولكن أدواره الدلالية تسند إلى اليسار :[26]

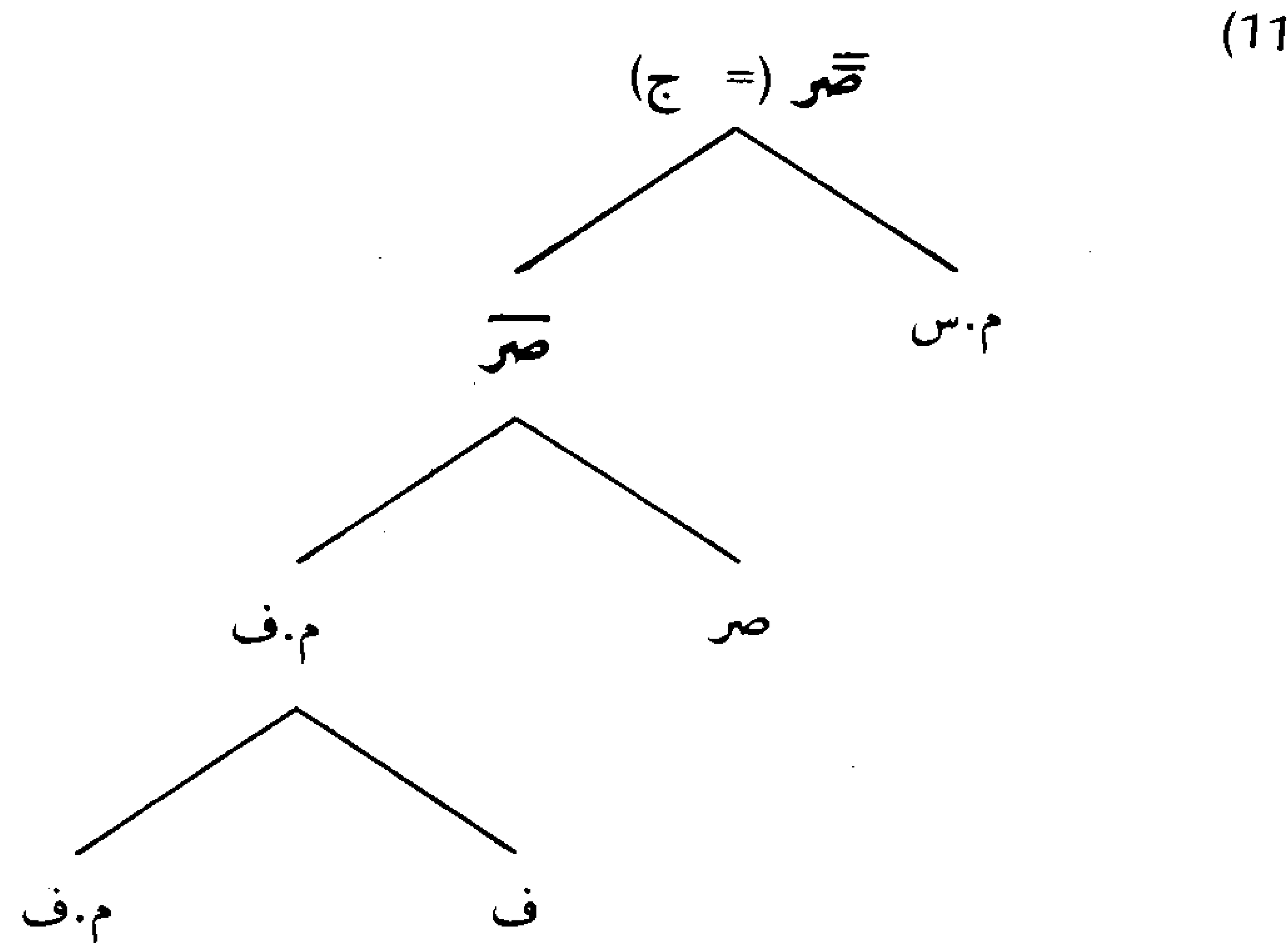
10) أ) م.ح$_2$ م.ح$_1$ م.س ف (اليابانية مثلا)

ب) م.ح$_2$ م.ح$_1$ ف م.س (الصينية، المرحلة II)

ج) م.ح$_2$ ف م.س م.ح$_1$ (الصينية، المرحلة I)

ويمكن إتمام السامات المركبية أعلاه بافتراض أن الصرفة لها إسقاطات كذلك (كما أن للمركب الفعلي وغيره من المركبات إسقاطين كذلك)، وتمكن من التشجير التالي للجملة (ج = صر)،[27]

(11



و صر̄ و صر رأسا المركب الصُّرْفي تقتضيهما نظرية س̄، و م.ف فضلة ضرورية للصرفة. أما وجود م.س الفاعل فتقتضيه قاعدة الحمل، وكذلك المقياس المحوري إذا كان م.ف يسند دوراً محورياً.

26) ن.م.
27) تشومسكي (1985).

وحين يتم بناء الشجرة، يمكن تحديد علائق مثل علائق العاملية والتحكم المكوني (C-command). فهذه العلائق ضرورية لأن الإعراب والأدوار الدلالية (الداخلية) تسند بموجب العاملية، بينما الحمل مقيد بالتحكم المكوني.[28]

فهذا مثال لطرق الاستغناء عن القواعد المركبية النحوية باللجوء إلى قوالب النحو الأخرى، وضمنها المداخل المعجمية.

2. 3. هل يمكن الاستغناء عن التفريع المقولي ؟

إذا أمكن الاستغناء عن القواعد المركبية باللجوء إلى مبادئ عامة، وكذلك إلى خصائص المعجم، فما هو نوع المعلومات التي سيتضمنها هذا الأخير ؟[29]

صورة المعجم في **المظاهر** أنه يزودنا، بالنسبة لكل وحدة معجمية، بصورتها الصوتية المجردة، وكذلك بالخصائص الدلالية التي ترتبط بها، وضمن هذه الخصائص الخصائص الانتقائية لرؤوس التراكيب (أسماء وأفعالا وصفات وحروفا). فمدخل كلمة مثل «ضرب» ينص على أنها تأخذ فضلة لها دور متقبل العمل (recipient) أو الضحية (patient)، وتأخذ فاعلا هو منفذ العمل (agent). ويعتقد تشومسكي أن هذا الدور يُسْنَد إلى الفاعل بطريقة «تأليفية» (compositionally)، أي بواسطة المركب الفعلي، لا بالفعل وحده. أما كلمة مثل «أمر»، فمدخلها ينص على أن لها فضلتان، هدف العمل (goal) وقضية (proposition)، والمركب الذي يتضمن «أَمَر» رأس يُسْنِد دور المنفذ إلى الفاعل في مثل الجملة التالية :

12) أمرته أن يتخلى عن المشروع

لنسم هذه الخصائص الانتقاء الدلالي (semantic selection)، يقول تشومسكي (1984)، فهل من الضروري أن ينص المعجم على خصائص الانتقاء المقولي (categorial selection)، كما في **المظاهر**، وينص على أن «ضرب» تأخذ م.س

28) تشومسكي (1981).
29) ما سنقدمه هنا مستفاد من مواقف تشومسكي (1984).

فضلةً، أو أن «أمر» تأخذ م.س و ج... الخ ؟ قد يكون هذا التنصيص حشوا، لأن «ضرب»، مثلا، تنتقي دلاليا ضحية، والتحقيق الاعتيادي (canonical expression) للضحية هو م.س. وعليه يكون الانتقاء المقولي حشوا هنا. وإذا كان الانتقاء المقولي حشوا، بصفة عامة، فإن المعجم يجب أن يُحْصَرَ في الانتقاء الدلالي.(30)

لنفترض، إذن، أن الفعل أو غيره من الرؤوس إذا انتقى مقولة دلالية فإنه ينتقي كذلك مقولة تركيبية تكون هي التحقيق الاعتيادي لهذه المقولة الدلالية. ولنفترض، كذلك، أن التحقيق الاعتيادي للضحية والهدف هو م.س. إذن «ضرب» تنتقي م.س إذا كانت تنتقي ضحية. ولننظر في حالة معقدة، وهي حالة «أمر». فـ«أَمَرَ» تظهر في سياقات تركيبية متعددة ضمنها (12)، وكذلك ما يلي :

13) أ) أمرته بأن يذهب

ب) أمرته بالذهاب

ج) * أمرته الذهابَ

ومن الأفعال التي تأخذ فضلة قضوية، تختلف «أقلق» عن «أمر» في بعض الخصائص التركيبية :

14) أ) أقلقني أن تقول هذا

ب) أقلقني رجوعك

ج) * أقلقني بأن تقول هذا

د) * أقلقني برجوعك

فـ«أمر» تأخذ فضلة قضية فيدخل عليها الحرف أو لا يدخل حين تكون جملة، كما هو مبين في (12) و (13أ)، بينما يجب أن يدخل عليها حين تكون مركبا اسميا، كما يتبين من مقارنة (13ب) و (13ج). وهذا شأن سائر الأفعال التي تأخذ قضايا كمفعولات (مثل «أوحى» و «طلب» و «سأل» و «أخبر»... الخ)، بينما حال الفضلات

30) ن.م.

التي تكون فاعلا مثل «أقلق» ألا تدخل عليها الباء. فكيف نحلل هذه الإمكانات المقولية ؟ وكيف نفسرها ؟

هب أن التحقيق الاعتيادي المقولي لقضية هو جَ أو م.س، وأن م.س في هذا السياق يتلقى تأويلا قضويا. إذن نستطيع توليد الجمل المذكورة أعلاه، والتي لاتتضمن حرفا، دون التنصيص علىالطبيعة المقولية لهذه الفضلات. هب كذلك أن حرف الباء هنا له دور إعرابي (علاوة على دوره الدلالي الذي سيبين في فصل لاحق). فـ «أمر» وغيرها من أفعال هذه الطبقة لا تسند إعرابا إلى الفضلة القضوية، وتكون الجملة (13 ج) لاحنة بموجب المصفاة الإعرابية، بخلاف (13 ب)، التي يتلقى فيها المركب الاسمي إعرابا من الحرف.

لنعد الآن إلى مشكل الجمل التي ترد فيها الفضلة القضوية فاعلا، ولا يمكن أن يدخل عليها الحرف. يكفي أن نشير هنا إلى أن الصرفة لا تعمل في الفاعل. بالتالي، فالحمل غير قائم، مما يفسر لحن الجملتين (14 ج) و (14 د)، في القراءتين المقصودتين. يتبين، إذن، أننا لا نحتاج إلى التفريع المقولي، بل يمكن استخلاصه من الخصائص الإعرابية والمحورية للمفردات أساساً.

3 ـ المدخل المعجمي والأدوار الدلالية

إذا كانت جل النماذج اللسانية تلجأ إلى مفاهيم وعلائق دلالية محورية لرصد تعالق الدلالة والتركيب (أو تعالق البنية الدلالية والبنية الموضوعية أو الوظيفية للمداخل)، وجب إذن أن ندقق في طبيعة هذه الأدوار الدلالية وخصائص البنى المحورية، ولائحة هذه الأدوار... الخ. وإذا كانت نظرية الربط العاملي قد شككت ضمنيا في ضرورة اللجوء إلى «جوهر» هذه الأدوار، أي اللجوء إلى دلالتها، واكتفت بإبراز جوانبها الصورية التركيبية، فلأنها اعتقدت أن العلائق الشجرية (configurational) كافية لاستخلاص هذه العلائق. وعليه تكون الأدوار معرفة شجريا ومستخلصة أو مشتقة (derivative)، وليست عناصر أولى، كما في نماذج

أخرى. فهـذا المـوقف التمثيلي الشجري المحض (الـذي يقر بـأن جميع اللغـات شجرية) تقابله نماذج تمثيلية مغايرة تأخذ بـافتراض **أوليـة الأدوار الـدلاليـة** من جهة، **ونسبية الشجريـة**، إذ هنـاك لغـات شجريـة، تلعب فيهـا البنيـة التركيبيـة الشجريـة دورا شبـه مطلق في تحـديـد العـلائـق الـوظيفيـة والعـلائـق المحـوريـة (كالأنجليزية والفرنسية... الخ)، وهناك لغات غير شجريـة (non-configurational)، أو شجرية إلى حد (مثل العربية والأمازيغية واللغات الهنـديـة الأمريكيـة والأستراليـة والـدراڤيـديـة... الخ) لا تسمـح بتحليـل شجري طبيعي. وسنـدافـع عن تحليـل آخر لإسناد الوظائف والأدوار الدلالية في هذا البحث.

وليست مسألة أولية أو اشتقاقية الأدوار إلا واحـدة من بين عـدد من المسـائل الإشكالية التي تطرح ضمن نظرية كـافيـة للأدوار الـدلاليـة في اللغـات الطبيعيـة، ونظرية لتحليل الدلالة المعجمية بصفة عامة. وسنعرض هنا بعض هـذه الإشكـالات انطلاقا ممـا طرحـه بعض اللسـانيين في نمـاذج مختلفـة. على أننـا لن نـدخل في تفاصيل كل نموذج على حدة، وإنما نكتفي بما نعتبره ذا دلالة بالنسبة لما نرومـه. وسنعود في فترة لاحقة إلى إعطاء صورة عامة عن النموذج الذي نرتئيه.

3. 1. خطوة أُولى : كَروبر، فيلمور ودجاكندوف

أعمـال كَروبر (1965، 1967، 1976) وفيلمـور (1965، 1968، 1971...الـخ) ذات أهمية تاريخية متميزة في الدلالة المعجمية، وعلى الأخص في دراسة مجموعة الأدوار الـدلاليـة (أو الأحـوال Cases عنـد فيلمـور) التي تعتبر واردة لتنظيم المعجم، وربط العلاقة بين الدلالة والتركيب.

وقـد جعـل كَروبر من الحركـة (motion) والحُلـول (location) المفهـومين الأسـاسيين اللـذين يتيحـان تصنيف المحمـولات وتنظيم بنـاهـا الـوظيفيـة أو الموضوعية. لذلك قسم الأفعال إلى طبقتين أساسا : أفعـال حركـة وأفعـال حُلول،

وجعل الدور الأساسي والضروري في كل منها هو المحور (theme)، وهو موضوع الحركة أو الحلول. ثم جعل الطبقة الأولى تأخذ أدوارا أخرى مثل المصدر (source) أو الهدف (goal)، والطبقة الثانية تأخذ دور المحل (locative) كما في الجملتين التاليتين :

15) أ) ذهب زيد من فاس إلى مراكش
ب) ذهب (محور، مصدر، هدف)

16) أ) يوجد الرجل في المطبعة
ب) يوجد (محور، محلّ)

وإحدى النتائج المهمة لعمل كَروبر أنه بين أن التحليل الدلالي للحركة والمحل الفضائيين يمكن أن يعمم على حقول دلالية أخرى (سنعود إليها)، إذ يمكن اعتبارها أمكنة مجردة أو حركة مجردة قياساً، ومن هنا اعتبر أن كل وضع دلالي لابد أن يتضمن محوراً، وأطلق على هذه العلائق الدلالية اسم العلائق المحورية (thematic relations). وهذه تعاريف الأدوار الأساسية في نسق كَروبر :

17) المحور (theme) : أ) في أفعال الحركة : الموضوع الذي تقع عليها الحركة.
ب) في أفعال الحلول : الموضوع الحالّ

18) المحلّ (Location) : الموضوع الذي يدل على المحلّ

19) المصدر (Source) : موضع المحور الأول

20) الهدف (Goal) : موضع استقرار المحور

21) المنفذ (Agent) : الموضوع الذي يعبر عن العمل (Action)

22) الأداة (Instrument) : غير محدد

فتحليل كَروبر هذا يجعله يندرج ضمن التحاليل **المحلية** (localist) التي تفترض أن العبارات الفضائية هي الأصل، نحويا ودلاليا، وأن العبارات غير الفضائية فرع عنها. وقد اتجه هذا الاتجاه عدد من اللسانيين وضمنهم دجاكندوف، الذي نمى نسق كَروبر، وكذلك تالمي (1972، 1985 Talmy)، كما ذهب هذا المذهب عدد من

علماء النفس الذين اعتبروا أن التنظيم الفضائي ذو أهمية قصوى في علم النفس المعرفي (انظر مثلا ميلر ودجونسن ـ ليرد (Miller and Johnson-Laird (1976).

أما نحو الأحوال (Case Grammar) لفيلمور، فإنه لا يتبنى الافتراض المحلي، ولا يعطي أهمية خاصة لأفعال الحلول أو الحركة بالمقارنة مع أفعال أخرى. فمفهوم الحالة (Case) الذي يعتبر أولا (primitive) يلعب دورا مركزيا في نظرية فيلمور. ويمكن تحديد طبقة الأحوال بوسيلتين متكاملتين :

أ) دلاليا، بتعيين طبقات طبيعية مبنية على الطريقة التي يتصور بها الحالات (states) والأحداث (events).

ب) تركيبيا، بالنظر إلى الفروق النحوية المتمظهرة في سلوك المركبات.

ويفترض فيلمور أن هذه الأحوال كلية (universal)، ولكن تحقيقها قد يختلف من لغة إلى لغة، وقد تتشابه في بعض اللغات دون غيرها. وهذه تعاريف الأحوال التي يقترحها فيلمور :[31]

23) المنفّذ (Agentive) : حالة الموضوع الحي (animate) القائم بالعمل الذي يدل عليه الفعل.

24) الأداة (instrumental) : حالة القوة غير الحية (inanimate) أو الذات التي تتصل سببيا بالعمل أو بالحالة التي يدل عليها الفعل.

25) الممنوح (dative) : حالة الحي المتأثر بالحالة أو العمل الذي يدل عليه الفعل.

26) الواقع (Factive) : حالة الذات التي تنتج عن العمل أو الحالة التي يدل عليها الفعل، أو ما يفهم على أنه جزء من معنى الفعل (كالمفعول المطلق).

27) المحل (Locative) : حالة تعين المكان أو الاتجاه الفضائي للحالة أو العمل الذي يدل عليه الفعل.

31) انظر فيلمور (1968).

28) المفعول به (Objective) : الحالة الأكثر حيادا من الناحية الدلالية، حالة أي شيء ممثل باسم يعين الفعل دوره في العمل أو الحالة التي يدل عليها. ويمكن حصر هذا المفهوم في الذوات التي تتأثر بالعمل أو الحالة. فهذا المفهوم يجب ألا يخلط بمفهوم المفعول المباشر (direct object)، ولا بالحالة السطحية للمنصوب (accusative).

29) مستفيد (Benefactive) : مفهوم مستعمل ولكنه غير معرف.

30) زماني (Temporal) : غير معرف.

ولاشك أن بحوث فيلمور تطرح عددا من الإشكالات المهمة في تنظيم المعلومات المعجمية. وضمن هذه الإشكالات، مسألة تحديد الأسس التي تمكن من اختيار مجموعة الأحوال وفرزها وتعريفها بطريقة غير اعتباطية. ولإعطاء نظرة عن أهمية عمل فيلمور، نكتفي هنا بمقارنته مع تحاليل أخرى في مسألتين :

أ) عدم تبنيه للافتراض المحلي

ب) أخذه بمبدإ مماثل للمقياس المحوري

أحد الإشكالات الأساسية في المقاربات المحلية هو تحليل المحمولات غير أفعال الحركة أو الحلول، وضمن هذه الأفعال الأفعال المجردة عامة. والحل المقترح هو أن تعتبر هذه الأفعال أيضا أفعال حركة أو حلول بقياسها على الأفعال الفضائية. وقد لجأ كَروبر إلى إدخال مفهوم **الحقول** (fields)، واعتمدها كأحد العناصر الأساسية المكونة لتحليله المحلي. فالحقول مجالات مجردة يمكن مقاربتها باستعمال العلائق المحورية قياسا على مجال الحركة الحسية. وقد نمى دجاكندوف (1978، 1983) استعمال الحقول ووسع النتائج النظرية التي يمكن أن تُستَخلص منها (انظر الفاسي الفهري (1985)، الفصل السابع، وكذلك الفقرة 3.3. أسفله).

وإذا كانت أدوار المحور والمصدر والهدف والمحل (أو المكان) تجد تحليلها الطبيعي في الافتراض المحلي، فإن أدوارا أخرى مثل المنفذ والأداة لا تجد مكانا عاديا في هذا النظام، بل إن كَروبر ودجاكندوف يضطران إلى استدعاء مستوى

آخر لتحليل هذه العناصر التي ترتبط بالمُنَفِّذية (agency). ولذلك، فإنهما يسمحان بأن يكون للموضوع أكثر من دور دلالي، فيكون للفاعل مثلا في «ذهب زيد إلى السينما» دور المنفذ والمحور في نفس الوقت. وعليه، فإن هذه النظرية للأدوار لا تأخذ بالمقياس المحوري المصوغ أعلاه في (6). أما نظرية فيلمور (1968) و (1971)، فإنها تأخذ بمبدإ مماثل لـ(6).

وحين نريد مقارنة نحو الأحوال بنسق العلائق المحورية نجدهما لا يختلفان في تحليل أفعال الحركة البسيطة، وإن اختلفت المصطلحات، وهذه بعض الأمثلة :[32]

31) نقل زيد الخبر إلى عمرو
أ) فيلمور : نقل (منفذ، مفعول، هدف)
ب) كَروبر : نقل (منفذ، محور، هدف)

32) انتقل الخبر إلى عمرو
أ) فيلمور : انتقل (مفعول، هدف)
ب) كَروبر : انتقل (محور، هدف)

ولكن الخلاف يبدأ عند تحليل الأفعال التي تدعى بأفعال التأثير (affect verbs)، وهي الأفعال التي لها مفعولات متأثرة (affected objects)، توجد قبل وجود الفعل، ومفعولات منتَجَة أو مُحْدَثَة (effected objects)، وهي مفعولات يخلقها الفعل :

33) أ) كسرت الكأس (متأثر)
ب) بنيت الدار (مُحْدَث)

فالفرق بين التأثير (affectum) والأثر (effectum) له مضاعفات تركيبية، ويكفي أن نقارن الجملتين التاليتين ليتبين الفرق بينهما :

32) انظر ليفين (1985) Levin. ومعلوم أن فيلمور (1968) لا يورد الهدف ضمن الحالات التي حللها، وإنما يورده فيلمور (1971 أ). والمفعول به يقابل ما سماه البعض بالضحية.

34) أ) ما فعلته للكأس هو أنني كسرته

ب) * ما فعلته للدار هو أنني بنيتها

وهناك من الأفعال ما يستعمل تأثيريا أو أثريا كما في المثالين التالين :

35) أ) ضرب الرجل الولد (متأثر)

ب) ضرب الرجل الدرهم (أثر)

وتظهر بعض الخلافات بين المقاربة المحورية والمقاربة الأحوالية عند تحليل جمل تتضمن أفعال التأثير. قارن المثال (36) بالمثالين (37 أ) و (37 ب) :

36) ضرب الرجل الولد بالعصا

37) أ) ضرب الرجل الولد عرض الحائط

ب) ضرب الرجل بالولد عرض الحائط

فتحليل (36) يختلف عن تحليل (37) عند كَروبر (ودجاكندوف) من جهة، وفيلمور من جهة أخرى، إذ تحليل (36) هو (38)، وتحليل (37 أ) هو (39) :[33]

38) أ) فيلمور : ضرب (منفذ، ضحية، أداة)

ب) كَروبر : ضرب (منفذ، هدف، محور)

39) أ) فيلمور : ضرب (منفذ، ضحية، مكان)

ب) كَروبر : ضرب (منفذ، محور، مكان)

ففي التحليل المحوري المقدم، هناك جانب يتعلق بالفعل المادي الذي أحدث الضرب. ففي قراءة (أي في (38))، يكون «الولد» مستهدفا أو هدفا (يتأثر بالضرب)، بينما «الولد» في قراءة أخرى (في (39)) موضع الحركة. أما التحليل الأحوالي، فيهمه البعد السببي، لأن الولد مفعول متأثر، أو ضحية. وإذن تحليل جمل مثل الجمل في (37) يتطلب استغلال البعدين الدلاليين معا (الحركة / المحل، من

33) لتحليل مماثل لـ«كسر» في الأنجليزية، انظر ليڤين (1985). وفي العامية المغربية أمثلة موازية كثيرة :
أ) ضربتو مع حيط (ضربته مع الحائط).
ب) هرستو مع الحيط (كسرته مع الحائط).
ومعلوم أن مثل هذه الجمل غير مقبولة في الفصيحة.

جهة، والسببية، من جهة ثانية)، كما يتبين في الفصل الرابع من البحث. والنحو الأحوالي ينماز بعنايته بأدوار المنفذ والأداة والضحية، وكون هذه الأدوار، وخصوصا الأداة، تجد محلها الطبيعي في الجمل ذات التحاليل السببية، بينما لا تحتل هذه الأدوار منزلة أولى في التحليل المحوري، بل قد تعتبر ثانية. فالأداة، مثلا، قد تبدو وكأنها ذاتٌ تَكُونُ موضع حركة بالنسبة إلى المحل أو إلى الهدف (أو الضحية). والمنفذ قد يعتبر مصدرا في أحد جوانبه (الذي صدر عنه «الضرب» مثلا). ومع ذلك فإن التحليل المحوري يحتاج إلى بعد سببي لا يمكن امتصاصه في البعد الحركي / المحلي. وهذا يدعو إليه : مثلا، تحليل دور المنفذ، أو دور الأداة. وللاستغناء عن السببية نحتاج إلى إذابة هذا المفهوم في مفهوم الحركة المجردة.(34)

3. 2. التفكيك الدلالي

إذا كان تحديد طبقات العلائق الممكنة بين المحمولات وموضوعاتها (وضمنها الأدوار الدلالية التي تلعبها هذه الموضوعات) ضروري لتنظيم المداخل المعجمية، فإن تحديد مجموعة هذه الأدوار وعناصر الدلالة بصفة عامة يقتضي تفكيكا يختلف من إطار نظري إلى إطار آخر. فليست الأفعال، مثلا، في مستوى من مستويات التحليل ذوات غير قابلة للتحليل، بل إنها مؤلفة من عدد من العناصر الأولى (primitive elements) ضمنها بعض ثوابت التفكيك (constants of decomposition)، أو متغيراته، كما سنرى أسفله. ويتم هذا التفكيك عادة بتحليل الأوضاع (situations) التي تصفها الجمل التي تتضمن الفعل أو المحمول باستعمال عدد محدود من السمات، كسمات الحركية أو الدينامية (dynamics)، والسكون (stativity)، والمراقبة (control) أو الإرادة (volition)، أو الاستمرار (duration)...

34) للتفاصيل، انظر الفصل الرابع من هذا البحث، وكذلك لاينز (1977) وليفين (ن.م.)، وهبر (1985) Hopper، ودجونز (1985) Jones.

الـخ. فـالـوضـع [−حركي] حـالــة (state)، و [+استمراري] سيرورة (process)، و [−استمراري] هـو الحـدث (event). والسيرورة المراقبـة هي النشــاط (activity)، والحـدث المراقب هو الفِعل (act)، والوضع الحركي المراقب هـو العمـل (action)... الخ.[35]

وإذا كانت الأدوار الدلالية أحد عناصر هذا التفكيـك، فـإن أحـد الإشكـالات المطروحة كذلك هو معرفة هل الأدوار علائق أولى، إم إنها علائق لهـا بنى داخليـة بدورها، أي أنه يمكن تعريفها باستعمال نسق محدود من السمـات الـدلاليـة، يجعل بعض الأدوار طبيعية (وممكنة) وبعض الأدوار غير طبيعية (أو غير ممكنة)، ويجعل اختيار الأدوار مدعما نظريا وتجريبيا.[36]

ومن المنتظر أن يكون هناك تقـاطع في السمـات بين سمات الأوضـاع وسمات الأدوار. فـلا شـك أن المراقبـة شرط في تحـديـد دور المنفـذ، والحركـة شرط في تحديـد المحور، ووضع الفعل (act) يحـدد فـاعلا (actor)ومفعولا بـه (undergoer)... الخ. إلا أننا لا نظن أن هناك تماثلا تاما بينهما، فهنـاك صفـات جهيـة (aspectual) تدخل في تحديد الوضع مثل الاستمرارية، وما نظنها واردة في تحديد الدور.

وعلى كل، فإن هذه المسألة تطرح مسألة أخرى مرتبطة بهـا من وجـه، وهي مسألة تتعلق بتصور الدور في علاقته بالمحمول. فالدور يمكن تخصيصـه تخصيصـا تــابعـــا للمحمـــول (predicate dependent)، أو تخصيصـــا مستقـــلا عن المحمـــول (predicate independent). ففي المقـاربـة الثـانيـة، يمكن تعيين مجمـوعـة من الأدوار دون الإحـالـة على أصنـاف المحمولات التي تنتقي هـذه الأدوار. وهـذا هو مـوقف فيلمور (1968). فخصـائص أصنـاف المحمـولات ليست معيـار اختيـار الأدوار، وإن استعملت هذه الأدوار في تصنيف المحمولات. وبـالمقـابل، فـإن المقـاربـة الأولى، التي يتبنـاهـا عـدد أكبر من اللغويين (انظر كَروبر ودجـاكنـدوف وتـالمي... الخ)

35) للمزيد من التفصيل، انظر كيني (1963) Kenny، ولاينز (1977) Lyons.

36) انظر مثالا عن هذا النسق في الفصلين الثاني والرابع من هذا البحث.

تحدد الأدوار الممكنة بالنظر إلى خصائص المحمولات. وللزيادة في توضيح التفكيك الدلالي وكذلك مسائل أخرى، سنفصل الكلام في الفقرة الموالية عن تصور كَروبر ودجاكندوف.

3. 3. التوسع في المعنى، الافتراض المحوري وتلاقح الحقول

معلوم أن دجاكندوف أخذ كثيرا من أفكار وتحاليل كَروبر، إلا أن هذا لا ينقص شيئا من قيمة عمله في الميدان الدلالي (وفي ميادين أخرى).

فتحليل دجاكندوف ينطلق، مِثْلَ تحليل كَروبر، من العلائق الفضائية كعلائق أولى. ويفرز ثلاثة محمولات أساسية : **ذهب** (GO)، **مكث** (STAY) و **وُجد** (BE). فالأول تتضمنه أفعال الحركة، والثاني لثبوت الحلول (location)، والثالث لتعيين الحلول. **وذهب ومكث** أحداث (events)، بينما **وجد** حالة (state). وضمن المقولات الأنطلولوجية التي يفترضها، يمثل للأمكنة (places) والمسارات (paths) كدوال حرفية (prepositional). وهذا مثال عن هذا النوع من التحليل :[37]

40) أ) سافر الرجل من فاس إلى مراكش

ب) **سافر** (رجل، [**من** (فاس) **إلى** (مراكش)])

فهذا التمثيل يبين أن «سافر» يأخذ موضوعا (**هو المحور**) من المقولة الانطلوجية **شيء** (thing)، وموضوعا **مسارا** يتضمن بدوره موضوعين محمولاهما الحرفان المذكوران.

وإضافة إلى هذه المحمولات الفضائية، يفترض دجاكندوف وجود محمولين سببيين (causative) هما **جعل** (CAUSE) **وترك** (LET) يأخذ كل واحد منهما موضوعين، الأول **منفذ** والثاني **حدث** له بنيته الداخلية، كما في المثالين

37) انظر دجاكندوف (1983).

التاليين :

41) أ) أخذت لورا العصفور من القفص

ب) **جعل** (لورا، **ذهب** (عصفور، **من** (قفص)))

42) أ) حررت لورا العصفور من القفص

ب) **ترك** (لورا، **ذهب** (عصفور، **من** (قفص)))

وهـذا الفرق بين المحمولين هو فرق متـداول بين السببيـة الترخيصيـة (permissive) والسببية المطلقة (انظر الفصل الرابع).

والفكرة الأساسية في عمل كَروبر ودجاكندوف هي أن المحمولات الفضائيـة السالفة الذكر لا تقف عنـد تحليل الحقل الفضـائي، بل تتسع إلى حقول أخرى غير فضـائيـة، وضمنهـا حقـل الملكيـة (possession)، والتعيين (identification) والحقـل الزمـاني (temporal)، والظرفي (circumstantial)... الـخ. وهـذا مـا يفسر عـددا من التعميمـات المعجميـة عبر ـ الحقـوليـة (cross-field generalizations).[38] ويسمي دجاكندوف فكرة كَروبر هذه افتراض العلائق المحورية، ويصوغه كالتالي :

43) افتراض العلائق المحورية :

في كل حقل دلالي للأحداث أو الحالات، تمثل الدوال الأسـاسيـة للأحـداث والحـالات والمسـارات والأمكنـة مجموعة فرعيـة للمجموعـة المستعملـة في تحليل الحركة والمكان الفضائيين. فالحقول لا تختلف إلا في أشياء ثلاثة :

أ) الذات التي تكون محورا

ب) العلاقة التي تؤدي الدور الذي يقوم به المكان في الحقل الفضائي

ج) الذوات التي تكون مُحيلة

38) ن.م والفاسي الفهري (1985 أ).

وهذه بعض الأمثلة عن اتساع المحمولات الفضائية إلى حقول غير فضائية :

44) ذهب :

أ) فضائي : تحول القطار عن اتجاهه

ب) مُعَاين : تحول الرجل إلى صعلوك

ج) زماني : حوّلنا الاجتماع إلى يوم الثلاثاء

د) ظرفي : هذا أدى به إلى الهلاك

هـ) ملكية : ورث الدار بمن فيها

45) مكث :

أ) فضائي : مكث في السجن طويلا

ب) معاين : ظل الرجل أستاذا مسكينا

ج) زماني : دامت المناقشة أكثر من الوقت المحدد

د) ظرفي : ظل زيد يتخبط في المشاكل

هـ) ملكية : ظلت الدار في ملكه كل هذه السنوات

46) وُجد :

أ) فضائي : يوجد المكان على مقربة من الدار

ب) مُعاين : كان المكان هو دار السفير

ج) زماني : كان موعدنا في الساعة السادسة

د) ظرفي : كان زيد منهمكا

هـ) ملكية : أملك قوت يوم

وهذه أمثلة في التوسع في السببية :

47) جعل (س، مكث (...)) :

أ) فضائي : احتفظ بالكتاب فوق مكتبه

ب) مُعاين : احتفظ اللباس بلونه

ج) زماني : احتفظ بنفس الموعد للاجتماع

د) ظرفي : احتفظ بلياقة غير معتادة

هـ) ملكية : احتفظ بالدار التي أورثوه إياها

48) ترك (س، ذهب (...)) :

أ) فضائي : حررت هِنْدٌ العصفور من القفص

ب) ظرفي : حررته من الحضور

ج) ملكية : حررت رقبة (حررت الوطن)

وواضح من الأمثلة التي تقدمنا بها أن نفس الفعل (احتفظ، حرر، حوّل أو تحول... الخ) قد يستعمل للدلالة على الحركة المادية، كما يستعمل في حقول أخرى غير الحركة الفضائية. والذي يوحد بين هذه الدلالات المختلفة لنفس الفعل، ويتيح استعماله في حقول متعددة، هو الافتراض المحوري الذي صغناه في (43). فالتلاقح عبر الحقولي يجد دلالته الطبيعية في هذا الافتراض. ثم إن الافتراض المحوري لا يقف عند «توسع» دلالة نفس الوحدة المعجمية، بل إنه يتعدى ذلك إلى اعتبار الخُطاطات التحليلية للمحمولات الأساسية (analytic schemata) في الحقل الفضائي صالحة لوصف المحمولات غير الفضائية التي ليست لها دلالة فضائية أولى مثل «ورث» و«ملك»...الخ.[39]

وإذا كان الفعل يحتفظ ببنيته الدلالية الأساسية، فإنه يغير حقله الدلالي. وينتج عن ذلك تغير في العناصر التي أوردها دجاكندوف في (43)، والتي تمليها طبيعة كل حقل. وهذه العناصر تعتبر في نفس الوقت عناصر تعريفية للحقل. وهذه بعض من هذه التغيرات :[40]

49) الحقل الزمني :

أ) [الأحداث]و [الحالات] تكون محورا

ب) الزمن يلعب دور المكان

ج) [الزمن] هو الشيء المحيل

39) للمزيد من التفصيل، انظر دجاكندوف (1978) و (1983) وكذلك الفاسي الفهري (1985 أ).

40) دجاكندوف (1983).

50) الملكية :

أ) [**الأشياء**] تكون محورا

ب) المملوك يمثل دور المكان. فـ «**س يملك ص**» يوازي تصوريا الحمل الفضائي «**ص يوجد في س**»

ج) [**الأشياء**] تكون الشيء المحيل

51) المعاينة :

أ) [**الأشياء**] تكون محورا

ب) الانتماء إلى مقولة أو التحلي بخاصة يلعب دور المكان

ج) [**أنماط الأشياء**]و [**الخصائص**] تكون هي الأشياء المحلية

52) الظرفية :

أ) [**الأشياء**] تكون محورا

ب) الظرف يمثل المكان. فـ «**س في ظرف ص**» يوازي «**س يوجد في ص**»

ج) [**الأحداث**] و [**الحالات**] تكون أشياء محيلة

والذي يلفت النظر في هذا التحليل للحقول أنه لم يعد عفويا ولا تصنيفيا، كما كان الشأن في بداية دلالة الحقول (field semantics)،[41] بل إن هناك محاولة جدية لمقاربة هذه الدلالة من جهة نظرية صورية يوحدها الافتراض المحوري.[42]

4 ـ المدخل المعجمي والتركيب : اطرادات دالة

أوضحنا فيما سبق عدة جوانب لقدرة المتكلم ـ المستمع المعجمية، وكذلك بعض السبل لتنظيم المعجم وتفادي الحشو في تمثيل المعلومات المعجمية، أو

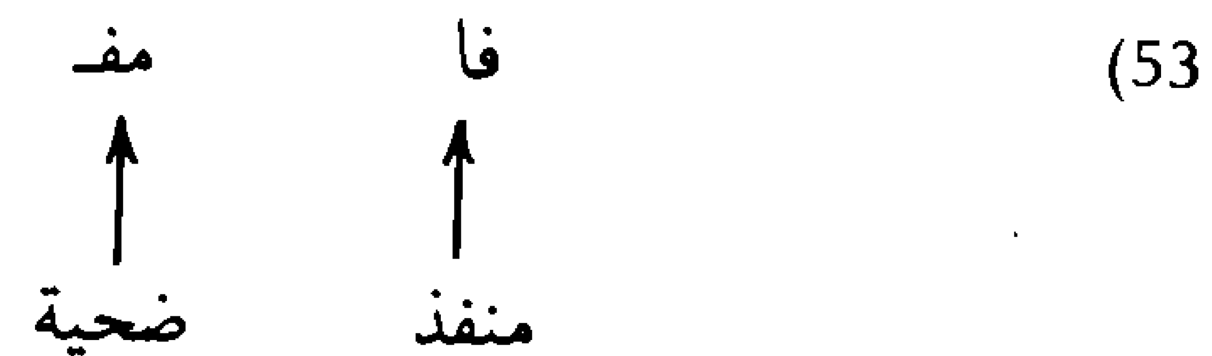
41) انظر لاينز (1977).

42) وإضافة إلى الجانب المحوري للمحمولات، فإن جانبا مهما من المعرفة المعجمية يتعلق بالخصائص الجهية (aspectual) للمحمول، وكيف تتفاعل مع الخصائص المحورية لتحديد السلوك التركيبي للعبارات. وممن اهتموا بهذا الجانب، ڤندلر (1967) Vendler، ودوتي (1979) Dowty. وقد طبق فولي وڤان ڤيلن (1984) Foley and Van Valin نظام دوتي. ولن نتعرض هنا بتفصيل لهذا الجانب من البحث المعجمي.

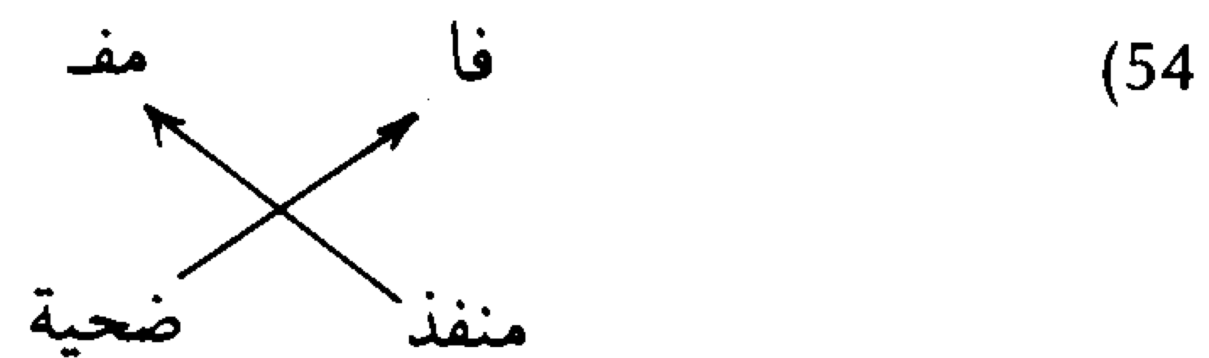
الحشو الذي ينتج عن تمثيل نفس المعلومات في المكون التركيبي والمكون المعجمي. ونريد هنا أن نعطي نماذج لعناصر العبارة (أو التركيب على الخصوص) بالنظر إلى الدلالة، وعناصر الدلالة بالنظر إلى الذوات التي تثبت في مجال العبارة.

فإذا كان التحليل الدلالي للأوضاع التي تصفها المحمولات يمكن من تحديد الأدوار الدلالية التي تعكس البنية التصورية للوحدات المعجمية، فإن إحدى المسائل الأساسية في الدرس اللساني الحديث هي الربط بين الذوات الدلالية وذوات العبارة، وكذلك البحث عن الاطرادات في العبارة ومُغَايَرَاتها التي توازيها اطرادات محمولية دلالية. فليس من المصادفة، مثلا، أن جملة مثل «ضرب زيد عمرا» تفيد أن «زيد» هو الضارب، أو المنفذ، وأن «عمرا» هو المضروب، أو الضحية، وليس العكس. وهذا صحيح في كل اللغات بالنسبة لجمل مثل الجملة المذكورة. فما الذي يجعل العلاقة ضرورية بين الفاعل والمنفذ، من جهة، وبين المفعول والضحية، من جهة أخرى ؟ بعبارة أخرى، ما الذي يجعل علاقة الربط بين الدلالي والوظيفي علاقة من النوع الممثل في (53)، وليست علاقة من النوع الممثل في (54) :

(53



(54



وجوابا على هذه المسألة ومسائل أخرى متصلة بها، نفترض وجود سلمية للأدوار الدلالية (semantic role hierarchy) تتحكم في القواعد التي تربط الدلالي بالنحوي، وضمنها القواعد التي تسند الوظائف النحوية إلى الأدوار الدلالية.[43] وسلمية الأدوار التي سندافع عنها هي السلمية التالية :

55) منفذ (علة) > مصدر > هدف (معان، مستفيد) > أداة > محور > مكان

وإذا كانت جل المعطيات التي سنحللها في الفصول اللاحقة تقيم الدليل على وجود سلمية كلية للربط مثل (55) ، فإننا نريد أن نقدم هنا بعض الأمثلة لهذا الاطراد في ربط الأدوار الدلالية إلى عناصر العبارة، أو ربط الأدوار صرفيا وتركيبيا إلى محمولاتها. وسنفترض إضافة إلى هذه السلمية الكلية وجود قواعد ربط الأدوار إلى المكونات التركيبية (أو الموضوعات أو المواقع... الخ). وسنقدم نماذج عنها هنا، على أن نفصل الكلام في الفصول اللاحقة.

ويمكن تصور الربط كعلاقة ثلاثية بين دور دلالي وموضوع (أو وظيفة نحوية) ورابط تركيبي أو صرفي. وسنفترض، بعد كرتر Carter (1976) و أستلر Ostler (1979) وكيپرسكي Kiparsky (1985)، أن الربط على نوعين : ربط نحوي (grammatical linking) وربط دلالي (semantic linking). فالربط النحوي يتم فيه ربط موضوعات مثل الفاعل والمفعول إلى محمولاتها. ونسمي هذه الموضوعات **حدودا** (terms)، مستلهمين هذه التسمية من النحو العلاقي. وضمن الروابط النحوية الإعراب المعمول فيه، والتطابق (بين المحمول والموضوع)، وكذلك الرتبة المحفوظة في البنية الشجرية. والربط الدلالي يتم فيه عادة ربط الموضوعات إلى الفعل بواسطة، قد تكون هي الحرف (بموجب دلالته الخاصة)، أو الحالات الإعرابية غير المعمول فيها... الخ. وليست الموضوعات المربوطة دلاليا حدودا.

ويمكن للموضوعات أن تُنْقَلَ من وضع حدّ إلى وضع غير حدّ بعملية **نزع** أو إنزال (demotion). وقد تتم هذه العملية بواسطة لاصقة أو بواسطة حرف. وبذلك

43) لتحليل مماثل، وكذلك لتبرير سلمية من هذا النّوع، انظر كيپرسكي (1985).

يصير الموضوع غير قابل للربط النحوي، وأما الربط الدلالي فجائز في كل الموضوعات. وقد تتم **ترقية** (promotion) أحد الموضوعات من وضع غير حدّ إلى وضع حدّ. وهذه بعض الأمثلة للتقريب هنا، على أن يعود القارئ إلى الفصول القادمة لتبرير هذه التحاليل وتفاصيلها :

56) أ) أُمِرَ زيد من الحاكم أن يخرج

ب) أَمَرَ الحاكمُ زيدا أن يخرج

57) أ) هَمَرَتْ عينُه الدمعَ

ب) انهمر الدمعُ

58) أ) قتلته بالمسدس

ب) قتله المسدسُ

ففي (56أ) ، نُزِعَ الفاعل بالحرف «من» من محل الفاعل إلى محل غير حدّ . وفي (57ب)، نزع الفاعل الأصلي باللاصقة، فصار المفعول في (57أ) فاعلا هنا. وفي (58 ب)، وقعت ترقية «المسدس» من دور رَبْضِي (peripheral) وإلى دور نووي (nuclear role) أو حدّ.

4. 1. الإعراب والتطابق والرتبة

يمكن تمييز ثلاثة أنواع من الإعراب في اللغة العربية (وفي لغات أخرى). هناك إعراب **نحوي**، إعراب الحدود، وهو إعراب يسند إلى الفاعل أو المفعول أو مفعول الحرف بموجب عمل الصُّرفة (أي التطابق)، أو الفعل، أو الحرف، بالتوالي. وهناك إعراب **دلالي**، ويسند إلى الملحقات (adjuncts) كالظرف والتمييز والحال... الخ، لدلالتها على هذه المعاني، كما يسند إلى الموضوعات غير الحدود أو المنزوعة (كما سنرى في الفصول اللاحقة). وأخيرا، هناك إعراب **التجرد**، وهو إعراب يسند إلى الوظائف التي ليست موضوعات، ولا ملحقات (كالمبتدإ، مثلا، والخبر...). وسنبين هنا أن السلمية واردة في تحديد الإعراب الذي يسند إلى

في تحديد الإعراب الذي يسند إلى المكونات، والمقصود هنا (طبعا) هو المكونات الحدود. وهذه بعض قواعد (أو مواضعات) الربط الإعرابي النحوي :

59) الرفع : يَربِط أعلى دور محوري

60) الجر : يربط أعلى دور محوري

61) النصب : يربط الأدوار المحورية السفلى (التي تسفل الدور المحوري الأول).

لننظر في الرفع أولا. فالرفع خاصية من خصائص معمول الفعل المتصرف في اللغة العربية. ففاعل الفعل المتصرف دائما مرفوع، شرط أن ندخل ضمن الفواعل كل المكونات المرفوعة التي تشتمل عليها الجمل التالية :

62) أ) انتحرت هند

ب) ضُرِبَتْ هند

ج) كانت هند من بين الحاضرين

63) أ) ذهبت هند إلى المعمل

ب) ضَرَبَتْ هند عمرا

فـ«هند» في الأمثلة (62) ليست فاعلا «منطقيا» أو عميقا، كما هو الحال في (63)، بل هي مفعول منطقي في هذه الجمل. ومع ذلك، فـ«هند» تراقب التطابق الموجود في الفعل، وتلك خاصية من خصائص الفاعل في اللغة العربية (كما برهنا على ذلك في الفاسي الفهري (1985أ))، كما أنها تأخذ إعراب معمول الصرفة (inflection). لنلاحظ هنا، هامشا، أن النحاة القدامى لم يوحدوا بين هذه البنى من الناحية النحوية، إذ اعتبروا «هنْد» في (62 أ) فاعلا، وفي (62 ب) مفعولا لم يسم فاعله (أو من فعل به، كما يقول ابن السراج)، واعتبروها اسما لـ«كان» في (62 ج). أما في منظورنا، فإن «هند» في كل هذه الأمثلة «فاعل»، لأن الفاعل وظيفة نحوية تحدد بالخصائص (أو الروابط) النحوية، وليس هناك فصل في هذه الخصائص بين الفاعل «السطحي» والفاعل «العميق». فـ«هند» في (63 ب) «منفذ» و«عمرو» ضحية، إذن «هند» هي الفاعل، وبالتالي تكون مرفوعة، و«عمرو»

هو المفعول، ويكون منصوباً. أما في (62 أ)، فإن «هند»، وإن كانت ضحية، كما أن «عمرا» ضحية في (63 ب)، إلا أنها أعلى دور موجود، فتصير فاعلا، وبالتالي تكون مرفوعة. ونفس الشيء ينطبق في (64)، حيث المفعول الأول في أصل التركيب يصير فاعلا، لأن الفاعل الأصلي (وهو أعلى دور في السلمية) نزع بالترك. ولا تصح (64 ج)، حيث المفعول الثاني فاعل، خلافا للنحاة، لأن فيه خرقا للسلمية في إسناد الوظائف إلى الأدوار، ولا (64 د)، حيث المفعول الأول منصوب، والمفعول الثاني مرفوع :

64) أ) أعطى زيد هندا كتابا

ب) أعطيت هندٌ كتابا

ج) * أعطي كتاب هندا

د) * أعطيت هندا كتابٌ

ويصح أن يصبح المفعول الثاني فاعلا حين ينزع المفعول الأول، فيصير أعلى دور يمكن ربطه نحويا، وبالتالي يربط إلى الفاعل، كما في (64 هـ) :

64) هـ) أعطي كتابٌ لهند

وسنفترض أن البنية المحورية للفعل (أو المحمول) تمثل معجميا بطريقة سلمية كما في المدخل التالي لـ «أعطى» :

65) [< < < أعطى محور > هدف > مصدر <]
منفذ

فالفاعل يسند إلى أعلى دور في المدخل، وإذا انعدم فإلى الدور الموالي وهكذا. ولا يسند الفاعل إلى دور المحور في (65)، إلا إذا كانت جميع الأدوار السابقة له غير قابلة للربط، بأن يتم انزالها أو نزعها بالحرف (أو بالترك)، كما في الأمثلة المتقدمة. وهذه الأمثلة تملي وجود قاعدة لربط التطابق أو الصرفة يمكن صياغتها كالتالي :

64) الصرفة تربط أعلى دور محوري

ومعلوم أن الرفع ليس مقصورا على محمول الفعل المتصرف، بل إن فاعل الصفة يكون مرفوعا عندما تحمل الصفة علامة تطابق تعمل الرفع في فاعلها كما في (65أ) في مقابل (65ب). «فالقامة» فاعل في (65 أ)، وليست كذلك في (65 ب) (للاستدلال على هذا الموقف انظر الفاسي الفهري (1985 أ)) :

65) أ) زيد طويلة قامته

ب) زيد طويل القامة

وادعى النحاة أن المصدر يعمل الرفع في فاعله كما في المثال التالي :

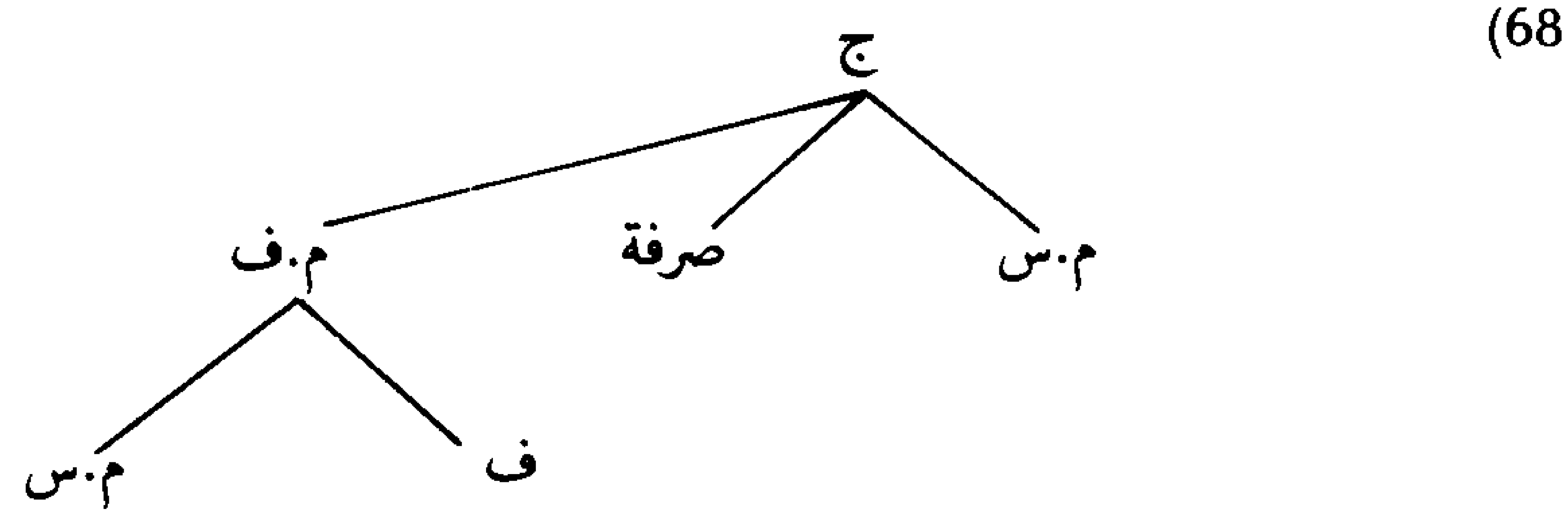
66) أقلقني ضربٌ زيدٌ عمرا

ولا نجد ما يقابل مثل هذه الجمل في اللغة الحالية، بل إن هناك ما يشكك في وجودها حتى في اللغة القديمة.(49) وما نجده هو جمل مثل (67)، حيث الفاعل «المنطقي» مجرور :

67) أقلقني ضربُ زيد عمرا

وإذا كان إعراب الرّفع يسند في نظرية الربط العاملي إلى الفاعل بموجب العاملية الشجرية، عاملية الصرفة، كما هو ممثل في (68) :(44)

(68



فالصرفة في هذا التصور لبنية الجملة تتحكم مكونيا (c-command) في م.س الفاعل، وبالتالي فإنها تعمل فيه (شجريا) وتسند له إعرابا. وإذا كان الإعراب يسند

44) انظر الفاسي الفهري (1985 أ).

في النحو المعجمي الوظيفي (الذي نتبناه) إلى الوظائف النحوية المُفَرَّعِ إليها في المعجم، من جهة، والقواعد المركبية المحشاة، من جهة أخرى، ثم يقع الجمع بينهما على أساس أن القيم الإعرابية يجب أن تتوافق (وإلا فإن قيد الانسجام يرفض البنية)، فما طريق التوصل إلى إسناد الاعراب المرغوب فيه لفاعل المحمول الذي له صرفة، والمحمول الذي ليست له ؟

للتبسيط، لنفرض أن لاصقة التطابق لها مدخل معجمي يتضمن، فيما يتضمنه، إعراب الرفع. فاللاصقة ـُـ ت (تطابق المؤنث)، مثلا، يكون لها المدخل التالي أساسا :(45)

69) ـُـ ت : [+ رفع
− مذكر]

فهذا التخصيص يكفي لتمثيل عملِ التطابقِ الرفعَ في المركب الاسمي الفاعل، أو بعبارة، يكفي لتمييز السياق الذي ينطبق فيه (59) والسياق الذي ينطبق فيه (60).

لنؤكد، مجدداً، أن التطابق هو الذي يتحكم في الرفع، كما بينا في أمثلة الصفة، وفي الفرق بين المصدر والفعل المتصرف. فالمصدر أساسا فعل، ولكنه غير متصرف، أو قل إن ما نسميه، عادة، فعلا مصدر متصرف. فالصرفة التي تتضمن التطابق وكذلك عناصر الجهة والزمن هي التي تفصل بينهما. إلا أن ما يحدد الرفع هو التطابق(46).

المصدر إذن من وجهِ إسنادِ الإعراب يَنَزَّلُ منزلة الاسم في «دار زيد»، حيث لا يُسْنِد الاسم المضاف (أو معنى الاضافة) إلا الجر. وهو ينزل أيضا منزلة الحرف الذي يسند الجر، وكل هذه المقولات التركيبية لها سمة اسمية [+ س]. والمصدر يختلف عن الاسم «العادي» والحرف في بنيته المحورية التي هي عينها بنية الفعل

45) للتفصيل، انظر الفاسي الفهري (1985 أ)، ج.2، الفصل السابع.
46) انظر أسفله.

(لأنه «فعل»، أو [+ ف]، كما برهنا على ذلك في الفاسي الفهري (1977)). ولهذا، كان إسناد المصدرِ الاعرابَ لمعمولاته هو عينه إسناد الفعل الإعراب لمعمولاته، باستثناء أعلى دور في البنية المحورية، أي الفاعل. فَـ«فاعل» المصدر يكون مجرورا، بينما فاعل الفعل المتصرف مرفوع، سواء كان هذا الفاعلُ الفاعلَ الأصلي (أو «المنطقي») أو الفاعل «السطحي» الذي يرتقي إلى هذه المنزلة بعد أن ينزع الفاعل المنطقي. أما المعمولات الأخرى، أي المفعولات، فإعرابها النصب مع المصدر والفعل المتصرف على السواء، ولا يمكن أن يكون غير هذا. وهذه بعض الأمثلة :

70) اهداء زيد هندا كتابا أثر فيها

71) اهداء زيد الكتاب لهند أثر فيها

72) اهداء هند الكتاب أثر فيها

73) اهداء الكتاب لهند أثر فيها

74) * اهداء هندٍ زيدٌ كتابا أثر فيها

75) * اهداء كتابٍ هندا أثر فيها

76)؟) اهداء زيد كتابا هندا أثر فيها

فالمصدر «اهداء» له بنية محورية مماثلة للفعل «أهدى» أو «أعطى»، أي (65). ويسند الإعراب للأدوار الدلالية التي تتضمنها هذه البنية، طبقا للسلمية المذكورة أعلاه، ولقواعد الربط الإعرابي المذكورة في (60) و(61). فإعراب الجر يسند إلى أعلى دور في السلمية (شرط أن يكون من الحدود). وبما أن أعلى دور هنا هو المنفذ (والمصدر في نفس الوقت) أي «زيد»، فإن وجوده يجعله أولى بتلقي إعراب الجر. أما إذا انعدم المنفذ من بين الأدوار التي تربط نحويا، بأن نزع بالترك، كما في (72)، فإن أعلى دور بعده يتلقى هذا الاعراب، وهو الهدف الذي يصير «فاعلا» للمصدَر، كما أنّ «هند» صارت فاعلا للفعل في (64 ب)، بعد أن نزع المنفذ بالترك. وإذا نزع الهدف أيضا بالحرف، كما في (71) و(73)، ولم يوجد دور

أعلى من دور المحور، فإن المحور يصير «فاعل» المصدر أيضا، كما في (73)، على غرار ارتقاء المحور إلى الفاعلية في (64 هـ). أما المفعولات التي لم ترتق إلى دور الفاعل في الأمثلة السالفة الذكر، فإنها تكون منصوبة بموجب القاعدة (61). ونورد مثالا على نوع البنية المحورية المربوطة إعرابيا، بعد أن تتم كل عمليات النزع (بالحرف أو بالترك)، بنية المصدر في (73) :

77)] < **اهداء** محور < هدف < ^منفذ) <<< [
(محور: جر) (منفذ: مربوط بحرف)

فالعلامة ^ تذكرنا بعلامة العاطل (chômeur) في النحو العلاقي، وهي علامة للنزع الذي سنفصل عنه الحديث في الفصول اللاحقة. والأقواس العادية ( ) تدل على نزع المنفذ بالترك. فهذه البنية المربوطة إعرابيا لا تختلف عن بنية (64 هـ) المربوطة إعرابيا، إلا في كون التطابق يتطلب الرفع في الفاعل الذي يعمل فيه.

وزعم بعض النحاة أن جملا مثل (74) ممكنة (كما زعموا إمكان وجود جمل مثل (75) و (76) وهي تطرح مشاكل أخرى سنعود إليها) وهذه الجملة تطرح مشكلين على الأقل. أولهما أن فاعل المصدر يمكن أن يرفع، وهذا ما لم يثبت في النصوص قديمها وحديثها فيما نعلم، ولا نستسيغه كمتكلمين لهذه اللغة، والثاني أن الجر يسند إلى المفعول، ولو وجد الفاعل، مما قد يشكك في تعميمنا![47] ومعلوم أننا جعلنا الجر والرفع في منزلة واحدة (وهذا ما تمثله القاعدتان (59) و(60))، إذ الجر أو الرفع إعرابٌ أعلى دورٍ في البنية المحورية

47) يقول ابن السراج في هذا الصدد :»... نقول من ذلك : عجبت من ضرب زيد عمرا إذا كان زيد فاعلا، وعجبت من ضرب زيد عمروٌ إذا كان زيد مفعولا. وإن شئت نونت المصدر وأعربت ما بعده بما يجب له لبطلان الإضافة فاعلا أو مفعولا فقلت : عجبت من ضربٍ زيدٌ بكراً، ومن ضربٍ زيدا بكر [...] وقال قوم إذا قلت : أعجبني ضربٌ زيدا فليس من كلام العرب أن ينونوا...» (**الأصول**، ج.1،ص.137).

القابلة للربط نحويا. إذن تعميمنا غير محايد من جهة أنه يتنبأ بعدم إمكان وجود تراكيب مثل (74) في العربية، أو شذوذها على الأقل بالنسبة إلى النسق.

وتؤيد تعميمنا كذلك المعطيات الإعرابية لمحمولات اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وغيرها من المشتقات التي تسند إعراب الجر إلى أعلى دور تعمل فيه، وإعراب النصب إلى المفعولات. وحتى لا نطيل الكلام هنا نكتفي بالحديث عن اسم الفاعل.

لقد اقترحنا في الفاسي الفهري (1977) أن المشتقات ذات طبيعة فعلية واسمية في نفس الوقت. وهذا أتاح لنا تمثيلها بمصفوفة $\begin{bmatrix} +\text{س} \\ +\text{ف} \end{bmatrix}$، تبعا للاقتراحات الواردة في تشوسكي (1972) عن الطبقات والسمات المقولية لأجزاء الكلام. وقد أسلفنا في عدد من الأبحاث كذلك أن الصرفة في العربية تتضمن نوعين من العناصر : عناصر اسمية [+ س] هي سمات التطابق أساسا، وعناصر فعلية [+ ف] هي الجهة والزمن على الخصوص. والصرفة يحدد سلوكها بحسب العناصر المحتواة فيها، طبقا للقاعدة التالية :[48]

78) صرفة ⟵ تط + جهة (زمن)

وقد أوردنا أن محدّد الرفع في المعمول هو وجود تط (التطابق) في الصرفة. أما الجهة، فنعتقد أنها غير واردة في هذا الاسناد الإعرابي، بل قد تكون واردة في تمييز اسم الفاعل (واسم المفعول) عن المصدر. فالمصدر لا يدل على زمن أو جهة، خلافا لما أورده النحاة من دلالته على زمن مطلق. أما اسم الفاعل، فقد فرقوا فيه بين اسم الفاعل العامل في مفعوله النصب، واسم الفاعل العامل في مفعوله الجر، فخرجوا الأول على الزمن الحال أو المستقبل، والثاني على معنى المضي. يقول ابن السراج في هذا الباب : «تقول : هذا ضارب زيدا، إذا أردت بضارب ما أنت فيه أو المستقبل كمعنى الفعل المضارع له. فإذا قلت : هذا ضارب زيد، تريد به معنى المضي، فهو بمعنى : غلام زيد. وتقول : هذا ضارب زيد أمس، وهما ضاربا زيد

48) انظر تشومسكي (1981) والفاسي الفهري (1985 أ).

[...] كل ذلك إذا أردت به المضي»، لم يجز فيه إلا هـذا، يعني الاضـافـة والخفض، لأنه بمنزلة قولك : غلام عبد الله وأخو زيـد. ألا ترى أنـك لو قلت : «غلام زيـدا» كان محالا، فكذلك اسم الفاعل إذا كان ماضيا، لأنه اسم وليست فيه مضارعة للفعل [...]. وإنمـا يعمل اسم الفـاعل الـذي يضـارع «يفعل» [... والـذي] يكـون للحـاضر والمستقبل. فأما اسم الفاعل الذي يكون لما مضى فلا يعمل...»(49)

إذن هناك، حسب ابن السراج، صنفان من أسماء الفاعلين : صنف أول كـالاسم يتصرف تصرفه، وهو الذي يجر ما بعده، مثله في ذلك مثل الاسم المضاف العـادي، وهو يفيد المضي، وصنف ثان كالفعل، يعمل فيما بعده الرفع والنصب.

لنلاحظ هنا أن أسس هذا التصنيف غير واضحة و غير تامة. فـاسم الفـاعل لا يضاف، فيما نعلم، إلى فاعلـه، خلافـا للمصـدر مثلا، فلا يقـال في (79) مـا يمـاثل (80) :

79) أ) مررت برجل ضاربٍ أبوه زيدا
ب) أمعطية هند هذا الرجل حقه ؟

80) أ) * مررت برجل ضارب أبيه زيدا
ب) * أمعطية هندٍ هذا الرجل حقه ؟

والسبب، في رأينا، هو أن اسم الفاعل يتضمن دائما عنصرا صُرفيا هو التطابق، وهـذا يحتم ألا يكون فاعله مضافا إليه، لأن الصرفة تعمل الرفع في الفاعل. وهذا، طبعـاً، يشكك في ادعاء ابن السراج أنه يتعرف بالاضـافـة كـالاسم في قولنـا «هـذا ضـارب زيد أمس». ثم إن ابن السراج (وغيره) أجـاز «أن تحـذف التنوين من أسماء الفـاعلين التي تجري مجرى الفعل، وتضيف استخفافا، ولكن لا يكون الاسم الـذي تضيفـه إلا نكرة، وإن كان مضافا إلى معرفة...»(50). ثم إنهم أوردوا، بعـد هـذا، أن اسم الفـاعل المعرف يَنْصِب : «وتقـول : هـذا الضـارب زيـدا أمس، وهـذا الشـاتم عمرا أمس، لا

49) **الأصول**، ج. 1، ص. 125.
50) ن. م.، ص. 126.

يكون فيه غير ذلك، لأن الألف بمنزلة التنوين في معنى الإضافة، وأنت إذا نونت شيئا من هذا نصبت ما بعده»[51]

مفاد هذا الكلام أن اسم الفاعل الذي يعمل لا يضيره أن يضاف (أو أن تدخل عليه أداة التعريف)، وإنما المهم أن اسم الفاعل بمعنى المضي لا يكون إلا مضافا أو داخلةً عليه أداةُ التعريف، ولا يكون منونا. فإمكان التنوين في اسم الفاعل الذي جهته [ـ منتهٍ] (inaccompli) يقابله عدم إمكان هذا التنوين في إسم الفاعل الذي جهته [+ منته] (accompli). وإذا صح تحليل ابن السراج، فإن الجهة يكون لها علاقة مباشرة، لا بالإعراب، ولكن، قبل ذلك، بمبحث التنوين والتنكير وسياقاتهما. وهذا أمر يقتضي قبل الخوض فيه أن تبحث المعطيات الحديثة وألا يعتمد فقط على ما أورده النحاة، لتضاربه وعدم اتساق مادته.

ويؤيد ربطنا للجر بالرفع، كذلك، بعض المعطيات الاعرابية في الأمازيغية. فالإعراب في الأمازيغية على نوعين : حالة تجرد، وحالة معمول فيها تسمى عادة حالة البناء، ونسميها حالة الجر (أو الاضافة). فالاسم الذي يدخل عليه الحرف أو يضاف إلى اسم آخر، وكذلك الفاعل الذي يتبع فعله يتلقى حالة الجر طبقا للقاعدة التالية، من اقتراح تشو (1985) Choe :

81) يكون المركب الاسمي في حالة البناء إذا كان يعمل فيه [ـ ف]

فتشو تعتبر أن تط في الأمازيغية [ـ ف]، خلافا للغات أخرى، أي أن تط ذات طبيعة اسمية. ثم إن كلا من الاسم والحرف مقولتان لهما سمات [+ س − ف]. وهذه أمثلة :

82) أ) البناء المجرد : تَمْتُّوتْ أُرْيَزْ تَبْرَتْ

«امرأة» «رجل» «رسالة»

ب) البناء المضاف : تْمْتُّوتْ وْرْيَزْ تْبْرَتْ

51) ن. م.، ص. 129.

83) يُزْنْ وْرْيَزْ تَبْرَتْ إ تْمْتُوتْ
«بعث الرجل رسالة للـمـرأة»

فالفاعل (الذي لا يتقدم الفعل) ومفعول الحرف ومفعول الاسم تأتي في نفس الصيغة نتيجة التحول الإعرابي. أما المفعولات العادية للفعل مثل «تبرتْ» هنا، فإنما تـأتي بصيغة التجرد. وعليه، تكون قواعد الربط الإعرابي في الأمازيغية هي التالية :

84) أ) اربط أعلى دور دلالي بحالة الاضافة
ب) اربط الأدوار السفلى بحالة التجرد

4. 2. الرتبة والأدوار الدلالية

ومن الروابـط التركيبيـة بين الأدوار الـدلاليـة والـوظـائف النحـويـة (أو الموضوعات) الخصائص الرتبية للمكونات. وهـذه الخصـائص مطردة بمـا يكفي في اللغة العربية، وقد انفقنا مـا يكفي من الجهـد لبيـان أن الرتبـة في النواة الوظيفيـة في اللغة العربية هي كالتالي :

85) (ارباض يمنى) ـ ف ـ فا ـ مف 1 ـ مف 2 ـ ملحقات (ارباض يسرى)

وقد لاحظ كَرينبركَ (1963) Greenberg في دراسته القيمة عن أنماط رتب اللغـات أن من بين الرتب الست الممكنة مبدئيا في اللغات، رتب المكونات الأسـاسيـة، أي **فا ف مف و فامف ف، و ف فا مف، و ف مف فـا، و مف فـا ف، و مف ف فا**، لا نجد إلا الرتب الثلاث الأولى منتشرة كرتب طـاغيـة **dominant**. أمـا الثلاث الأخرى، فهي لا توجد، أو هي قليلة جدا. ومهما يكن من التعديل الـذي يمكن أن يُدخل على هذه الملاحظة، فإنها تظل في جوهرها صحيحة.[52] والذي يوحد هـذه الرتب الموجودة أننـا إذا استثنينـا رتبـة المحمول (الفعل)، فـإن رتب المـوضـوعـات

52) انظر پلم (1977) Pullum و(1985) لموقف مخالف.

يتقدمها الفاعل، أولاً، ثم تليه المفعولات. وإذا عرفنا أن الفاعل يجب أن يسند إلى أعلى دور دلالي والمفعول الأول إلى الدور الذي يسفله... الخ، أمكن أن نفهم أن رتبة الموضوعات تساير سلمية الأدوار. وهذه الملاحظة لا تتنبأ بها كثير من النظريات التركيبية التي ليس فيها ربط مكيف دلاليا بين الذوات الدلالية والذوات التركيبية، وضمن هذه النظريات النظريات الشجرية لإسناد الأدوار المحورية أو إسناد الوظائف النحوية أو الرتب إلى المكونات. وهذه أمثلة لربط الحدود رتبيا في اللغة العربية :

86) [ف ...] يربط أعلى دور.

87) [ف س ...] يربط أسفل دور، حيث س متغير لا يضم إلا الحدود

هذه، إذن، بعض من الجوانب التي سيتناولها هذا البحث، والتي تبرز نماذج وقضايا جديدة للبحث، منهجا ومادة ونظرا، في مقاربة المعجم العربي، ووضع الأسس التي يمكن أن يقوم عليها التغيير في مستوى البحث الصرف، والتغيير في مستوى البحث التطبيقي، وبالخصوص الصناعة القاموسية، وما قد يتبعها من تطبيقات ثانية كوضع الكتب المدرسية، مثلا، مسترشدة بما تصل إليه مثل هذه الأبحاث من نتائج في ضبط البنى وإبراز خصائص التعالقات المعجمية، وموظفة ما قد يتوصل إليه من أرصدة وبنوك مفردات... الخ. وستتيح لنا الفصول القادمة فرصة تناول المواد المعجمية في عدد من الجوانب التي تعطي صورة عن المعجم مغايرة للصورة التي دأبنا عليها في الأدبيات المكتوبة بالعربية، كما ستتيح لنا فرصة الدفاع عن بعض آرائنا النظرية والتمثيلية بصفة متسقة ومتكاملة، خلافا لما فعلناه هنا، إذ اكتفينا بتقديم بعض الآراء الاشكالية لنعطي فكرة للقارىء عما يطرح من إشكالات في الدرس المعجمي الحديث، وكذلك عن نوع الأجوبة التي يمكن أن تقدم.(53)

53) ننبه القارئ الكريم إلى أننا لن نكرر هنا الكثير مما أوردناه في الفاسي الفهري (1985 أ)، وإنما نفترض أن الإطار المنهجي والنمذجي الموضح هناك حاضر في ذهن القارئ.

البناء لغير الفاعل : تحليل معجمي

يبدو من المسلم به عند كثير من النحويين واللسانيين العرب أن بناء الفعل للمجهول يقتضي «...عمل ثلاثة أشياء : حذف الفاعل وإقامة المفعول مُقامه وتغيير الفعل إلى صيغة فُعِلَ».[1] ومع ذلك فإن هذا التحديد الإجرائي غير قائم، كما سنبين، لأن الفاعل لايحذف بالضرورة في هذا البناء، ثم إن إقامة مفعول مقام الفاعل ليست ضرورية كذلك، وأخيرا فإن الصفة الثالثة ليست محددة، لأن أسماء الفاعلين أو المفعولين أو المصادر قد تبنى لغير الفاعل دون أن تتغير صيغتها.[2] ما الذي يحدد، إذن، هذا البناء الذي يطلق عليه في اللغات الغربية اسم passive، والذي يسمى في الأدبيات المتأخرة مبنيا للمجهول ؟

لنلاحظ أولا أن التسمية غير موفقة، إذ المقصود بالمجهول هنا الفاعل الأصلي للفعل، وهو الذي يكون أو يصير مجهولا في هذا البناء، وليس الفعل مبنيا لمجهول، وإنما هو مبني لمفعول **معلوم**. ثم إن هناك كثيرا من العبارات الفنية التي أطلقها القدماء على هذا البناء أو على أحد العناصر المكونة له. فقالوا عن

1) انظر ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج. 7.،ص. 69، وكذلك **أسرار العربية** للأنباري، ص.88 وما بعدها.

2) يقول عباس حسن في هذا الصدد «عرفنا أن نائب الفاعل يكون مرفوعا بأحد شيئين، الفعل المبني للمجهول، واسم المفعول، فهل يرتفع بالمصدر المؤول المسبوك في أصله من «أن» والفعل المبني للمجهول ؟ انتهى النحاة إلى أن الأصح جوازه بشرط أمن اللبس. ومن أمثلتهم : عجبت من أكلٍ الطعامُ بتنوين المصدر «أكل» ورفع كلمة : «الطعام» على اعتبارها نائب فاعل له» انظر **النحو الوافي**، ج.2، ص.107. ثم يزيد عباس حسن قائلا : «بالرغم من أن الأصح ـ عندهم ـ جوازه، فالأنسب اليوم عدم الالتجاء إليه..!.» (ن.م، ص.108). ولا نحتاج، طبعا، إلى أن يكون نائب الفاعل مرفوعا، كما اشترط ذلك النحاة. ففي قولنا : «عجبت من أكل الطعامِ» نعتبر «الطعام» نائب فاعل، كما أسلفنا في الفصل السابق.

المفعول إنه «المفعول الذي لم يتعد إليه فِعْلُ فاعل»،[3] أو «مفعول ما لم يسم فاعله»،[4] أو «المفعول الذي لم يسم من فعل به».[5] وقالوا عن الفعل إنه «الفعل المبني للمفعول»،[6] و «فعل ما لم يسم فاعله»،[7] والفعل الذي لا يذكر فاعله، أو يحذف فاعله، أو الفعل الذي يُرَدُّ من فَعَل إلى فُعِل أو ينقل أو يُغير... الخ.[8] وقالوا عن الفاعل إنه يزول أو يُزال أو يستغنى عن ذكره... الخ.[9] فهذه التسميات ليست كلها مجرد خلافات اصطلاحية، بل إن بعضها يعود إلى اختلاف في التحليل، وسنبين أسفله ما يختلف فيه النحاة وما يتفقون فيه.

وقد اخترنا عبارة فنية أخرى غير العبارات التي أوردها النحاة، وهي عبارة البناء لغير الفاعل، لاعتقادنا أن ما يميز هذه التراكيب هو أن المحمول فيها سواء كان فعلا أو مصدرا أو اسم فاعل أو اسم مفعول (أو غير ذلك) يبنى على مكون غير المكون الذي يحتل دور الفاعل «المنطقي»، بل إن الفاعل الأصلي منزوع أو مزال (demoted). وسندافع عن هذا التصور مقارنين إياه بالتحاليل الحديثة المختلفة لهذه الظاهرة، وكذلك بما ورد عند القدماء من أفكار مماثلة، حيث سننتقي منها ما نعتقده ملائما لما سندافع عنه.

1 ـ محدّدات أولى

1. 1. الخصائص الصرفية

ليس للعربية صيغة خاصة بالفعل المبني لغير الفاعل . فصيغة «فُعِلَ» تستعمل في تراكيب غير التراكيب المبنية لغير الفاعل، كالتراكيب المبنية للمبهم

3) سيبويه، **الكتاب**، ج. 1، ص. 33.
4) ابن السراج، **الأصول**، ج. 1، ص. 77، والاستراباذي، **شرح الكافية**، ج.1، ص.83، وابن يعيش، **شرح المفصل**، ج.7، ص.69 ...الخ.
5) ابن السراج، ن. م.، ص. 76.
6) ابن يعيش، ن. م.، على سبيل المثال.
7) ابن يعيش والاستراباذي، ن.م.
8) **مقتضب**المبرد، ج.4، ص.50، وابن السراج، ن.م.
9) ابن السراج، ن.م.

(impersonal) والتراكيب الوسيطة بين البناء للمجهول والبناء للمعلوم (middles)، وتراكيب أخرى تأتي منها «فُعِل» دون أن تأتي «فَعَلَ». فمن الأفعال التي تؤخذ من الأسماء بهذه الصيغة للدلالة على الأمراض : «كُبِدَ»، أي أصيب بالكبد، و«رُئِس»، أصيب في رأسه، و «قُلِب» ، أصيب في القلب ، و «جُنِب» ، أصيب في الجنب، و«صُدِر»، أصيب في الصدر، و«سُلّ»، و«زُكِمَ»...الخ. ونظير هذا، إلا أنه ليس للأمراض : «شُمِل»، هبّت عليه ريح الشمال، و «جُنِبَ»، هبّت عليه ريح الجنوب، و«رُبِع» تلقى مطر الربيع، و«خُرِفَ» تلقى مطر الخريف... الخ. ومن أمثلة هذا أيضا : «غشي عليه» و«أغمي عليه». فهذه الأفعال وغيرها اشتهرت عند بعض اللغويين بأنها ملازمة لصيغة البناء للمجهول، فاعتبروها مبنية للمجهول في الصورة اللفظية، لا في المعنى، ولذلك أعربوا المرفوع بها فاعلا، لا نائب فاعل.[10] وقد اعتنى اللغويون والنحاة بهذه الصيغ، وعقد ابن سيده في **المخصص** بابا سماه «ما جاء من الأفعال على صيغة مالم يسم فاعله».[11] وذكر عباس حسن أن أكثر النحاة يرون عدم استعمالها في معانيها السالفة مبنية للمعلوم. تقول : «شُدِهت من الأمر»، ولا يصح «شدَهَني الأمر» (بالبناء للفاعل)، اعتماداً على ما جاء في كتاب «فصيح ثعلب» وغيره. وقد أنكر ابن بري ما قاله ثعلب وغيره من اللغويين، وحجته أن ثعلبا ومن معه لم يعلموا ما سجله ابن درستويه وردّده، ونصه : «عامة أهل اللغة يزعمون أن هذا الباب لا يكون إلا مضموم الأول، ولم يقولوا إذا سُمّي فاعله جاز بغير ضم. وهذا غلط منهم، لأن هذه الأفعال كلها مفتوحة الأوائل في الماضي، فإذا لم يسم فاعلها فهي كلها مضمومة الأوائل، ولم نخص بذلك بعضها دون بعض. وقد بينا ذلك بعلته وقياسه، فيجوز : عُنيت بأمرك، وعناني أمرك ـ وشغلت بأمرك، وشغلني أمرك ـ وشُدِهْتُ بأمرك وشدهني أمرك...»[12]

10) انظر عباس حسن في **النحو الوافي**، ج.2، ص.106، الذي يذكر أن هذا هو الرأي الشائع الذي ورد في كثير من المراجع، كالقاموس المحيط في مقدمته تحت عنوان «مسألة»، وكالخضري، في مواضع متفرقة، منها باب «ابنية المصادر» عند الكلام على الفعل اللازم... الخ.

11) انظر عباس حسن، ن. م.، **والمخصص**، ج.15، ص.62.

12) عباس حسن، ن. م، ص. 107، وانظر المراجع المذكورة هناك.

وابن بري على صـواب في أمر «عنى» و «شغـل» و «شـــده» و «شغف» و «أُغرِيَ بـ» وأمثالها، فهذه الأفعال قد تَرِدُ منها «فَعَلَ» متعديـة، ثم يقع نزع الفـاعل بالباء عندما يبنى الفعل إلى غير الفاعل، وإن تغير معناها شيئا ما أحيانا، فالتحول الـدلالي الـذي يطرأ على هـذه الصيـغ (semantic drift) يكـون منتظرا في تحليـل معجمي، لأن من خصائص الوحدات المعجمية أن يقع توسع في معناها وابتعـاد عن الأصل.

ومع ذلـك، فـإن تحليـل ابن بري غير صـالـح في كـل الحـالات، وخصـوصـا الحـالات التي ذكرنـا في مستهل الفقرة. فهـذه الحـالات على نـوعين. نـوع أول لا يمكن أن نفترض فيه وجود فاعل تحتي غير الفاعل المذكور كما في «زكم الرجل» أو «سل» أو «رُبع»، فهذه الجمل تعني أصابـه الزكـام أو السل أو الربيع، وهي أفعـال لا يختلف فـاعلهـا عن فـاعل الأفعـال السـاكنـة التي تـأتي على فَعِلَ وفَعُـل، مثـل «مرض» و «حزِن» و «قَبُح»... الخ. وأمـا النـوع الثـاني، فهي أفعـال قـد تُضَمَّن معنى المجهول، بمعنى أن فيها فـاعلا متضمنـا، إلا أن «فَعَل» لم تـأت منهـا متعـديـة حتى تُبْنَى للمفعول (ولم تأت منها لازمة كذلك، وهـذا لايهمنـا). وهـذا النوع الثـاني هو الذي تحدث عنه سيبويـه في كتـابـه، وأوضح أنـه على «فَعَل»، وإن لم تـأت منـه، بمعنى أن فيه نوعـاً من النقل، كسـائر الأفعـال المبنيـة لغير الفـاعل، وإن لم يُسْمَع الأصل الذي اشتق منه البناء للفاعل. وهذا ما يفهم من النص الذي نورده تحتـه، إلا أن سيبويه، وإن كان على حق في اعتبار أن بعض الأفعـال لازمت صيغتهـا صيغـة البنـاء لغير الفـاعل، ولازم معنـاهـا كـذلـك معنى البنـاء للفـاعل، إلا أنـه حَـادَ عن الصواب حين جعل كـل الأفعـال التي وردت على هـذه الصيغـة بمعنى البنـاء لغير الفـاعل. فـ«سل الرجل» لا تعني عمـومـا أن أحـدا قـد سَلَّـه، وإنمـا تعني أن السُّلَّ أصابه، فـالفـاعل في المعنى هو الـداء، وهـذا التحليل لا يمكن أن يكـون معجميـا، وإنمـا هـو تحليـل قبـل ـ معجمي (prelexical)، أي لا ينطبـق على الـوحـدات الموجودة بـالفعل في المعجم، وإنمـا ينطبق على عنـاصر قـد تكـون مكـونـة لهـذه الوحدات، ثم يقع إدماجها (incorporation) في وحدة معجميـة واحـدة. و«مَرِض» لا

تختلف عن «سُلّ» في هذا، لأن معنى «مرض الرجل» أصابه المرض، فالرجل مفعول أيضا في المعنى بهذا المقياس. وعلى كل، فالفرق واضح بين الفعل الذي لا يذكر فاعله فيبنى للمفعول، كما في «ضُرِبَ زيد»، والفعل الذي فاعله «مفعول» في المعنى فقط، كما في «مرض زيد» و «سُلّ زيد». وهذا نص كلام سيبويه :[13]

«هذا باب ما جاء فُعِلَ منه على غير فعلته، وذلك نحو : جُنّ، وسُلّ، وزُكِم، ووُرِد. وعلى ذلك قالوا : مجنون، ومسلول، ومزكوم، ومحموم، ومورود. وإنما جاءت هذه الحروف على جننته وسللته، وإن لم يستعمل في الكلام، كما أن يدع على ودعت، ويذر على وذرت وإن لم يستعملا، استغني عنهما بتركت، واستغني عن قَطِع بقُطِع. وكذلك استغني عن جننت ونحوها بأفعلت. فإذا قالوا جُنّ وسُلّ فإنما يقولون جُعِل في الجنون والسل. كما قالوا : حُزِن وفُسِلَ ورُذِل. وإذا قالوا : جُننت فكأنهم قالوا جعل فيك جنون، كما أنه إذا قال أقبرته فإنما يقول : وهبت له قبرا وجعلت له قبرا. وكذلك أحزنته وأحببته. فإذا قلت محزون ومحبوب جاء على غير أحببت، وقد قال بعضهم، حببت، فجاء به على القياس».

والذي يفهم من كلام سيبويه أنه يُخَرِّجُ هذه الصيغ على الجعل، وهو تخريج قد يكون وارداً في إحدى قراءات «جُنّ»، كما في : «جن الرجل، أجنه زيد». إلا أن هذا ليس واردا في كل الحالات. فهناك قراءتان لهذه الجملة : قراءة البناء لغير الفاعل، وفيها جعل وعمل، والقراءة **الساكنة** التي أسلفنا الحديث عنها. وبما أن صيغة البناء لغير الفاعل ليس لها مقابل في «فَعَل» تأتي منه اشتقاقا، فسنسميها الصيغة **الملازمة** للبناء لغير الفاعل. ونمثل لكل من القراءتين، الساكنة والملازمة، في (1) و (2) على التوالي :

(1) [< «جُنّ» محور >]

(2) [< «جن» محور > منفذا]

13) **الكتاب**، ج. 4، ص.67. ويقول ابن السراج في نفس الاتجاه : «وقد نُطِقَ بما لم يسم فاعله في أحرف ولم ينطق فيها بتسمية الفاعل، فقالوا : أنيخت الناقة، وقد وضع زيد في تجارته، ووكس، وأغري به، وأولع به، وما كان من نحو هذا مما أُخِذَ عنهم سماعا وليس بباب يقاس عليه»، **الأصول**، ج.1، ص.81.

ونظير «جن» في (1) «مرض الرجل» التي نعتبر أن بنيتها المحورية هي عينها بنية «جن» الساكنة.

ومثلما تعبر صيغة «فُعِل» عن البناء لغير الفاعل مطلقا، والبناء الملازم، وكذلك البناء الساكن، تعبر كذلك عن البناء للمبهم (impersonal)، وهو بناء مخالف للبناء للمفعول من جهة أن فاعله غير معلوم ولا بارز، بل هو ضمير مبهم يستتر ضرورة، كما في (3) :

3) كان يتخاصم إلى أبي بكر.

وقد خرَّج النحاة مثل هذه الأمثلة على البناء للمفعول، وجعلوا المركب الحرفي بعد الفعل فاعلا، إلا أننا لن نأخذ بهذا التحليل لأسباب نذكرها تحته.

وبجانب هذه المعاني التي تبنى «فُعِل» للدلالة عليها، هناك أيضا معنى الوسيط (middle)، وله خصائص يلتقي معها في البناء لغير الفاعل (منها أن أحد الأدوار منزوع)، وخصائص يختلف معه فيها، ضمنها الخصائص الجهية (aspectual). وهذه بعض الأمثلة :[14]

4) أ) يحبك مصيري في غيبتي

ب) يباع الكتاب في كل الأزقة

ج) هذه اللفظة تستعمل في الشام

د) ينقل هذا الحرف إلى العربية واوا

والذي نخلص إليه من كل هذا أن صيغة «فُعِل» ليست خاصة بالبناء لغير الفاعل، كما هو سائد عند أهل اللغة والنحو، بل إنها تكون لمعان مختلفة. وعليه يحسن أن نبحث في معايير أخرى لتمييز معنى البناء لغير الفاعل، عن غيره من المعاني.[15]

14) فالوسيط لا يستعمل مثلا مع الحدث الذي تم وانتهى، ولذلك لا يجوز معه الماضي. انظر في خصائص الوسيط كيزر وروپر Keyser and Roeper (1984)، وكذلك روڤي Ruwet (1972).

15) يلاحظ الفيروزاباذي أن هناك أفعالا تأتي منها فَعِل وفُعِل بنفس المعنى، وهذا ما يدعم الطرح الذي تبنيناه من ذلك : أَطِم وأُطِمَ. وَجَدِر وَجُدِرَ، أصابه الجدري، وحَرِب وحُرِبَ. وخَضِبَ وخُضِب، وعَسِر وعُسِر، وعلِق وعُلِقَ... ويوحي تحليل كوريلويتس Kurylowiz (1959) للتناوب الصوتي (apophony) في السامية أن فَعِل الساكنة والوسيطة عوضتها تدريجيا فُعِلَ المبنية لغير الفاعل، وإن لم يكن ذلك أصل معناها.

1. 2. خصائص تركيبية ودلالية

يتبنى جل النحاة ثلاث أطروحات في تحليلهم للبناء للمجهول، وهي :

أ) أنه **بناء للمفعول**

ب) أن المفعول **يحل محل الفاعل** وتجري عليه كثير من أحكامه

ج) أن الفاعل **لا يذكر** في البنية المبنية للمجهول

وقد اعتبروا أن الأصل في هذا البناء أن يبنى الفعل فيه للمفعول بـه، حتى إن ابن السراج سماه «المفعول الذي لم يسم من فعل به».[16] وبإمكـان الفعل أن يبنى لأحـد المفاعيل الأربعة التي ذكروها، وهي المصدر وظرف المكان وظرف الزمان والجـار والمجرور، توسعا في هـذا البنـاء. وهـذا المفعول يرتقي إلى منزلـة الفـاعل (فيصير نائب فـاعل، كمـا ذكر البعض)، وإذاك يسنـد إليـه إعراب الرفع، ويراقب التطـابق الذي في الفعل، ويمتنع تقديمـه على الفعل... الخ. وقـد كـان لهـذا التصور نتـائج ليس فقط على مستوى التحليل، بل كذلك على مستوى المعطيات وانتقائها.

فإحـدى النتـائج المبـاشرة لهـذا الموقف أنهم اشترطوا عنـد بنـاء الفعل اللازم للمجهول وجـود مركب حرفي أو مركب ظرفي أو مصـدر يصير بـالضرورة فـاعـلا. وهذه الأطروحة أدت بهم إلى رفض البنى التي لايوجد فيهـا مركب من هـذا النوع بجانب الفعل. ولما وجـدوا أمثلـة مثل (5)، حيث هـذا الشرط غير متوفر خرجوهـا على حذف المصدر أو إضماره :

5) وبعد أن ضحك ورقص، قام الناس وافترقوا

وفي هذا الصـدد يقول الاستراباذي : «...والشرط في المفعول المطلق القـائم مقـام الفاعل أن يكون ملفوظا به. وقـد أجـاز سيبويـه اضمار المصـدر المعهود فيقـال لمن يَنْتَظِرُ القعود قد قُعِـدَ، والخروج قـد خرج بنـاء على قرينـة التوقع، أي قعـد القعود

16) **الأصول**، ج. 1، ص. 76.

المتوقع. ويجوز نيابة المصدر المدلول عليه بغير لفظ العامل إذا كان المصدر مفعولا به نحو قولك قمت فاستُحْسِنَ، أي استحسن قيامي...».[17]

وفي رأينا أن الأولى أن تخرج هذه الأمثلة على البناء **للمبهم** الذي أسلفنا فيه القول، ولا يحتاج إلى هذا النوع من التقدير. والمبهم في تصورنا ضمير فارغ دلاليا هو ضم PRO، وهناك كثير من الأدلة على وجود مثل هذا الضمير في اللغات.

ونظير «قُعِدَ» أو «رُقِص» التي للمبهم الجمل التي يوجد فيها مركب حرفي، والتي اعتبروها مبنية للمفعول على السعة، واعتبروا المركب الحرفي فيها نائبا عن الفاعل، مع أن هذا التحليل لا مبرر له. تقول :

6) أ) قُعِدَ في المقهى

ب) سير بزيد

فتبني الفعل للضمير المبهم . أما «بزيد» ، فلا حجة في افتراضه فاعلاً ، كما ادعى النحاة. يقول ابن السراج : «ويجوز أن تقول : سير بزيد، فتقيم «بزيد» مقام الفاعل، فيكون موضعه رفعا ولا يمنعه حرف الجر من ذلك، كما قال : ما جاءني من أحد، فأحد فاعل، وإن كان مجروراً «بمن»...».[18]

وقد بنوا على هذا التصور أحكاما على المعطيات لم تثبت صحتها. ففي هذا السياق منعوا تقديم الجار والمجرور على المبني لغير الفاعل، وخطأوا جملا مثل (7) :

7) بزيد استُهْزِئ

فهذه الجملة لاحنة، في تصورهم، لأن المركب الحرفي فيها بمنزلة الفاعل، والفاعل لا يقدم على فعله. ولا يصح أن تكون (7) ابتداء، لعدم وجود رابط ضميري

17) **شرح الكافية**، ج. 1، ص. 85

18) **الأصول**. ج.1، ص. 78.

في الجملة المدمجة. ونحن لا نجد حرجاً في قبول مثل هذه الجمل. وهي جمل فيها بناء للمبهم، خلافا لما ادعاه النحاة.[19]

واشترطوا في الجار والمجرور أن لا يكون فيه الحرف حرف تعليل. ولا نكاد نجد أمثلة لهذه المركبات الحرفية التي لايصح أن يرد معها الفعل المبني لغير الفاعل. ويبدو أنها جمل مثل (8) :

8) جيء للتصالح

والعلة في رفض مثل هذه الجمل ليست واضحة. فقد نزلوا المركبات الحرفية هنا منزلة المفعول له الذي منعوا أن يصير نائب فاعل، لذهاب معنى العلة عند انتقاله إلى حكم الفاعلية. يقول ابن السراج : «...المصدر الذي يكون علة لوقوع الشيء نحو : جئتك ابتغاء الخير لا يقوم مقام الفاعل ابتغاء الخير، فإن أقمته مقام الفاعل زال ذلك المعنى».[20]

فالذي يفهم من هذا الكلام أن (8) ليست لاحنة، إذ بناء الفعل لغير الفاعل لم يفقد الجار والمجرور معنى العلة. وإذا صح أن تكون (8) غير لاحنة، صحَّ أن تكون (9) أيضا غير لاحنة، حيث المفعول له منصوب، والمركب برمته في محل رفع نائب فاعل :

9) جيء حبا فيك

إلا أن كلام النحاة يوحي بأن كلا من (8) و (9) لاحنتان ، لأنهم اشترطوا في الظرف والمصدر الاختصاص والتصرف، والمفعول له في (9) ليس مختصا، فلما خرجوا الجار والمجرور عليه خطأوه كما خطأوا الجمل مثل (9).[21] ويوضح هذا كلام الاستراباذي حين أقر مَنْعَ المفعول له والمفعول معه من النيابة عن الفاعل، إذ يقول : «...المفعول له والمفعول معه كذلك إنما لا يقومان مقام الفاعل لأن النائب منابه ينبغي أن يكون مثله في كونه من ضروريات الفعل من حيث المعنى، وإن

19) **شرح المفصل**، ج. 7.، ص. 73، وكذلك عباس حسن، ن. م.، ص. 78.
20) **الأصول**، ج. 1.، ص.81.
21) ابن عقيل، **شرح الألفية**، ج.1، ص. 507 وما بعدها.

جاز أن لا يذكر لفظا كما أن الفاعل من ضروريات الفعل، ولا شك أن الفعل لابد له من مصدر إذ هو جزءه، وكذا لابد له من زمان ومكان يقع فيهما، ولا بد للمتعدي من مفعول به يقع عليه وكذا المجرور مفعول به لكن بواسطة حرف الجر، ولهذا كان كل مجرور ليس من ضروريات الفعل لم يقم مقام الفاعل كالمجرور بلام التعليل نحو جئتك للسمن فلا يقال جيء للسمن إذ رب فعل بلا غرض لكونه عبثا. فمن ثم لم يقم المفعول له مقام الفاعل وإنما لم يقم المفعول معه مقامه إذ هو مصاحب ورب فعل يفعل بلا مصاحب مع أن معه الواو التي أصلها العطف وهي دليل الانفصال والفاعل كجزء الفعل ولو حذفتها لم يعرف كونه مفعولا معه».[22]

فهذا الكلام وغيره يشكك في إمكان إنابة المفعول معه أو المفعول له عن الفاعل وتجريده من الحرف أو الإعراب (النصب) الذي يدل على المعنى الذي لايمكن أن يفيده بدونه. فهذا الكلام يبين أن جملا مثل (10) غير مقبولة كجمل موازية لـ (8) و (9)، بالتوالي :

(19) أ) * جيء التصالحُ

ب) * جيء حبٌّ فيك

غير أنه لا يَطْعَنُ ضرورة في نحوية جمل مثل (8) و (9)، أو الجملة «جيء للسمن» التي ذكرها الاستراباذي، والتي يشم من كلامه وكلام غيره أن ما يدعو إلى رفضها أصول «نظرية»، وأن المسألة لم تحدَّد باعتبار المعطيات الفعلية.

ونظير هذا رفضهم إنابة الظرف غير المتصرف عن الفاعل. فلا تقول : «جلس عندك» مثلا، لئلا تُخْرِج الظرف عما استقر له في لسان العرب من لزوم النصب.[23] فهذه الجمل كلها مقبولة عندنا، باستثناء (10)، وهي مبنية للمبهم، ولا حاجة إلى افتراض أ) أو افتراض ب) أعلاه.

22) **شرح الكافية**،ج. 1، ص. 84.

23) ابن عقيل، ن. م.، ص. 508. وهذه الجمل يجب أن تكون مقبولة بإضمار المصدر، كما أضمروه في غيرها. فتقدير «جيء للسمن» «جيء المجيء للسمن»... الخ.

وفي بنـاء الظرف مـع الفعـل المبني لغير الفـاعـل، افترضـوا أن التركيب لا يكون سليما إلا إذا صار الظرف فاعلا، فأجـازوا (11)، حيث الظرف فـاعل مرفوع، ولحنوا ضمنا (12)، حيث الظرف لا ينوب عن الفاعل :

11) سيرَ يومُ الجمعة

12) سير يومَ الجمعة إلى الصلاة

ونعتقد أن (12) أكثر استعمالا من (11)، ومقبوليتها لا تطرح أي مشكل فيما نعلم.

وحين منعوا إقامة المفعول معه مُقام الفاعل، لم يأتوا بأمثلـة، ولم يـدققوا في المعطيات. وبـدهي أن واو المعيـة تمنع تسرب الإعراب إلى المُصَاحِب، فلا يقـال * «جئت وزيدٌ»، بل يقال «جئت وزيدا». وحين تبنى هذه الجملة إلى غير الفاعل، يجب أن نقول (13)، ولا يمكن أن نفكر في شيء مثل (14)، لأن المـانـع هنـا هـو المانع في الجملة السالفة :

13) جيء وزيدا

14) * جيء وزيدٌ

فهـذا الاضطراب الـذي نجـده عنـدهم في المعطيــات راجـع إلى الافتراضين (أ و ب) أعلاه. فليس كل فعل مبني لغير الفاعل مبنيـا للمفعول، وليس كل مركب من بين المفاعيل الأربعة التي افترضوها يمكن أن يصير نائبـا عن الفـاعل. وسنعود إلى هذه النقطة لاحقا.

وأخيرا، ماذا عن الافتراض ج) ؟ فقد ردده الخليل والمبرد وغيرهما كثير،[24] ودافعوا عن فكرة حذف الفاعل، والاستغناء عنه، وعدم تسميته، وجهله من السامع أو المتكلم... الخ. وواضح أن هذا القيد غير صحيح، فالفاعل في المعنى يمكن ذكره، كما يمكن تجاهله، وليس شرطا في هذا التركيب أن لا يذكر الفاعل. وهـذه بعض الأمثلة عن الحالات التي ينزع فيهـا الفـاعل الأصلي، ويبقى مع ذلـك حـاضرا في

24) انظر على سبيل المثال لا الحصر **كتاب الجمل في النحو**، ص. 118، **والمقتضب**، ج. 4، ص. 50.

التركيب بواسطة الحرف :

15) أ) فعلت ما أمرني

ب) فعلت ما أُمرت منه

ج) أعجبني موقفك

د) أعجبت بموقفك

والآن، وقد دحضنا الافتراضات الثلاثة الأساسية في تصور النحاة القدامى للبناء لغير الفاعل، وشككنا في بعض المعطيات التي افترضوا وجودها او عدم وجودها، نريد أن ننتقل إلى تقديم تحليلنا لهذا البناء، مقارنين إياه في نفس الوقت بتحاليل أخرى منافسة.

2. بعض الإشكالات النظرية

2. 1. نظرية الربط العاملي والتحليل الإعرابي

عندما تبنى الأفعال المتعدية على فُعِل، تختلف عن مقابلاتها المبنية للمعلوم بشيئين أساسا :

16) أ) ينزع الفاعل (بدخول الحرف عليه أو بتركه) subject demotion

ب) «يُرَقَّى» المفعول إلى درجة فاعل object promotion

وفي نرع التي يتبناها تشومسكي، اعتبر أن خاصية صيغة المجهول الأساسية هي امتصاص الإعراب (Case absorption)، بمعنى أن صيغة الفعل المجهول لا تسند إعرابا إلى مفعولها. وهكذا، فإن المفعول يضطر إلى الانتقال إلى مكان الفاعل حتى تُسْنِد له الصُّرفة إعرابا. فهذا ما يبرر وجود الخاصة ب) أعلاه، لأن المركب الاسمي المفعول لا يتلقى إعرابا في ذلك المكان، ولا يمكن أن يبقى في مكانه بموجب المصفاة الإعرابية (Case filter) التي تشترط أن يكون لكل مركب اسمي إعرابا. وبصفة أكثر دقة، فإن تشومسكي اعتبر أن الأفعال المجهولة، في الأنجليزية على الأقل، لها خاصيتان هما :

17) لا يسند المجهول أعرابا

ب) ليس للمجهول فاعل محوري (thematic subject)

والمقصود بالفاعل المحوري الفاعل الذي يُسْنَدُ إليه دور دلالي بحكم فاعليته. فالفاعل (الأصلي) في البناء للمجهول ليس له دور مع الفعل المبني للمجهول.

وهكذا، فإن (17 أ) ترصد (16 ب)، بينما (17 ب) ترصد (16 أ). ولأن الجمل، خلافا للمركبات الاسمية، لا تحتاج إلى إعراب، فإن الأمثلة في (18) نحوية، بينما (19) ليست كذلك :

18) أ) * It was read the book

ب) * قُرِئَ الكتابَ

19) أ) It was believed that John arrived

ب) ظُنَّ أن زيدا غبي

إلا أن الخاصة (17 أ) لا تقود ضرورة إلى نزع الفاعل. فهي لا تُخْرِجُ (20)، المماثلة لـ(19)، مع أنها لاحنة :

20) أ) * Bill was believed that John arrived

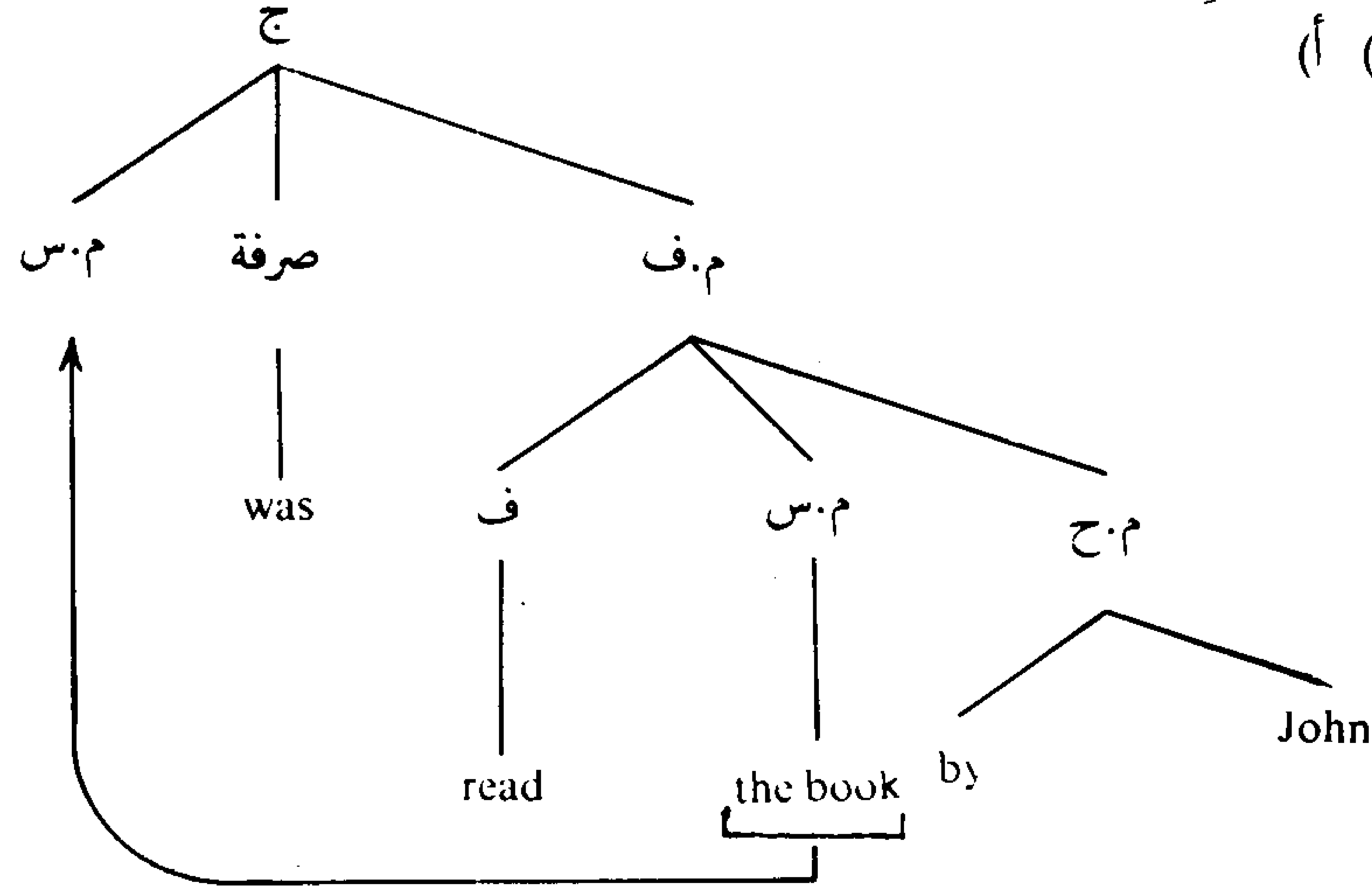
ب)* ظُنَّ عمرو أن زيدا غبي

فالقيد الإضافي الذي نحتاج إليه هو (17 ب) الذي يقر أن الفاعل لا يتلقى دورا محوريا من الفعل (أو المركب الفعلي على الأصح). فـ«عمرو» أو Bill لا يكونان منفذا ولا محورا للفعل، ومن ثم لحن (20). وكون الفاعل في (29) يتلقى دورا محوريا ليس بمشكل، لأن الأثر الذي يتركه بعد تنقل المركب الاسمي من مكان بعد الفعل إلى مكان قبله يتلقى دورا محوريا يورثه للفاعل الذي يُقْرَن إحاليا بالأثر، كما هو مبين في (22) :

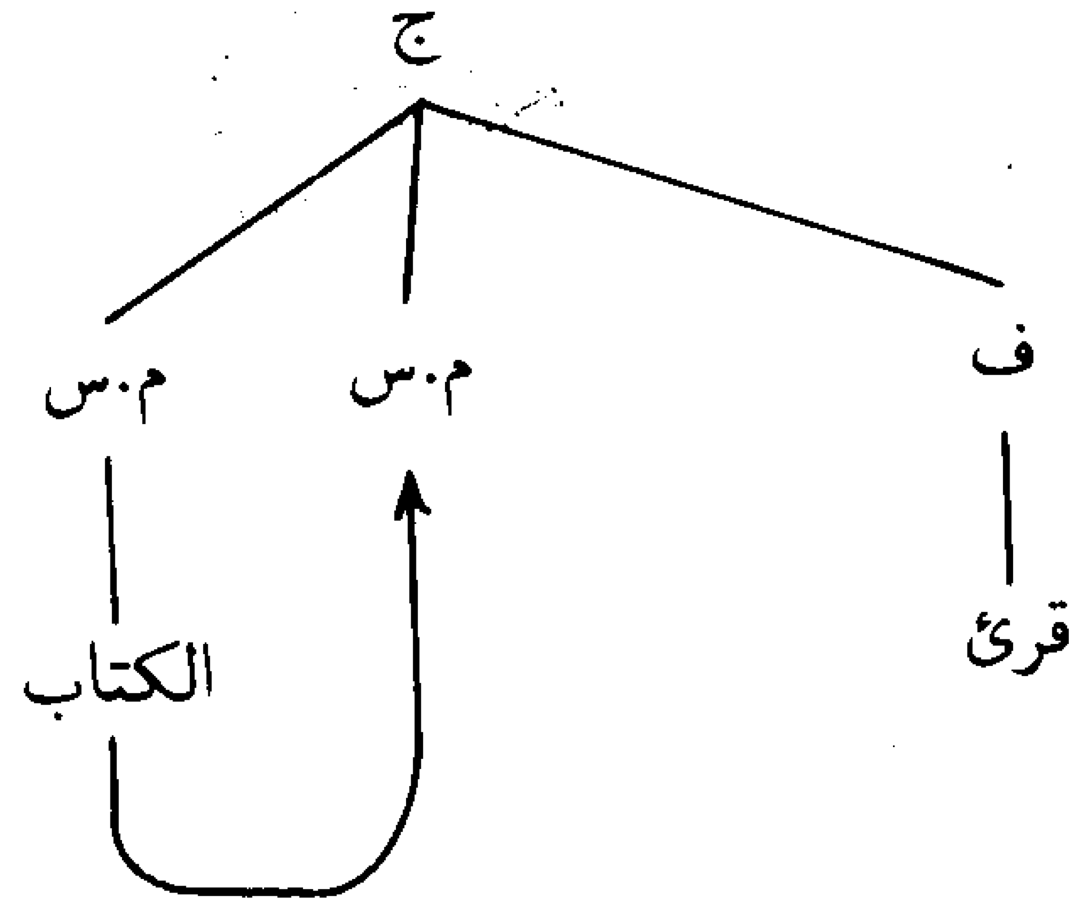
21) أ) The book was read by John

ب) قُرِئَ الكتاب

22) أ)



ب)



طبعا، يفترض تشومسكي أن هناك قاعدة تحويلية عامة هي «انقل أ» (Move α)، تنقل المركب الاسمي من مكان المفعول إلى مكان الفاعل. وقد أوضحنا، في الفصل السابق، أن الفاعل والمفعول يوجدان، في هذا التصور، في فضائين شجريين مختلفين. فالفاعل «ابن» ج، وتعمل فيه الصرفة، بينما المفعول «ابن» م.ف، وتعمل فيه ف. وبما أن المفترض أن صيغة المبني لغير الفاعل لا تسند إعرابا إلى المفعول، وجب أن ينتقل المركب الاسمي المفعول إلى مكان الفاعل، حتى يتلقى

الإعراب (إعراب الرفع) من الصرفة. وتشومسكي يفترض أن جميع اللغات لها م.ف، وبالتالي فالبنية (22 ب) غير واردة. وعلى كل تبقى هذه مسألةَ خلاف بين اللغويين (انظر الفاسي الفهري (1985أ)).

من جهة أخرى، يتلقى المفعول دورا محوريا من الفعل (دور المحور في الموقع المبين في (22 أ)). وعليه، فإن انتقاله من موقع مصدر (يُسْنَدُ إليه فيه دور محوري) إلى موقع هدف يحتم ألا يُسْنَدَ إليه دور محوري آخر. وإلا وقع خرق للمقياس المحوري، إذ سيتلقى «الكتاب» دورين محوريين، واحد في مكان المفعول، والثاني في مكان الفاعل. فهذا ما جعل تشومسكي يفترض (17 ب) خاصيةً لهذا البناء، وبذلك يكون موقع الفاعل موقعا غير محوري ($\overline{\Theta}$-position)، بتعبير تشومسكي، في مقابل موقع المفعول الذي يكون موقعا محوريا ($\overline{\Theta}$-Position).

إلا أن هذين القيدين، مع هذا، يسمحان بوجود جمل في الأنجليزية مبنية للمبهم، كما في (23)، وهي جمل لاحنة :

(23 * It was played by the children

إذن نحتاج إلى قيد لإخراج هذه الجمل في الأنجليزية (أو اللغات التي لا تسمح بالبناء للمبهم مطلقا). وهذا قيد لا ينطبق في العربية، مثلا، لأننا قد نجد جملا مثل «لُعب في المكان»، وهي مبنية للمبهم كما أسلفنا.

وقد اقترح وليمز (1979) قيدا على البناء لغير الفاعل في الأنجلزية، وهو أنه لا يكون إلا من المتعدي. واقترح برزيو Burzio (1981) وبيكر Baker (1985) قيدا على الضمير المبهم يجعله يقترن إحاليا (في الأنجليزية) بالفضلات الجُمْلية فقط. فهذا القيد يميز (23) عن (19 أ).

إذن البناء لغير الفاعل في هذا التصور هو أساساً فقدان التعدية (detransitivisation) وفقدان المَحْورة (dethematisation) . وهناك وسيلتان لربط العلاقة بين هاتين العمليتين. فتشومسكي (1981) يعتبر فقدان التعدية

الخاصية الأساسية، أو بعبارة أوضح، خاصية المجهول الأساسية هي عدم قدرة الفعل على إسناد إعراب إلى المفعول. أما فقدان القدرة على تلقي دور محوري (فقدان المَحْوَرَة)، وهي الخاصية التي تُسْنَدُ إلى موقع الفاعل، فإنها تشتق من الخاصية السابقة بالمبدأ التالي :

24) إذا كان م.س يعمل فيه ف ولا يسند له إعراباً، فإن م.ف الذي رأسه ف لا يسند دوراً محورياً.

وهذا التحليل يطرح عدة مشاكل. أولها أن المبدأ المذكور لا ينطبق على الأفعال اللازمة التي تبنى لغير الفاعل. ثم إن اعتبار المجهول نوعاً من التلزيم (detransitivisation) لا ينطبق على الحالات التي يتعدى فيها الفعل إلى أكثر من مفعول، مثل (25) :

25) أعطي زيدٌ الكتابَ

ففي هذه الحالة، يفترض تشومسكي أن المفعول الثاني يسند إليه الفعل «إعرابا ثانيا»،[25] ولكن هذا الاقتراح يجعل المبدأ (24) لا ينطبق إلا على حالات التعدي لواحد، وبالتالي يكون غير كاف وغير شامل.

وهناك مشكل آخر في المبدأ المذكور. فهناك، مثلا، حالات يصير فيها الفعل مبنيا لغير الفاعل المبهم، ومع ذلك لا يُرَقّى المفعول، بل يظل مفعولا منصوبا. فقد ادعى الكوفيون أن هذه التراكيب موجودة في اللغة العربية، واستدلوا على ذلك بقراءة أبي جعفر «ليُجْزَى قوما بما كانوا يكسبون». فالفعل هنا مبني لغير الفاعل، والمفعول به منصوب لم ينقل للنيابة عن الفاعل. وقد أورد أمثلة من هذا في اللغة الأكرينية (Ukrainian). وهذا واحد منها :[26]

26) Stadion bulo zbudovano v 1948 roći

ملعبا (منصوب) كان (مجهول) مبنيا في 1948

«بني الملعب في 1948»

ويزيد تشكيكا في تحليل تشومسكي للبناء لغير الفاعل (بأنه أساساً امتصاص الفعل للإعراب) أن المركب الاسمي الذي ينوب عن الفاعل في بعض اللغات مثل

25) نظر تشومسكي (1981) وكين (1984) Kayne في هذا الصدد.

26) انظر سوبين (1985) Sobin.

الإسلندية يمكن أن يحمل الإعراب الذي يتلقاه عادة كمفعول. ففي المثال التالي يحمل نائب الفاعل إعراب «الممنوح» dative الذي يحمله عادة حين يكون مفعولا للفعل المذكور، مما يبين أن هذا الإعراب لم يسند إليه بواسطة الصرفة (التي تسند إعراب الرفع)، بل هو إعراب الفعل :[27]

27)	hjàlpa	Var	Honum
	مُعَاناً	كان	إياه (ممنوح)
	«أُعِينَ»		

وسيلة ثانية للربط بين الخاصيتين (17 أ) و(17 ب) هو أن تجعل (17 ب) الخاصية الأساسية للبناء، و(17 أ) الخاصية المشتقة منها بواسطة المبدأ التالي (وهو المبدأ الذي عرف بتعميم برزيو (1981)) :

28) إذا كان فاعل الفعل غير محوري، فإنه لا يسند إعرابا

وهذا التحليل يعاني أساسا من نفس المشاكل التي يعاني منها التحليل الأول، وخصوصا مشكل إسناد الإعراب إلى المفعول الثاني في (25)، وكذلك إسناد الإعراب إلى المفعول في بناء المبهم... الخ.[28]

2. 2. تحاليل علاقية

يحلل النحو العلاقي (Relational Grammar) المجهول باعتباره عملية ارتقاء أساسا (advancement). **فهو يعتبر أن (16 ب) هي الخاصية الأساسية للمجهول**، وأن (16 أ)، حيث يترك الفاعل أو يصير منزوعا «عاطلا» بواسطة الحرف (chômeur)، خاصية مشتقة من المبادئ العامة للنظرية. إلا أن هناك مشاكل في

(27) انظر زينن، ميلن وثرينسن (1985) Zaenen, Maling And Thràinsson

(28) نظر كيبرسكي (1985).

تحليل البناء المبهم على الخصوص. فپرلمتر وپسطل (1983) (Perlmutter and Postal) يجعلان من البناء للمبهم بناء للمفعول بطريقة غير طبيعية، إذ يفترضان أن المبهم مشتق من فعل لازم له مفعول «دمية» (dummy object) ينتقل إلى الفاعلية كما ينتقل المفعول العادي. إلا أن افتراض هذه الدمى في مواضع غير مقيدة يهدد بإفراغ أحد القيود الأساسية في النحو العلاقي من محتواها، ويتعلق الأمر بـ «قانون البطالة المبرر» (The Motivated Chômage Law).[29]

ويعتبر النحو الوظيفي المعجمي (Lexical Functional Grammar) أن البناء للمجهول يتم بواسطة عمليتين معجميتين لاشتقاق الفعل المبني للمجهول. فضمن **قواعد الحشو المعجمية (lexical redundancy) التي تغيرالعلائق النحوية** للموضوعات، اقترحت بريزنن (1982) القاعدتين التاليتين :

29) مف ← فا

30) فا ← ح مف (ح : حرف)

فهاتان القاعدتان تمثلان عمليتي «الترقية» و«الإنزال» أو النزع. وضمن المشاكل الذي يطرحها هذا التحليل، والتي لا يجيب عنها النحو المعجمي الوظيفي، أن عمليات تغيير العلائق بين الموضوعات ليست مقيدة بالنظرية، إذ ليس هناك ما يمنع وجود قواعد تغير علائق الموضوعات بصفة اعتباطية، كأن تكون هناك قواعد تقول : فا ← مف، أو مف$_1$ ← مف$_2$... الخ.[30]

2. 3. البناء للمجهول عملية إنزال للفاعل الأصلي

القواعد التي تحدث تغييرا في العلائق النحوية تقوم إما بإضافة أحد الموضوعات أو نزعها. فالمجهول أساسا نزع للفاعل المنطقي. وتحليل النزع يمكننا

29) مفاد هذا القانون أن العاطل حدّ ينزع ليحل محلّه حدّ آخر تم ترقيته. ولا يمكن أن يكون العاطل غير حدّ في الطبقة العلاقية الأولى.

30) انظر كيرسكي (1985).

من توحيد البناء للمفعول والبناء للمبهم في عملية واحدة سميناها البناء لغير الفاعل. والمقصود هنا هو البناء لغير الفاعل الأصلي أو «المنطقي». وقد دافع عن تحليل النزع قليل من اللسانيين ضمنهم كينن (1975) (Keenan) وكمري (1976) (Comrie)، وكذلك كيرسكي (1985) الذي نتبني جزءا من تحليله للنزع هنا.

فالخاصية الأساسية لصيغة الفعل المبني لغير الفاعل هي أن الفاعل منزوع. أما الخصائص الأخرى، فيمكن أن تستخلص، عادة، من القيود العامة، أو القيود الخاصة بلغة من اللغات.

ونتيجة لافتراض النزع، لا يمكن أن يربط الفاعل المنزوع إلى الفعل نحويا، كأن يتلقى الإعراب من الصرفة المضمنة فيه، أو أن يراقب صرفة التطابق الملصقة به...الخ. فلا يمكن أن يكون الفاعل إلا «عاطلا» (chômeur)، أي ليس بحدّ (term)، وإنما هو مربوط إلى الفعل بواسطة رابط «دلالي» كالحرف، أو إعراب المنزوع... الخ.

إذن الخاصية الأساسية في هذا التصور هي (16 أ). أما (16 ب)، أي ترقية أحد المكونات الأساسية إلى مكان الفاعل، فليست ضرورية، كما هو واضح في حال البناء للمبهم. ثم إن «ترقية» المفعول إلى الفاعلية وتوريثه خصائص الفاعل كالرفع ومراقبة التطابق... الخ، يتم فقط بواسطة قواعد الربط العامة في اللغة، لأن الصرفة تُرْبَطُ إلى أعلى دور حدّ، وكذلك الرفع... الخ. إذن باعتماد افتراض النزع، ننتظر أن تنتج الخصائص الأخرى للمحمول عن ضوابط وقواعد عامة في النحو، وضمنها القواعد التي تتحكم في الجمل المبنية للمعلوم.

2. 4. ابن السراج وإزالة الفاعل

وقبل أن ننتقل إلى تحليل المعطيات العربية في ضوء تحليل النزع، نريد أن نورد هنا بعض أفكار ابن السراج في أصوله التي ركز فيها على «زوال» الفاعل أو «إزالته» أو الاستغناء عنه في البناء لغير الفاعل، وعارض تلك الإزالة والنقصان

من عدد المحلات بالزيادة أو الإضافة التي تحدث في التعدية بالهمزة أو التضعيف. وبذلك يكون قد طرح المسألة من زاوية تغيير المحلات والزيادة أو النقصان في عددها، وهي زاوية مشابهة للزاوية التي طرحنا منها المشكل. يقول : «...وارتفاع المفعول بالفعل الذي تحدثت به عنه كارتفاع الفاعل إذا كان الكلام لا يتم إلا به، ولا يستغني دونه، ولذلك قلت : إذا كان مبنيا على فعل بني للمفعول أردت به ما أردت في الفاعل من أن الكلام لا يتم إلا به وقلت ولم تذكر من فعل به لأنك لو ذكرت الفاعل ما كان المفعول إلا نصبا، وإنما ارتفع لما زال الفاعل (...) فإن كان الفعل يتعدى إلى مفعول واحد نحو : ضربت زيدا، أزلت الفاعل وقلت : ضرب زيد، فصار المفعول يقوم مقام الفاعل وبقي الكلام بغير اسم منصوب لأن الذي كان منصوبا قد ارتفع. وإن كان الفعل يتعدى إلى مفعولين نحو : أعطيت زيدا درهما، فرددته إلى ما لم يسم فاعله قلت : أعطي زيد درهما، فقام أحد المفعولين مقام الفاعل،وبقي منصوب واحد في الكلام [...] فعلىهذا يجري هذا الباب.وإن كان الفعل لا يتعدى لم يجز ذلك فيه، وإن كان يتعدى إلى مفعول واحد بقي الفعل غير متعد، وإن كان يتعدى إلى اثنين بقي الفعل متعديا إلى واحد، وإن كان متعديا إلى ثلاثة، بقي الفعل يتعدى إلى اثنين، فعلى هذا فقس، متى نقلت «فَعَل» الذي هو للفاعل إلى «فُعِل» الذي هو مبني للمفعول فانقص من المفعولات واحدا. وإذا نقلت «فَعَلْتَ» إلى «أفعلت»، فإن كان الفعل لا يتعدى في «فعلت» فَعَدِّه إلى واحد إذا نقلته إلى «افعلت» [...] إذا نقلت «فعلت» إلى «أفعلت» زدت في المفعولات واحدا أبدا، فتبين ذلك فإني إنما ذكرت «فعّلت» وإن لم يكن من هذا الباب، لأن الأشياء تتضح بضمها إلى أضدادها».[31]

والحق أنني لم اجد عند عير ابن السراج تحليلا مماثلا لهذا، وهو يقترب عدد من مناحيه العامة مما سأذكره هنا (أو في الفصل المتعلق بالتعدية)، وخصوصا في شأن الزيادة والنقصان في المحلات، وكذلك بصدد الإعراب.

(31) انظر **الأصول**، ج. 1، ص. 77 ـ 78.

د. تحليل المعطيات العربية

للتوصل إلى حصر خصائص طبقة الأفعال التي يمكن بناؤها لغير الفاعل لابد من التنبه إلى الملاحظات التالية :

أ) إن هذه الطبقة ليست هي طبقة الأفعال المتعدية. فهناك أفعال متعدية لا مجهول لها، وهناك أفعال لازمة قد تبنى للمجهول. وهذه أمثلة لبعض الأفعال المتعدية التي لا تبنى لغير الفاعل :

31) أ) بلغ الخبر الرجل
ب) * بُلِغَ الرجل

32) أ) يزن الديك منوين اثنين
ب) * يُوزَنُ منوان اثنان

33) أ) كلف الكتاب نصف الدخل
ب) * كُلِّفَ نصف الدخل

وقد أوردنا أعلاه أمثلة للأفعال اللازمة التي تبنى لغير الفاعل. فهذه الملاحظة تخالف بوضوح ادعاء النحاة أن المجهول بناء للمفعول به أساسا (كما ذهب إلى ذلك ابن السراج صريحا حين أقر أن هذا البناء بناء للمفعول الذي لم يسم من فعل به)، أو بناء للمفعول الذي ينزل منزلة المفعول به كالظرف والمصدر، فالتعدي هنا على السعة. وسنعود إلى خصائص هذا النوع من التعدي.

ب) لو أخذنا بالتمييز الذي وضعه النحو الغربي بين المجهول المبني للشخص (personal passive) والمجهول المبني لغير الشخص (impersonal)، وهو ما يقابل في اصطلاحنا المبني للمفعول والمبني للمبهم على التوالي، قلنا إن تصور النحاة اعتبر البناء لغير الفاعل محصورا في البناء للمفعول، أي للشخص، ولم يعترف بوجود بناء

لغير الشخص أو للمبهم،[32] مع أن تحليل المعطيات يزكي وجود صنفين من البناءات لغير الفاعل : صنف البناءات للمفعول وصنف البناءات للمبهم.

وهذا التمييز لا يطابق كذلك تصنيف الأفعال إلى متعدية ولازمة. فهناك أفعال متعدية قد تبنى لغير الشخص أو للمبهم، وعلى هذا خرجنا الآية «ليجزى قوما...»، وكذلك نخرج الآية «ويخرج له يومَ القيامة كتابا».[33] وقد قدمنا مثالا على هذا من اللغة الاكرينية في (26)، حيث يبنى الفعل للمبهم ولا يُرَقَّى المفعول إلى الفاعلية. وبمقابل هذا، هناك أفعال لازمة (عادة) قد تبنى بناء الشخص أو المفعول، فيصير الظرف فاعلها، وكذلك المصدر، كما في الأمثلة التالية :

34) صِيمَ رمضانُ

35) صيم صيامٌ مقبولٌ

فوجود جمل مثل (34) و(35) في اللغة العربية (القديمة)، أو في لغات أخرى شيء متنبأ به، لأن البناء للمجهول هو أساسا نزع للفاعل وإنزال له من منزلة الحد إلى منزلة غير الحد، وهو لا يحتم ضرورة انتقال المفعول إلى مكان الفاعل. فهذا الانتقال تختلف شروطه من لغة إلى لغة. فوجود جمل مثل (34) و(35) يرجع إلى كون الفضلات الملحقات أو غير الحدود يمكن أن تُعَامَلَ (في اللغة العربية) مُعَامَلَةَ الحدود، فتصير قابلة للربط النحوي الذي يجعل منها فواعل، في غياب موضوعات تَحْتَلُّ درجة أعلى في سلمية الأدوار الدلالية.

ج) يلعب التمييز بين أفعال السكون (stative verbs) والأفعال غير الساكنة (non-stative) دورا في تحليل المعطيات. وإذا كانت الأفعال الضاربة في السكون لا تبنى للمجهول، فإن ذلك لا يمتد إلى كل الأفعال الساكنة.

32) نستثني من ذلك السيوطي الذي أقر بوجود «ضمير مبهم مستتر في الفعل، وجعل ضميرامبهما ليتحمل ما يدل عليه الفعل من مصدر أو ظرف مكان أو زمان إذ لا دليل على تعيين أحدهما»، **الهمع**، ج. 1، ص. 163.

33) ومعلوم أن مثل هذه البنى غير ممكن في اللغة الحالية. في تخريج الآية، انظر رأي فليش (1979) Fleisch ورتزو (1983) Retso.

فلائحة الأفعال التي لا تبنى تضم فَعُلَ وافْعَلّ وافعَالّ (وكذلك الصيغ القليلة الاستعمال مثل افعوعل وافعلنى وافعَوّلَ وافعنلل) سواء دلت على حالات ثابتة أو غير ثابتة أو على صفات أو سجايا (قرب، رحب، كرم، جبن، قصر، حسن...). ولا تبنى فَعِل كذلك عندما تدخل على صفات أو ألوان أو أمراض أو عاهات... (بَشِعَ، بَخِلَ، عَرِجَ، عَوِرَ، وَسِخَ، دَنِسَ، قوى،قلِقَ...). والملاحظ أن هذه المعاني السكونية يمكن التعبير عنها بصيغة فُعِلَ إلى جانب فَعِلَ. فهذه الصيغة ليست دائما مبنية للمجهول (دَهِشَ، دُهِشَ، ذَهِلَ، ذُهِل...)، بل يبدو أنها كانت تنتمي إلى تصريف المعلوم في السامية الغربية، بعد الانفصال عن الآكادية، إلى جانب الصيغ الأخرى (فَعَلَ، فَعِل، فَعُل). وهذا ما يفسر وجودها على صيغة المجهول دون أن تأتي منها صيغة أخرى على فَعَلَ مثل جُنّ وزُكم وسُلّ... الخ.[34] أما بالنسبة لصيغة «فَعَلَ»، فهناك أفعال منها لا تبنى أيضا، مثل «مات» وَ«وزن» و«دام»... الخ.

إلا أنه يجب التنبه إلى أن بعض الأفعال الساكنة تبنى لغير الفاعل. وهي أفعال مثل : حَزِن، ونشِط، وضحِك، وعرف، وانتسب، وملك، واحتوى... الخ. وهذه بعض الأمثلة :

36) أ) ما هكذا تملك الأرض

ب) ضُحِك في المقهى

د) يمكن بناء أي فعل لازم للمبهم شرط أن يكون فاعله «المنطقي» [+ حي] animate. وهذا يخالف تحليل پرلمتر (1978) Perlmutter الذي يقر بأن الفعل اللازم لا يبنى إلا حينما يكون فاعله منفذا (أو بعبارة أدق حين يكون «لا أركَتيا» unergative بتعبير پرلمتر). ولا يبنى مع الفعل الذي فاعله محور (أو بصفة أدق

34) انظر في هذا الصدد كوريلويتس (1959) Kurilowiz وفليش (1979). ويذهب جورج سعد (1983) Saad عن خطأ، في اعتقادنا، إلى أن هذه الأفعال مجهولة، وإن لم يأت منها معلوم. والحجة، في رأيه، أن اسم المفعول يأتي منها. وهذا المنطق غامض ودائري، لأن صيغة اسم المفعول قد تكون لها علاقة بصيغة «فُعل»، دون أن تكون «فُعل» ضرورة خاصة بالمجهول.

لا منصوبا» unaccusative بتعبير پرلمتر). والجمل التـاليـة تمثل لهـذا القيـد، قيـد الحيوية :[35]

37) أ) جيء إلى هنا

ب) ضحك في هذا المكان

ج) سبح في النهر

د) سقط في النهر

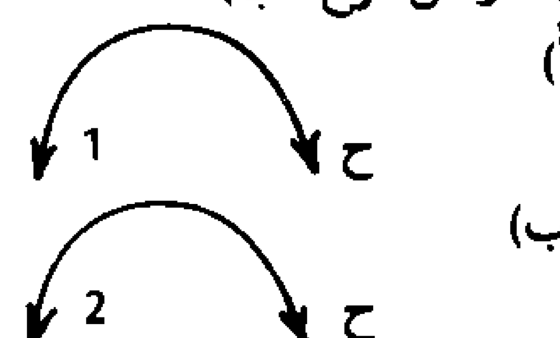
هـ) زُئِرَ هنا ونُعِقَ

38) أ) سقط الثلج هنا

ب)* سقط هنا

بعد هذه الملاحظات الأولى التي أكدنـا فيهـا وجود طبقتين فرعيتين للبنـاء لغير الفاعل، طبقـة البنـاءات للمفعول وطبقـة البنـاءات للمبهم، وبينـا أن الطبقتين

35) طبعا، ليس تفريق پرلمتر دلاليا (أو محوريا)، وإنما هو علاقي. فالطبقـة أو القشرة الأولى (initial stratum) هي مستوى من مستويات التمثيل التركيبي للمحمول مع موضوعاته، وهي في المحمولات الأحادية المحل إما من نوع أ)، أو من نوع ب) :



فـالبنى مثـل أ) تسمى بنى الـلاأرجتي (unergative)، والبنى من نـوع ب) تسمى بنى الـلامنصـوب (unaccusative). وقد يوحي وجود بنى مثل ب) بإمكان وجود بنية تركيبية بدون فـاعل (أي بـدون العلاقـة 1). إلا أن هناك قانونا يحتم أن يوجد فاعل في آخر طبقة وهو قانون الواحد (1) في آخر طبقـة (The final 1 law). ولذلك وجب، احتراما لهذا القانون، أن يتقدم 2 (المفعول به) في آخر طبقة إلى مكـان 1. وهـنا مـا دعي بتقـدم الـلامنصـوب (unaccusative advancement). انظر پرلمتر وپـسطـل Permutter and Postal (1983). ولنبين أن البنـاء لغير الفاعل غير ممكن مع اللامنصوبات، لابـد من إيراد قـانون آخر هو قـانون أحـادية تقـدم الـواحـد (the 1 – advancement exclusiveness law) الذي اقترحه پرلمتر، والذي يحصر عدد إمكـان ترقيـة الموضوعـات إلى الفاعليـة في 1. ولأن البنـاء للمبهم يحلل على أنـه بنـاء لمفعول دميـة، ولأن تحليل اللامنصوب يقتضي تقـدم المفعول الأصلي إلى الفاعلية، فإن قانون أحادية تقدم الواحد يتنبأ بعـدم إمكـان البنـاء للمبهم من اللامنصوب. إلا أننا لا ندري كيف يمكن تمييز المحمولات التي لها طبقـة لامنصوبـة أولى عن المحمولات الأخرى. بل إن پرلمتر (1978) يوضح أن «...الفكرة الأسـاسية هي أن اللامنصوبيـة الأولى (initial unaccusativity) يمكن التنبؤ بهـا من دلالة الجملة» دون أن يحدد ذلك بدقة.

تشتركان في حدوث نزع للفاعل (الأصلي) فيهما، وتختلفان في خضوعهما أو عدم خضوعهما لبعض القيود، وضمنها قيد الحيوية، ننتقل الآن إلى النظر في بعض المحدّدات المحورية العامة لهذا البناء، وكذلك محددات الربط النحوي أو الربط الدلالي فيه.

3. 1. سلمية الأدوار الدلالية

أبرزنا في الفصل الأول من هذا البحث ورود سلمية للأدوار الدلالية تتحكم في ربط الأدوار الدلالية بالوظائف النحوية، ونعيد هذه السلمية هنا للتذكير :

39) منفذ (علة) مصدر < هدف (مُعان، مستفيد) < أداة < محور < مكان

فهذه السلمية عامة كلية نفترض أنها تتحكم في كل أنواع علائق الربط بين الأدوار الدلالية والموضوعات. وهي سلمية تنطبق على الأدوار الحدود (أو المشاركة)، ولا تنطبق على الأدوار المُلْحَقة (كالظرفية والحالية مثلا) أو الأدوار الربْضية (كالمحور theme، والذيل tail، والبؤرة focus... الخ).[36]

ففي خصوص إسناد الوظائف النحوية، ما تفترضه هذه السلمية (إضافة إلى قواعد الربط المذكورة في الفصل الأول) هو أن الفاعل يربط إلى أعلى دور في البنية المحورية، والمفعول إلى الدور الذي يسفله. وبما أن المبني لغير الفاعل (الأصلي) قد يكون له فاعل (نحوي) ومفعول، فإن بإمكاننا أن نختبر مدى صلاحية هذه السلمية لوصف المعطيات التي تهمنا في البناء لغير الفاعل. فإذا أثبتت هذه السلمية كفايتها التجريبية، أمكن، من جهة، أن نستخلص النتائج النظرية من قيامها،[37] وأمكن، من جهة ثانية، أن نستعملها كوسيلة استكشافية لفرز معطيات أخرى وتوضيحها.

36) في شأن هذا التصنيف للوظائف والأدوار، انظر الفاسي الفهري (1985 أ).

37) هناك نتيجتان مهمتان يمكن البحث فيهما. الأولى هي أن المعنى أو التصور لا يقل فطرية عن التركيب، وهو موروث بيولوجي كالتركيب. والثانية هي أن كلية هذه السلمية الدلالية تقتضي ان تكون صالحة كذلك في عمليات دلالية أخرى كالتأليف الدلالي في العبارات المسكوكة (idioms) .. الخ. انظر كيرسكي (1985).

فالمكان يكون مفعولا به منصوبا في جمل يكون فيها المحور فاعلا، كما في (40)، ويصير المكان فاعلا عند البناء لغير الفاعل، كما في (41) :

40) بلغ الرّجل القرية

41) بُلغت القريةُ

ويُرْبَط الهدف إلى وظيفة نحوية أعلى من وظيفة المحور، فيكون مفعولا أولا، إن كان المحور مفعولا ثانيا، أو فاعلا، إن كان المحور مفعولا به :

42) منح محمد هندا كتابا

43) كره محمد هندا

44) منحت هند كتابا

45) كرهت هند

فـ «محمد» في (42) فاعل منفذ (وهو أيضا مصدر)، و«هند» مفعول أول هدف، و«كتاب» مفعول ثان محور (إذ هو موضوع الحركة المجردة). و«محمد» في (43) مُعانٍ (experiencer) بتعبير فيلمور (1977)، أي فاعل فعل غير علاج. ونعتبر المُعاني فرعا للدور الدلالي الهدف. وفي (44)، يصير الهدف هو فاعل المبني للمجهول بعد أن نزع الفاعل الأصلي بالترك، ولا يصح أن يكون نائب الفاعل هو المحور إلا إذا نزع المفعول الأول، خلافا لما ادعاه بعض النحاة. بعبارة أخرى، نحوية الجملة (46) لا إشكال فيها، بينما الجملة (47) لاحنة، وهذا ما تتنبأ به السلمية :

46) منح كتاب لهند

47) * مُنِحَ كِتابٌ هندا

فهذا الضرب من الأحكام يمثل ما توجد عليه العربية حاليا، وكذلك ما اتفق عليه جمهور النحاة (إلا الكوفيون) في وصف اللغة القديمة. فمن المعروف عن المبرد أنه لا يتشدد في حصر اللغة في ما سمع فقط، بل يورد عددا من الجمل على سبيل التمثيل ويعتبرها كلاما عربيا. ومع ذلك،فهو يقر أن الجملة (44) جيدة، بينما (47)

محتملة الجواز، وهذا لا يبين وضعها، أهي معطى فعلي أم تمثيل. يقول : «فإن أظهرت زيدا غير مجرور قلت : أعطي زيد درهما. وكسي زيد ثوبا. فهذا الكلام الجيد. وقد يجوز أن تقول : أعطي زيدا درهم، وكسي زيدا ثوب، لما كان الدرهم والثوب مفعولين كزيد جاز أن تقيمهما مقام الفاعل، وتنصب زيدا، لأنه مفعول.فهذا مُجاز والوجه الأول. ومن قال هذا قال : أُدْخِلَ القبرُ زيدا، وألبست الجبة أخاك».[38] فالمبرد وإن لم يخطئ أمثلة مثل (47)، إلا أنه يعترف أنها ليست في مرتبة (44) من حيث المقبولية.

والاستراباذي أوضح أن حفظ المراتب هو المسموع، وهو الوجه لائتمان التباس المفعول الأول بالثاني، وإن أجاز البعض العدول حين لا يكون التباس، وهذا بعض ما أورده في هذا الباب : «والمتقدمون منعوا من قيام ثاني مفعولي علمت مطلقا [...] وكذا يجب حفظ المراتب في باب أعطيت إذا التبست مخالفته نحو «أعطيت زيدا أخاك». فإن لم تلبس لقرينة جاز العدول...».[39]

ويذهب الزمخشري وابن يعيش مذهبا مماثلا حين يربطان جواز تقديم المفعول الثاني (إلى الفاعلية)بأمن اللبس.يقول الزمخشري : «ولك في المفعولين المتغايرين أن تسند إلى أيهما شئت. تقول [...] كسي عمرو جبة [...] وكسيت جبة عمرا. إلا أن الإسناد إلى ما هو فاعل في المعنى أحسن...».[40]

وأنت ترى أن المبرد يورد مثالا آخر يخرق مظهريا السلمية التي أوردنا، وهو : «أدخل القبر زيدا». فـ«القبر» مكان، و«زيد» منفذ أو محور، وكان يجب أن يكون المنفذ فاعلا والمكان مفعولا، ويبدو أن هذه المراتب غير محترمة هنا. إلا أن مثل هذه الأمثلة يطرح مشكلين أساسا : مسألة معرفة هل هذه معطيات فعلية أو لا، ومسألة تحليل هذه المعطيات (إن وجدت).

38) **المقتضب**، ج. 4، ص. 51.
39) **شرح الكافية**، ج. 1، ص. 84 - 85.
40) **شرح المفصل**، ج. 7، ص. 76.

فبخصوص المسألة الأولى، هناك ما يشكك في وجود هذه المعطيات، لأنها لم تسمع، والظاهر أن النحاة أجازوها لأنها لا تعارض أصولهم. أما بخصوص المسألة الثانية، فهب أن «أدخل القبر زيدا» و«كسي الثوب زيدا» معطيات فعلية، فهذه المعطيات لا تمثل أمثلة مضادة بالضرورة، لأن ما يبدو هنا وكأنه مفعول قد يكون منفذا منزوعا بالنصب، لأن النصب إحدى وسائل النزع في اللغة العربية (للتفصيل، انظر فصل التعدية).

ويعلو المصدرُ الهدفَ في سلمية إسناد الأدوار الدلالية، وتوضح هذا الأمثلةُ التالية :

48) أ) بعته الثوبَ

48) ب) بيع الثوبَ

49) اشتريت منك الثوب

50) اشْتُرِيَ منك الثوبُ

فتاء المتكلم في (48أ) مصدر (في إحدى القراءات على الأقل، وقد تكون منفذا أيضا)، والهاء هدف (أو مستفيد) و«الثوب» محور. وحين يبنى الفعل لغير الفاعل (الأصلي) كما في (48ب)، تصير الهاء (المستترة) فاعلا، ويظل «الثوب» مفعولا بنفس الدور. أما في (49)، فإن المصدر منزوع بالحرف «من» أصلا (لأن «اشترى»، خلافا لادعاء المعجميين العرب أنها مثل «باع» معنىً ومحلاتٍ، لا يكون لها إلا دوران حدّان، والثالث منزوع ضرورة)، والفاعل هدف، والمفعول محور، تمشيا مع السلمية. وحين ينزع الهدف في المبني لغير الفاعل، كما في (50)، يصير المحور فاعلا.

والمنفذ أعلى في السلمية من المصدر، ولا يصير المصدر فاعلا إلا عندما ينزع المنفذ. وهذا تمثله الأمثلة التالية :

51) سَلَبهُ دينَه

52) سُلِبَ دينَه

53) سُلِب دينُه منه

ففي المثال (51)، تاء التأنيث منفذ فاعل، والهاء مصدر، و«الدين» محور. وفي (52)، الهاء المستترة في«سلب» مصدر فاعل، و«الدين» مفعول. وفي (53)، «الدين» فاعل محور، لأن «المصدر» نزع، وهو منزوع بالحرف «من»، كسائر المصادر المنزوعة.

وأخيراً، ماذا عن الأداة ومنزلتها في السلمية ؟ قد يبدو أن الأداة تنزل منزلة المنفذ، وأنها في توزيع تكاملي معه، علما بأن المنفذ [+حي]، بينما الأداة ليست كذلك. وهذا ما توحي به الأمثلة التالية :

54) فتح الرجل الباب

55) فتح المفتاح الباب

56) قتل السم الولد

إلا أن كَروبر (1965، 1976) لاحظ أن الأداة لا ترد إلا عندما يكون الفاعل منفذا. ولهذا نجد فرقا في المقبولية بين الجمل التالية :

57) أ) John broke the window with a hammer

ب) A hammer broke the window

ج) * The window broke with a hammer

فهذا يبين أن البنى المحورية التي تتضمن أداة تتضمن بالضرورة منفذا، وإنْ نُزِعَ بالترك في بعض البنى، كما في (57 ب). أما (57 ج)، فهي بنية مطاوعة لا تتضمن إلا محورا وأداة.

وقد ترد الأداة مفعولا في بعض البنى التي يرد فيها المنفذ فاعلا، ولا يمكن أن تصير نائب فاعل إلا عند نزعه :

58) أ) استعمل الرجل المسدس في الجريمة

ب) استُعْمِلَ المسدس في الجريمة

ومعلوم أن كثيرا من المحمولات التي يقبل فاعلها تأويل المنفذ يقبل أيضا دور المصدر في نفس الوقت، كما في «باع» و «استعمل» و«منح»... الخ. وعليه يكون

دور الأداة أسفل في السلمية من دور المنفذ والمصدر. و «سلب»، كما أسلفنا، تفصل المنفذ عن المصدر. وقد تُوهِمُ أمثلةٌ مثل (59) أن الأداة قبل المصدر، وأن «المال» فيها أداة (مجردة)، إلا أن الأولى أن تخرج هذه الأمثلة على وجود علة فاعل :

59) أ) سَلَبَ المالُ زيدا دينه

ب) سُلِبَ زيد دينه بالمال

فالعلة يمكن اعتبارها منفذا مجردا، ولذلك جعلناها في السلمية فرعا للمنفذ، وفي منزلته. وإذا كانت العلة في منزلة المنفذ، فلا غرابة أن يمتنع ورودها فاعلا للبناء لغير الفاعل الأصلي، لأنها هي أعلى فاعل أصلي ممكن، ولا تكون مفعولا إلا في البنى السببية. وقد لاحظ النحاة أن المفعول له لا يرد نائب فاعل، ولكنهم لم يقولوا لماذا. والمفعول له يدخل ضمن العلة في تحليلنا. وهذا ما يفسر الأحكام النحوية التالية :

60) أ) أباع الفقر محمدا بيته

ب) باع محمد بيته فقرا

ج) باع محمد بيته من الفقر

د) * بيع فقر

فأنت ترى أن المفعول له في (60ب) يمكن أن يرد فاعلا علةً لبنية سببية كما في (60أ). وقد تُنْزَع هذه العلة نصبا، كما في (60ب)، أو بالحرف، كما في (60ج). إلا أن العلة لا تصير نائب فاعل، كما يتبين من لحن (60د).

والأداة، خلافا للعلة، قد ترد فاعلا للمبني لغير الفاعل، كما بينا أعلاه. فهذا يوحي بأن «المال» في (59) ليس أداة. وهذا يثبت أيضا أن المنفذ والمصدر في السلمية قبل الأداة.

ولم نعثر على أمثلة توجد فيها الأداة حدا إلى جانب الهدف. وكل الأمثلة التي عثرنا عليها توجد فيها الأداة منزوعة مع الهدف، وبما أن الأداة تعلو المحور

في السلمية وتَسْفُلَ المصدر، وضعناها بعد الهدف لأنه ليس هناك ما يوحي بأن الأداة بين المصدر والهدف، وخصوصا إذا اعتبرنا المصدر والهدف مقولة واحدة هي المسار (path).[41]

3. 2. قيود أخرى على البناء لغير الفاعل

بينا في الفقرة السابقة بما يكفي أن بنى الأفعال المحورية التي يأتي منها البناء للفاعل تخضع لسلمية الأدوار المذكورة في (39). ونعود هنا لبيان العلة في عدم ورود البناء لغير الفاعل من بعض البنى المحورية.

فالمفعول الثاني لا يصير فاعلا مع مفعول أول غير منزوع، كما أسلفنا. وهذا ما تتنبأ به السلمية. فإذا صادفنا ما يوحي بعكس هذا، أمكن أن نخرجه تخريجا آخر. لنتأمل الجمل التالية :

61) أ) بلغ زيد الرجلَ

ب) بُلغ الرجلُ

62) أ) بلغ الخبرُ الرجلَ

ب) * بُلِغَ الرجل

ففي (61أ) ، يكون الفاعل منفذاً في قراءة (ومحوراً في قراءة أخرى)، والمفعول هدفا، بينما في (62أ) «الخبر» محور، و «الرجل» هدف. وقد يبدو أن تراكيب مثل (62أ) تمثل مثالا مضادا (counterexample) للسلمية، إذ الفاعل في منزلة أدنى مما يبدو وكأنه مفعول. إلا أن هذا لا يكون صحيحا إلا إذا بينا أن «الرجل» مفعول بالفعل في (62أ). ولو كان الأمر كذلك، فإن ما ننتظره من هذا المفعول هو أن يرقى إلى الفاعلية عندما نبني الفعل لما لم يسم فاعله. إلا أن هذا الرائز يبين أن البناء للمجهول هنا غير ممكن، وهذا ما يدل عليه لحن (62ب)

41) انظر دجاكندوف (1983) Jackendoff في شأن هذا الطرح.

(خلافاً لسلامة (61ب)). وهذا يوحي أيضا بأن «الرجل» هنا منزوع بالنصب، على غرار كثير من الملحقات أو المنزوعات المنصوبة. فربط الرجل هنا «دلالي»، وليس نحويا.

أما (61أ)، فبنيتها المحورية ملتبسة بين بنية مماثلة لبنية (62أ)، (حيث المرفوع محور والمنصوب هدف، إلا أن المنصوب غير مربوط نحويا)، وهي البنية التي نمثل لها في (63)، وبين بنية يكون فيها «زيد» منفذا فاعلا و «الرجل» هدفا مفعولا به (ومربوطا نحويا إلى الحمل)، وعليه يصوغ أن يصعد إلى مرتبة الفاعل، كما تمثل ذلك (64). وتمثل (65) البنية المحورية للبناء لغير الفاعل :[42]

63) [< «بلغ» محور > ^هدف]

64) [< «بلغ» هدف > منفذ]

65) [< «بلغ» هدف > ^منفذ]

ولنعد الآن إلى أمثلة مثل (32) و (33) المذكورة أعلاه. ونعيدها هنا للتذكير :

32) أ) يزن الديك منوين اثنين

ب) * يوزن منوان اثنان

33) أ) كلف الكتاب نصف الدخل

ب) * كلف نصف الدخل

يفترض دجاكندوف (1972) أن مثل هذه الأفعال في الأنجليزية لا تبنى للمجهول لأنها تخرق السلمية التي صاغها، وهي (66) (ويوجد المكان هنا قبل المحور) :

66) منفذ < مصدر < محور

هدف

مكان

(42) نستوحي جزءا من الأدوات الصورية المستعملة هنا من كيبرسكي (1985).

فإذا كان مفعول هذه الأفعال مكاناً، وفاعلها محوراً، كما يفترض ذلك، وإذا كان فاعل المجهول يجب أن يكون أدنى في السلمية من فاعل المعلوم، فإن لحن هذه الجمل يصبح متنبأ به. إلا أن هذا التحليل فيه نظر، لأن مثل هذه التراكيب سليمة البناء في بعض اللغات كلغات البنتو، كما يلاحظ ذلك كمنيي (1980) Kimenyi. فعدم مقبولية هذه الجمل يرجع إلى برامتر أو خاصية تختلف فيها اللغات، ولا يمكن أن يرصدها قيد كلي ينطبق على عموم اللغات. فهذه الأفعال ضاربة في السكون، وهناك اختلاف بين اللغات في درجات السكون التي تقبله اللغات في البناء لغير الفاعل.[43]

3. 3. التوسع في المفعولية

ذهب النحاة في تحليل المبني لغير الفاعل مع المصادر أو الظروف من المكان والزمان أو المركبات الحرفية (الجار والمجرور) مذاهب متعددة ومختلفة، خلافا لما ذهبوا إليه في خصوص تحليل الفعل المتعدي المبني للمجهول والذي يلفت النظر في اختلافاتهم أنها لم تكن مدعمة بالمعطيات الفعلية، وإنما كانت انطباعات فردية لا تدعمها التجربة، أو تخريجات لبعض الأصول التي اعتمدوها. ولن نعرض هنا لهذه الخلافات، وإنما نكتفي بإيراد بعض أقوالهم فيما نعتبره واردا لوصف اللغة العربية الحالية.

فقد ذهب البصريون (إلا الأخفش)، وخالفهم في ذلك الكوفيون، إلى أنه إذا توارد بعد الفعل المبني لغير الفاعل مفعول به ومصدر وملحقات أخرى تعين إقامة المفعول به مقام الفاعل، ولا يجوز إقامة غيره مع وجوده. والكوفيون جوزوا جملا مثل : «ضُرِبَ ضربٌ شديدٌ زيداً»، فأقاموا المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول

43) انظر كينن (1985). وقد اقترحنا في الفاسي الفهري (1986 أ) و ب)) أن يرجع لحن هذه التراكيب وتراكيب مماثلة مثل «بلغت قامتي مترين، قفزت مترين»...الخ). إلى صفة التأثر، حيث لا يبنى إلا ما له صفة [+ متأثر].

به. ولا أثر لمثل هذه التراكيب في العربية الحالية. وموقف البصريين هو الأسلم. ومعنى ذلك، بعبارة أخرى، أن بناء الفعل على أحد الملحقات لا يقع إلا إذا كان الفعل غير متعد، وهو مع المتعدي غير جائز.

ولأنهم اعتبروا أن البناء لغير الفاعل بناء للمفعول، فقد اشترطوا، خطأ كما أسلفنا، أن يتوارد مع الفعل ما يُقام مُقام المفعولِ (فالفاعل). ويوضح هذا جليا ابن يعيش : «...فإن كان الفعل غير متعد إلى مفعول به نحو «قام» و «سار» لم يجز رده إلى ما لم يسم فاعله لأنه إذا حذف يصاغ الفعل للمفعول، وليس لهذا الفعل مفعول يقوم مقام الفاعل [...] فإن كان معه حرف جر من الحروف المتصلة بالفعل، أو ظرف من الظروف المتمكنة زمانا كان أو مكانا، أو مصدر مخصوص فحينئذ يجوز أن تبنيه لما لم يسم فاعله لأن معك ما يقام مقام الفاعل...».[44]

ثم إن النحاة أجازوا أن «...تقيم أي هذه المفاعيل شئت مقام الفاعل وهي مستوية في ذلك. فتقول سير بزيد فرسخين يومين سيرا شديدا، فتقيم الجار والمجرور مقام الفاعل لأنه في تقدير المفعول به [...] ويجوز أن تقول سير بزيد فرسخان يومين سيرا شديدا [...] فإن أقمت اليومين مقام الفاعل جاز أيضا ورفعته [...] فإن أقمت المصدر مقام الفاعل قلت سير بزيد فرسخين يومين سير شديد ترفع الذي تقيمه مقام الفاعل وتنصب سائر أخواته».[45]

وقد بينا في فصل التعدية أن الفعل الذي سماه النحاة متعديا بالحرف فعل له خصائص الفعل اللازم، لا المتعدي. وحين يبنى لغير الفاعل، يجب أن يكون فاعله المنطقي له صفة [+حي]، بخلاف المتعدي.

وهناك خاصية أخرى تميز المركب الحرفي الملحق عن الملحقات الأخرى التي تصير فواعل مع المبني للمجهول. فالمصدر والظرف يتصرفان تصرف الفاعل في تلقي إعراب الرفع، ومراقبة الصرفة...الخ. تقول :

44) **شرح المفصل**، ج. 7، ص. 72 ـ 73.
45) ن. م.، ص. 73.

67 أ) غُنِّيَتْ أغنية رقيقة

ب) سير السير البطيء

فأنت ترى أن المصدر (أو اسم المرة في الأول) يطابقه الفعل، ويتلقى إعراب الرفع كالفاعل. وكذلك في (67ب). ومَرَدُّ هذا، حسب النحاة، إلى أن المصدر والظرف حين يسند واحد منهما إلى الفعل المبني لغير الفاعل يصير مفعولا على الحقيقة، فإذا ارتقى فاعلا تصرف تصرف الفاعل العادي. فابن السراج، مثلا، يؤكد أن «المصادر والظروف من الزمان والمكان لا يُجْعَل شيء منها مرفوعا في هذا الباب حتى يقدر فيه أنه إذا كان الفاعل معه أنه مفعول صحيح، فحينئذ يجوز أن يقام مقام الفاعل إذا لم تذكر الفاعل».[46] ويضيف ابن يعيش في نفس الاتجاه : «كأن الفعل وقع به كما يقع بالمفعول الصحيح».[47]

ونعتقد أن هذا التحليل، في جوهره، مصيب. وما يقع هنا هو عملية تسير في اتجاه معاكس لعملية النزع أو الإنزال. إنها عملية **ترقية** (promotion) أحد الأدوار الهامشية أو الربضية أو الظرفية إلى دور حدّ أو دور نووي، أو هي عملية **تنوية** (nuclearization)، وهي معاكسة لعملية التهميش أو الإنزال أو التربيض الذي يحدث حين ينزع أحد الأدوار الحدود، وينقل من دور مربوط نحويا إلى دور مربوط بواسطة إلى الحمل، على غرار الملحقات.

وواضح أن هذه الترقية لا يمكن أن تحدث إلا عند عدم وجود المفعولات التي يتعدى إليها الفعل عادة، أو نزعها، كما في (68)، ونعتقد أن هذه نتيجة من نتائج افتراض السلمية :

68) أ) دُخِل دخولٌ قوي إلى الدار

ب) * دخل دخولٌ قوي الدارَ

46) **الأصول**، ج. 1.، ص. 81.

47) ن. م.، ص. 73.

فافتراضنا هو أن الدور الذي يضاف إلى المحمول هنا يكون أسفل دور، وهي إضافة معاكسة لإضافة دور في التعدية بالهمزة، إذ يكون الدور المضاف أعلى دور.[48]

وقد ذكر النحاة أن الملحقات الأخرى لا تصير نائب فاعل. فالمصدر الذي يكون علة لوقوع الشيء (أو مفعولا له) لا يقام مقام الفاعل لأنك إذا «أقمته مقام الفاعل زال ذلك المعنى».[49] وقد بينا أن المفعول له حين يكون حدا يكون أعلى دور، وأنه حين يرد منصوبا، فإنه ليس بحدّ (وبالتالي ليس مفعولا) وإنما هو منزوع.

وأما الحال والتمييز،«فلا يجوز أن يجعل واحد منهما في محل الفاعل [...] لأنهما لا يكونان إلا نكرة. فالفاعل وما قام مقامه يضمر كما يظهر، والمضمر لايكون إلا معرفة».[50] وكذلك المفعول معه، لم يجوزوا إقامته مقام الفاعل.[51] فهذه كلها ملحقات، أو منزوعات، ونحتاج إلى البحث في سبب عدم إمكان نقلها لتصبح حدا.

فأما المفعول معه، فينزل منزلة المركب الحرفي، لو جردته من الحرف ليرتقي فاعلا لزال عن معناه وبنيته. وأما الحال، فليس إحاليا، بل هو حمل، ولا يصح أن يكون موضوعا. وأما التمييز، فنعتقد أنه منزوع، ولا يمكن أن يربط نحويا بعد أن نزع. تقول :

69) أ) تفقأ زيد شحما

ب) تفقأ زيد بالشحم (من الشحم)

ج) تفقأ الشحم من زيد

48) يمكن تمثل دمج الدور بالنظر إلى البنية المحورية في شكل شجرة بين مكوناتها علائق سلمية. فتقع التنوية في أسفل الشجرة، وتقع التعدية بالهمزة أو السببية في أعلاها. وهذا راجع بدوره إلى معنى التعدية والتنوية. فالسببية تقتضي وجود علة، ومعلوم أن العلة أعلى دور، والتنوية تقتضي نقل الفعل إلى التعدية، أي إلى أن يكون له مفعول. ومعلوم أن المفعول يأخذ أسفل دور.

49) ابن السراج، ن. م.

50) ن. م.

51) ن. م.

70) أ) امتلأ الإناء ماءً
ب) امتلأ الإناء بالماء
ج) امتلأ الإناء من الماء
د) ملأ الماء الإناء

فهذه الأفعال وغيرها لا تقبل إلا دورا حدّا واحدا، والدور الأعلى في هذه الأمثلة وأمثلة أخرى مثل «تصبب زيد عرقا» و «طاب الرجل نفسا»، يكون عادة للتمييز. فما سمي تمييزا عند النحاة ما هو في حقيقة الأمر إلا محور منزوع بالنصب، وهو لا يختلف عن المحور المنزوع بالحرف، كما يتبين من مقارنة (69أ) ب (69ب)، و (70أ) ب (70ب). أما المُمَيَّز فهو مكان، ويتبين لك أن دور التمييز أعلى في السلمية من دور المميَّز بالنظر إلى المثال (70د). فأنت ترى أن التمييز فيه فاعل، والمميَّز مفعول. يقول ابن السراج في نفس الاتجاه : «...فالماء هو الذي ملأ الإناء، والنفس هي التي طابت، والعرق هو الذي تصبب، فلفظه لفظ المفعول وهو في المعنى فاعل».[52] ونستدرك هنا أننا لسنا بصدد مفعول، وإنما بصدد منزوع، وكونه منزوعا يمنعه من أن يربط نحويا، ويصير بالتالي فاعلا. فاعرفه رعاك الله.

تصورنا إذن للتوسع في المفعولية أن هذه الملحقات التي يمكن التوسع فيها على نوعين : ملحقات يمكن أن تكون موضوعات (وإذن تعابير محيلة) وملحقات لا يمكنها ذلك. ثم إن من هذه المحلقات ما هو منزوع من دور حدّ، ومنها ما ليس كذلك. وعليه، لا يمكن أن ننقل من الملحقات إلى المفعولية إلا المصدر والظرف.

52) **الأصول**، ج. 1، ص. 222.

4 ـ خاتمة

لقد قدمنا في هذا الفصل تحليلا للبنى المبنية لغير الفاعل، وبينا خصائصها الصرفية والدلالية والتركيبية. وقد استفدنا في هذا التحليل من بعض آراء النحاة القدامى، إلا أننا خالفناهم في كثير من المسائل، سواء منها التحليلية أو التجريبية.

لقد ادعى النحاة أن المبني لغير الفاعل بناء للمفعول، ولكننا أوضحنا أن البناء لغير الفاعل منه ما هو مبني للمفعول ومنه ما هو مبني للمبهم. فالأول يبنى من المتعدي (أو المتعدي سَعَةً)، والثاني من اللازم، وهناك من القيود ما ينطبق على الطبقة الفرعية الأُولى فقط دون الثانية، وكذلك العكس.

وزعم النحاة أن المفعول على السعة يتضمن المركب الحرفي كما يتضمن الظروف والمصادر. ولكننا بينا أن المبني مع المركب الحرفي يكون بجانب المبهم، لا بجانب المفعول.

ثم إننا ميزنا بين خصائص مختلفة للمحلقات حتى نتمكن من رصد العلة وراء إمكان نقل بعض الملحقات لتصبح حدودا، وعدم إمكان نقل ملحقات أخرى. وهكذا اضطررنا إلى فصل الملحقات التي يمكن أن تكون موضوعات عن الملحقات التي لا يمكن أن تكون كذلك. وفصلنا الملحقات المنزوعة (بصفة دائمة) بحرف و / أو بالنصب، كالمفعول معه، عن الملحقات التي ليست منزوعة (بصفة دائمة) كالمفعول له.

وقبل هذا، أعدنا النظر في دلالة الصيغة «فُعِلَ»، وانتهينا إلى أنها قد تكون لها ثلاثة أنواع من البنى المحورية : بنية الأفعال الساكنة، وهي لا تتضمن أي دور دلالي منزوع، وبنية الأفعال الملازمة للبناء لغير الفاعل، وهي تتضمن دورا دلاليا منزوعا بصفة دائمة، وبنية الأفعال العادية المبنية لغير الفاعل، وهي الأفعال التي يأتي منها المعلوم والمجهول (بخلاف سابقتها)، وتتضمن أيضا دورا منزوعا، إلا أن ذلك ليس بصفة ثابتة.

صيغ المطاوعة والانعكاس والتفاعل :
دلالتها، تركيبها وصرفها

سبق أن بينا في فصل سابق أن صيغة «فَعِلَ» ليست أحادية الدلالة، ولا أحادية التركيب، خلافا للتصور السائد. ونريد هنا أن نعمم هذا التحليل على صيغ أخرى، كصيغة «انفعل»، كما نريد أن نقوم بدراسة لبناءات المطاوعة (inchoatives)، والانعكاس (reflexives) والتفاعل (reciprocals)، ونبين دورها في تحديد طبقات أفعال تختلف (أو تتصل) دلاليا وتركيبيا وصرفيا. وسنبدأ بدراسة لصيغة «انفعل» لأنها تمكننا من طرح الإشكالات الدلالية التي تعتبر الإجابة عنها أساسية لوضع نظرية للتعالقات الممكنة بين مستويات تمثيل خصائص الوحدة المعجمية، وكذلك تقديم وصف كاف للظواهر أو الاطرادات الموجودة في اللغة العربية. وسنركز ضمن هذه الإشكالات على مساهمة كل من اللاصقة والمحمول الأصلي الثلاثي (أي فَعَلَ) في بناء البنية المحورية الناتجة. وسنهتم بلاصقتين أساسا : لاصقة نمثل لها بِـ [ن]، وهي توجد في صدر الكلمة، كما في «انشغل»، أو في وسطها، كما في «افرنقع»، ولاصقة نمثل لها بِـ [ت]، وقد توجد في صدر الكلمة كما في «تنبه»، من جهة، و «تقابل»، من جهة أخرى، أو في وسطها، كما في «اشترك».

1 ـ المطاوعة وصيغة «انفعل»

1. 1. محدّدات أولى

لا نكاد نجد نحويا يَخْرُج عما ردَّده غيره من النحاة أو الصرفيين بصدد معاني «انفعل»، حيث حصروها في معنى واحد هو معنى المطاوعة. والمطاوعة

عندهم «أن تريد من الشيء أمرا ما فتبلغه».[1] وهي في «انفعل» بوجهين : «إما بأن تريد من الشيء أمرا ما فتبلغه بأن يفعل ما تريده، إن كان مما يصح منه الفعل، وإما بأن يصير إلى مثل حال الفاعل الذي يصح منه الفعل، إن كان الفعل لا يصح منه. فأما ما يطاوع بأن يفعل فعلا تريده منه، فنحو قولك «أطلقته فانطلق» و «صرفته فانصرف». ألا ترى أنه هو الذي فعل الانطلاق والانصراف بنفسه عند إرادتك إياهما منه، أو بعثك إياه عليهما. وأما ما تبلغ منه مرادك بأن يصير إلى مثل حال الفاعل الذي يصح منه الفعل، فنحو قولك «قطعت الحبل فانقطع» و «كسرت الحب فانكسر». ألا ترى أن الحبل والحب لا يصح منهما الفعل، لأنه لا قدرة لهما».[2]

والمطاوعة في اصطلاحهم «التأثر وقبول أثر الفعل، سواء كان التأثر متعديا نحو : علمته الفقه فتعلمه، أي قبل التعليم، والتعليم تأثير والتعلم تأثر وقبول لذلك الأثر، وهو متعد كما ترى، أو كان لازما نحو : كسرته فانكسر : أي تأثر بالكسر...».[3]

فهذه الخاصية، خاصية التأثر وقبول الأثر نتبناها ونعتبرها أساسية في تعريف المطاوع (وتقابلها affectecdness في الانجليزية). وعلى هذا يكون المطاوع مقابلا لما سمي في اللسانيات الحديثة بمضاد السببي (anti-causative)[4]، أو فعل الصيرورة (inchoative)، وهو بناء يرتبط ببناء سببي (causative) افترض عدد من اللسانيين أنه مشتق منه بواسطة قاعدة مطاوعة[5].

والتحليل السائد للأفعال السببية، سواء كانت مجردة أو مزيدة، يعتبرها محمولات دلالية مركبة تتضمن محمول الجعل (Cause) محمولا رئيسيا، اضافة إلى

1) انظر **الممتع في التصريف** لابن عصفور، ج. 1، ص. 183.
2) ن. م.
3) **شرح الشافية**، ج. 1، ص. 103.
4) انظر كمري (1985) وفولي وڤان ڤيلن (1985) على سبيل المثال.
5) انظر كَريمشو (1982) وسعد (1982) وهيل (1985)... الخ وانظر كَريشو (1982) على الخصوص بصدد تحليل مماثل في إطار النحو المعجمي الوظيفي.

محمول الحدث المجعول، والموضوع فاعل الجعل. ويتم الاستغناء عن هذا المحمول والموضوع العالق به في البناء المطاوع، بواسطة قاعدة مثل (1)، وهي تمثل للعلاقة بين (2) و(3) :

1) أ) سببي : (**جعل** س (**يصير** (**محمول** (ص))

ب) مطاوع : (**يصير** (**محمول** (ص))

2) كسر الرجل الكأس

3) انكسر الكأس

فالقاعدة (1) تقتضي أن يكون المحمول دَخْل القاعدة (input) محتويا على منفذ (Agent) (هو س) أو علة (Cause)، يتم بواسطتهما **الجعل** (CAUSE)، وكذلك على محمول للصيرورة (BECOME)، إذ لا يمكن أن تنطبق القاعدة على أفعال ساكنة مثل «علم» و«عرف»، بل يجب أن تكون الأفعال مقتضية للانتقال من حالة إلى أخرى، وهو ما تفيده الصيرورة. فهذا التحليل يمكننا من حصر طبقة الأفعال المطاوعة في الأفعال التي يتوفر فيها هذان الشرطان. وبالتالي، لا نستغرب أن لا تكون لأفعال مثل «عِلم» و«فهم» و«عرف» و«جهل»...الخ. مطاوعات. لا تقول : انعلم، انفهم، انعرف، وانجهل... الخ، لأن هذه الأفعال لا تقتضي «جعل»، بل فاعلها له دور المُعاني (Experiencer، وهو ضمن طبقة الهدف)، ولا يمثل علة أو جعلا.[6]

إلا أننا سنبين أن هناك أنواعاً مختلفة من المطاوعة في العربية، وأنها لا تقبل تحليلا واحدا، إذ تحليل «انكسر» مطاوع «كَسَرَ» يختلف عن تحليل «فرِح» مطاوع «فرّح»، على الأقل في أول وهلة، كما يختلف عنهما تحليل «حَزِن» مطاوع حَزَن. وعلى كل، فسيكون تحليلنا «لكسر» محافظا، إذ سنعتبر أن هذا الفعل السببي محمولٌ مفردٌ، له بنية محورية مفردة كسائر الأفعال البسيطة. ويتم نزع الموضوع الذي يحمل أعلى دور دلالي (دور المنفذ أو العلة) في الفعل المطاوع

6) نفس المراجع السابقة وكذلك دجاكندوف (1976 و 1983) ومرنتز (1984 و 1985).

على نحو ما هو مثل في (4)، وهي البنية المحورية للمطاوع في (3) :

4) [< **انكسر** محور > ^منفذ]

وقد يشم من النصوص النحوية القديمة أن تحليل القدماء للمطاوعة يماثل، في جوهره، تحليل المحدثين. إلا أنهم اشترطوا في الثلاثي الذي تأتي منه المطاوعة أن يكون علاجاً.(7) يقول الاستراباذي في هذا الصدد : «باب انفعل [...] مطاوع فَعَل بشرط أن يكون فَعَلَ علاجا، أي من الأفعال الظاهرة لأن هذا الباب موضوع للمطاوعة، وهي قبول الأثر، وذلك مما يظهر للعيون كالكسر والقطع والجذب أولى وأوفق، فلا يقال علمته فانعلم، ولا فهمته فانفهم...».(8) ويقول السيوطي في نفس الاتجاه : «ولا يبنى انفعل من غير ما يدل على علاج من فعل، فلا يقال عرفته فانعرف، ولا جهلته فانجهل ولا سمعته فانسمع...».(9)

وتقييدهم للمطاوعة بخاصة العلاج غير صحيح، إذ نجد أفعالا مثل «انغم» و«انجلى» و«انبثق» و«انبهر» و«انبعث» وغيرها كثير، وكلها ليست علاجا. والذي يزيد شكا في علاقة المطاوعة بالعلاج أنهم جعلوا المطاوعة في غير العلاج من «افتعل»، فقيدوا العلاج بصيغة واحدة هي «انفعل». فهذا القيد على معنى هو معنى المطاوعة غريب، لأنه دلالي من جهة، إذ هو محصور في طبقة أفعال العلاج، وهو صرفي من جهة أخرى، محصور في «انفعل». وقد انكر بعض النحاة وجود مطاوعات على «انفعل» من غير العلاج مثل «انغم»، قالوا لا يجوز فيها إلا «اغتم»،(10) مع أن سيبويه يثبتها ويقول إنها عربية.(11)

7) يقول ابن يعيش عن الأفعال المتعدية : «[المتعدي] إلى مفعول واحد يكون علاجا وغير علاج. فالعلاج ما يفتقر في إيجاده إلى استعمال جارحة أو نحوها نحو ضربت زيدا وقتلت بكراً، وغير العلاج ما لم يفتقر إلى ذلك بل يكون مما يتعلق بالقلب نحو ذكرت زيدا وفهمت الحديث، وذلك على حسب ما يقتضيه ذلك الفعل نحو أكرمت زيدا وشربت الماء وأروى أخاك الماء. ومن المتعدي إلى مفعول واحد أفعال الحواس كلها يتعدى إلى مفعول واحد نحو أبصرته وأشممته وذقته ولمسته وسمعته [...] فكل واحد من أفعال الحواس يتعدى إلى مفعول مما تقتضيه تلك الحاسة...» **شرح المفصل**، ج. 7، ص. 62.

8) **شرح الشافية**، ج. 1، ص. 108.

9) **الهمع**، ج. 2.

10) انظر **شرح الشافية**، ج. 1، ص. 108.

11) **الكتاب**، ج. 4، ص. 65.

وإضافة إلى هذه الأفعال التي تأتي منها «انفعل» مطاوِعة، وهي ليست علاجا، هناك أفعال أخرى تأتي منها «انفعل» وهي ليست مطاوِعة، مع أنهم حصروا «انفعل» في المطاوعة. وسنقوم بتحليل هذه المعاني في الفقرات اللاحقة. إلا أننا نريد قبل هذا أن نقدم تحليلا للمطاوعة وللواصق التي تلحقها.

1. 2. محدّدات صرفية

نظام المطاوعة في اللغة العربية غني بالوسائل الصرفية والنحوية التي يستعملها للدلالة على هذا المعنى. ونعتقد أن المطاوعة بالنظر إلى جوانبها الصرفية تتم بوسائل ثلاث أساسا :

أ) تأتِي الصيغة المطاوعة من جنس الفعل الثلاثي المتعدي ثلاثية أيضاً، بدون زيادة أو تغيير، أو بتغيير طفيف للحركة الوسيطة، حيث تنقل من فتحة إلى كسرة. فمن أمثلة المطاوعة الثلاثية بدون تغيير : هَمَرَ الدمعَ وهمر الدمعُ (سال)، وفرش الشيءَ (بسطه) وفرش الشيءُ (انبسط)، وفسَخ الرأيَ (أفسده) وفسخ الرأيُ (فسد) وكذلك فسِخ، وفلَته (خلَّصه وأطلقه) ففلت (تخلَّص)، وقصَبَ الجملَ (منعه من الشرب) فقصب الجملُ (امتنع عن الشرب)، وكثَبَ الشيءَ (جمعه) فكثب الشيءُ (اجتمع)، ومصَل اللبنَ (وصغه في خرق ليقطر ماؤه) فمصل (قطر)، وهارَ الشيءَ وهار الشيءُ (انهدم)... الخ.

ومن أمثلة ما يطرأ عليه تغيير حركي فتصير فيه الكسرة عوضا عن الفتحة : حزَنه الأمر فحزِن، وخرَب البيت فخرِب، وكبَده (أصاب كبده) فكبِد، وفطح الشيء (جعله عريضا) وفطِح (صار عريضا)، وكحَل وكحِل العينَ (جعل فيها الكحل) وكحِلت العينُ، وكرَبَه الغم فكَرِبَ، ومكَر الثوب (صبغه بالمكر، وهو طين أحمر) ومَكِرَ الشيءُ (احْمَرَّ)، ووجَره (أخافه وذعره) ووَجِرَ (خاف وذعر)، وقزمه فقزِم، وهدمَ البيتَ وهدِم البيتُ.

فهذه الأفعال التي يصير معها مفعول الفعل المتعدي فاعل الفعل اللازم قد تدل على تحول هذا الفاعل وبلوغه إلى حالٍ دَفَعَهُ إليها فاعل الفعل المتعدي، وقد تدل على حال دون اقتضاء صيرورة إلى هذه الحال. ونظرا إلى أن وجود الكسرة أو الفتحة (أو هما معا) في الفعل المتعدي (كما في كَحَلَ وكَحِلَ) أو الفعل اللازم (كما في فَسَخَ الرأيَ وفَسِخَ) شيء يعتبر ضمن المميزات الفردية للوحدات المعجمية، لا ضمن خصائصها النسقية التي تمكن من صياغة قواعد تحدِّد هذه العلائق، فإننا سنهمل هذا الجانب هنا (في انتظار دراسات تفصيلية)، وسنعتبر أننا أساسا بصدد نفس الصيغة في المتعدي واللازم، ولتكن فَعَلَ. إذن النموذج الذي سنبني عليه تحليلنا هو أفعال مثل همرَ الدمعَ وهمر الدمعُ. وللربط بينهما، نقترح أن يكون للفعل «هَمَرَ» مدخلٌ معجمي واحد يوجد فيه دوران دلاليان، أحدهما منفذ، والآخر محور، مع بيان أن دور المنفذ اختياري، كما هو ممثل في (5) :[12]

5)] < همز محور < (منفذ) [

فوجود المنفذ بين قوسين يعني أنه اختياري، وهذا يمكن من توليد البنية المتعدية (السببية) والبنية اللازمة (أو المطاوعة) على السواء. أما إسناد الإعراب، وكذلك تطابق الفعل مع الفاعل (في الجنس)، فلا يحتاج إلى معالجة خاصة، وإنما يتبع قواعد الربط التي أسلفنا فيها الكلام في الفصلين الأول والثاني.[13]. فهذا الازدواج في تركيب الفعل ودلالته لا يحتاج إلى قاعدة تربط الصيغة المتعدية بالصيغة اللازمة.

ب) النوع الثاني من المطاوعة يأتي إما من فِعل مجرد متعد (ثلاثي أو رباعي)، بزيادة لاصقة النون أو التاء، مثل «شغل» و«انشغل»، و«فرقع» و«افرنقع»،

12) هذه الأزواج من الأفعال المتعدية والأفعال المطاوعة الثلاثية لم تعد جلها موجودة بهذا الشكل، بل عَوَّضَت فَعَلَ المتعديةَ أفعل (كما في «حزَن» و «أحزن»)، وعوضت فَعَلَ المطاوعة «انفعل» (كما في «انهمر» عوض «همر»)... الخ. ثم إنه لابد من إدخال اعتبار تداخل اللغات هنا لأن الصيغتين قد تتزامنان.

13) هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن صيغة «فُعِلَ» قد تطاوع كذلك فَعَلَ. لأن فُعِل ليست خاصة بالمجهول، ولم تكن خاصة به في بداية الأمر، بل كانت وظائفها أقرب إلى وظائف فَعِل. تقول : رأسته (أصبته في رأسه) فرُئِس، وكبدته فكُبِد وكَبِدَ. وكُبِدَ ورُئِس هنا ليستا مبنيتين للمفعول، على الأقل في إحدى القراءات.

و«غم» و«اغتم»، وإما من فعل مزيد بزيادة تاء، مثل «كسّر» و«تكسر»، و«باعد» و«تباعد». فهذا النوع من المطاوعة يتم اشتقاقه بإضافة لاصقة. وسنفترض أن دور هذه اللاصقة أساسا هو جعل أحد الأدوار (وبصفة أدق الدور الأعلى) غيرَ قابل للربط النحوي، أي إنه ينزع، مما يجعل الدور الذي يسفله يتولى وظيفة الفاعل، كما في (6)، وبنيتها المحورية (7) :

6) انشغل الرجلُ

7) [< «انشغل» محور > ^منفذ]

والذي يدل على وجود العنصر المنفذ (أو العلة) في البنية المحورية لهذه المطاوعة أنه قد يظهر منزوعا بالحرف، كما في (8) :

8) انشغل زيد بفاطمة

وقد يستعمل المطاوع مع الأداة، وهي لا تستعمل إلا مع المحمولات التي لها دور منفذ (أو علة) :

9) انتحر بالمسدس

10) أ) ينماز (يمتاز) بصفات حميدة

ب) تحطمت المدينة بالقذائف

ج) اغتسل بماء كره

د) فلت الرجل بحيلة

ج) النوع الثالث من المطاوعة هي صيغ مجردة (ثلاثية) تطاوع صيغا مزيدة (رباعية)، حيث تطاوع فعَلَ (أو فعِل) أفعل أو فعَّلَ. تقول : أدخلته فدخل، وأخرجته فخرج، وفرّحته ففرح، ونشطته فنشِط... الخ. وهنا لا نحتاج إلى أكثر من القواعد التي تربط بين ثلاثي لازم ورباعي متعد. فالهمزة أو التضعيف يضيفان دورا دلاليا إلى عدد الأدوار التي يتوفر عليها الفعل المطاوع. والاشتقاق هنا يتجه اتجاه معاكسا للمطاوعة السابقة، إذ ينطلق من المطاوع إلى البنية السببية أو المتعدية، في حين ينطلق في النوع السابق من البنية السببية أو المتعدية إلى

البنية اللازمة أو المطاوعة. فهناك دور واحد للفعل المطاوع الذي يعتبر أصل الاشتقاق، ودور مضاف للبنية السببية عن طريق التضعيف أو الهمز.

د) فهذه الأنواع الثلاثة من المطاوعة يتم الاشتقاق فيها في اتجاه أو آخر، بإضافة دور أو نزعه حسب الاقتضاء. وبذلك نربط الصيغة المتعدية بالصيغة اللازمة للفعل، في مدخل واحد مماثل للمدخل (5). وقد أورد النحاة صيغا لا يمكن ربط السببي والمطاوع فيها صرفيا، أو صيغا افترضوا لها أصولا سببية لا تقوم، إضافة إلى أنهم همشوا بعض الصيغ التي لم يجدوا لها مقابلا متعديا. من ذلك أنهم ربطوا الرباعي المتعدي بانفعل في مثل «انطلق»، قالوا إنها طاوَعَتْ «أطلق»، واعتبروا «أفعل»، مطاوعا لـ«فَعَّلَ» في «بَشَّر» و«أبشر»، و«فَطَّرَ» و«أفطر». فهذه الصيغ ترتبط محوريا، وتشبه الأزواج السابقة في كون أحد الأزواج متعديا والآخر لازما، إلا أن تجانس اللفظ فيها لا يدعو ضرورة إلى ربطها صرفيا، كما ربطت الأزواج السالفة.[14]

وفي اتجاه مماثل، خَرَّجَ النحاة بعض المطاوعات مثل «انهوى» و«انغوى» تخريجا يجعل لها أصولا متعدية رباعية هي «أهوى» و«أغوى»، مع أن الأبسط أن تكون من الثلاثي. ولكنهم لما اشترطوا في المطاوع أن يكون من المتعدي، خرجوها هذا التخريج. إلا أن هناك صيغا أخرى على «انفعل» لا يمكن أن يقابلها إلا لازم مثل «انحمق» (من «حَمُق» أو «حَمِقَ»)، و«انبلج الصبح» (وبلجَ وابتلج) : أشرق وأضاء، و«انحلم واحتلم في منامه» (وحَلَمَ)، و«انساب»، و«انطفأ» (وطفئ)...، فهذه الأفعال وغيرها لم تأت منها فَعَلَ أو فَعِلَ متعدية.

ونريد أن نعتبر هذه الصيغ صيغاً **ملازمة** للمطاوعة ، بمعنى أنها ، سنكرونيا على الأقل، ليست مطاوعة لصيغة أخرى، ولا تكون فيها للاصقة وظيفة نزع أحد الأدوار الدلالية، بل إنها ملحقةٌ، على غرار إلحاق الهمزة في «أبطأ» و«أسرع»

14) قد يكون في هذا ما يوحي بأصول تاريخية اندثرت سنكرونيا، كإمكان ورود «طَلَقَ» متعديا ثم تعويضه «بأطلق» للتقوية، وإهماله في فترة لاحقة، وهو ما حصل في حَزَنَ وأحزن ومثيلاتها. ونظير هذا ما ادعاه بعض النحاة من مطاوعة افعل لاستفعل. تقول مثلا استفيته فأفتاني. ثم هناك المطاوعة التي لا تأتي من جنس المتعدي في مثل : طردته فذهب. كل هذا يتصل بالمطاوعة معنىً، وليست المطاوعة هنا عملية مضبوطة محوريا ووظيفيا وصرفيا.

و«أفصح»... الخ، وهي تفيد الانعكـاس. ونُخَرِّجُ كـذلـك «انطلق» و«انهوى» و«انهمل» هذا التخريج.[15]

إذن، رغم ما قد يبدو في نسق المطـاوعـة العربيـة من اضطراب أو تعـدد في الوسـائل والصيـغ، ممـا قـد يثير تسـاؤلات حـول وظيفـة هـذا النظـام، إلا أن هـذا الاضطراب ناتج فقط عن الطريقة التي قـدمت بهـا هـذه المعطيـات. فبغض النظر عن المطاوعة الملازمة، تأتي صيغة المطاوعة من المتعدي، سواء كان مجرداً، فتأتي على انفعل (أو افتعل)، أو مزيداً، بإضافة السابقة [ت]. أما المطاوعة من النوع الأول (أي مطاوعة الثلاثي للثلاثي)، فإنها غير منتجة في العربية الحالية. فلا تكاد تجد : هار البناءُ أو هدِمَ... الخ مستعملة. وعليه، فهي تماثل في تحليلهـا (أو تحليل المواد التي مازالت منتجة منها) تحليل مطاوعة «نَشِطَ» لـ«نَشَّط» أو «فَرِحَ» لِـ«فَرَّحَ»... الخ. فهذه المطاوعات لم تشتق من غيرها، خلافاً للأُولى، بل يشتق منهـا السببي. وهـذه أمثلة لهذا النوع، مع بُنَاهَا المحورية :

11) نشط الرجل

أ) [< «نشط» محور >]

12) نَشَّطت الرجل

أ) [< «نشط» محور > منفذ]

بعبارة أخرى، المطاوعة في (6) أو (9) أو (10أ،ب وج) إنزال أو نزع، كمـا هو ممثل في البنيـة المحـوريـة (7)، بينمـا ليست كـذلـك في (10د) و(11)، إذ بنيـة الفعـل الأصلية قد تدل عليها. فهي مطـاوعـة في «المعنى» فقـط، وليست في «المبنى». أو إن شئت قلت إن في النسق اتجاهين في الاشتقاق، بين الصيغة المطاوِعـة والصيغـة السببية (أو المتعدية) : اتجـاه من السببي إلى المطـاوع (كمـا في (7))، واتجـاه من المطاوع إلى السببي، كما في (12).

15) قارن هذا التحليل بتحليل روفي (1972) Ruwet لما يسميه بِـclitique intrinsèque في أفعـال مثل s'effondrer، s'évanouir... التي ليست لها مقابلات متعديـة مثل effondrer quelqu'un, * évanouir quelqu'un*... وانظر تحليل كَريمشو (1982) للمتصلات من هذا النوع.

3.1. دلالة المطاوعة

إذا أمكن أن نحصر المطاوعة في العربية الحديثة فيما ذكرنا؛ أمكن أن نحدها بأنها أساسا عملية إنزال أو نزع للدور الأعلى بواسطة اللاصقة [ن] أو [ت]، شرط أن يقبل الدورُ المطاوع التأثر.فقبول التأثر هو الفرق الذي نظنه فاصلا بين البناء للمجهول والبناء للمطاوعة، لأن كلا منهما يقتضي نزع الفاعل «المنطقي» أو الدور الأعلى، ومع ذلك فإن المجهول يأتي من بعض الأفعال التي لا تأتي منها المطاوعة، كما في (13) و(14)، وهذا ما يؤكد مرة أخرى، إن كان الأمر يحتاج إلى تأكيد، أن المجهول في العربية ليس بناء للمفعول به المتأثِر، كما ظن ذلك بعض النحاة :

13) أ) دُخِلَتِ الدارُ

ب) عُلِمَ النبأ

ج) كُرِهَ الرجلُ

د) لُمِسَت الكرة باليد

14) أ) * اندخلت (ادّخلت) الدار (مند)

ب) *انعلم (اعتلم) النبأ

ج) * انكره (اكتره) الرجل

د) * انلمست (التمست) الكرة

ومعلوم أن هذه الأفعال (وغيرها كثير) لا تأتي فيها المطاوعة من «فَعَل»، كما تأتي من «كسر» فتقول «انكسر»، ولكنها تأتي من «فَعَّلَ» المضعفة. و«فعَّل» هذه سببية، ومعلوم أن الأفعال السببية، كما بينا، تختص، فيما تختص به، بكون فاعلها منفذا أو علة، وأحد مفعولاتها دورا متأثرا (سواء كان محورا أو معانيا). فالتشديد والتكثير الذي يتحدث عنه النحاة في «فعَّل» يورث مفعوله التأثر، كما في «كرهت زيدا الخمر»، وهو خلاف «أكرهته الخمر»، ودخّلته وأدخلته، وألمسته ولمّسته.. الخ.

وتأتي المطاوعة من «فعَّل» فتقول «تَفَعَّلَ» في مثل : «تدخلت هند» و«تعثرت» و«تمثلت»... الخ، ومعلوم أن فاعل الثلاثي من هذه الأفعال ليس محورا، ولا معانيا متأثرا.

والذي يصير متأثرا من الأدوار أعلى دور للحمل الأصلي، فهو المجعول في اصطلاح النحاة، وهو المتأثر بالجعل. ففي مثل «دَخَّلْت زيدا الدار» لا تتأثر الدار، وإنما يتأثر زيد، ونظير هذا «كرهت زيدا الخمر»، فالمتأثر هو المعاني، لا المحور... الخ.

وحين ينزع فاعل الجعل في المطاوعة، يَؤُولُ فاعلُ المحمول الجديد إلى العنصر المتأثر، كما في المثال التالي :

15) تدخل في المناقشة

أ) [< «تدخل» محور متأثر > ^ منفذ]

ونظيْر بناء «تفعل» من «فَعَّلَ» التي للقلب أو المعاناة وما شاكل ذلك بناء «تفعل» من «فعّل» التي للازم مثل «خرّج» و«تخَرَّجَ». ففاعل «خَرَج» محور، ولكنه مع «خرّج» يصير متأثرا، بخلافه مع «أخرج». وقد يكون هذا هو السر في عدم وجود صيغة «تأفعل» من «أخرج»، كما توجد «تخرَّج» من «خرَّج»، إذ المطاوعة لا تبنى إلا مع المتأثر من المفعولات، و«أفعل» لا تُتَرْجِمُ أدوارُها هذا التأثر فيما يبدو.

وقد تكون الصيغة متعدية إلى مفعول متأثر، مثل «كسر» و«هدم»، وتصح منها المطاوعة بانفعل، إذ تقول : «انكسر» و«انهدم». إلا أن «فعّل» حين تبنى من هذه المواد تكسبها معنى التكثير الذي تحدث عنها النحاة، فتكون مطاوَعتها بـ «تفعل» كذلك.

إذن يمكن تمييز المحمولات التي تقبل المطاوعة عن المحمولات التي لا تقبلها بالنظر في الخصائص الداخلية لهذه المحمولات، وضمنها الخصائص الملازمة، وقد استغللنا مفهوم التأثر للتمييز بين الطبقتين. وأبسط وسيلة للتفريق بين أنماط الأفعال القابلة للمطاوعة والأفعال غير القابلة لها هو التمييز في المداخل بين

نوعين من الأدوار المحورية، بحسب تأثرها أو عدم تأثرها. فأفعال مثل «كسر» تتضمن بنيتها المحورية محورا ملازم التأثر، بينما «لمس» (التي لا يأتي منها مطاوع في «انفعل» أو «افتعل») لها محور ملازم لعدم التأثر.[16]

وقيد التأثير الذي تحدثنا عنه ليس مقصورا على صيغة مطاوعة دون أخرى، بل هو وارد في جميع صيغ المطاوعة. فمن المعلوم أن «* اكتره» و«* اعتلم» لا ترد في «علم» و«كره» كما لا ترد «انعلم» ولا «انكره». أما «انغم» و«اغتم»، ففيها تأثر.[17] وهذا الموقف يخالف ما ادعاه النحاة القدامى حين اشترطوا العلاج في «انفعل» فقط، وهو قيد، زيادة على كونه مخالفا للمعطيات، لو ترجم إلى نموذج جديد لاتضح أنه ضعيف من الناحية النظرية، إذ إنه يقيد معنى واحدا في صيغة واحدة (وهو قيد تصعب صياغته بأناقة)،بخلاف قيد التأثر الذي ينطبق على المطاوعة في جميع صيغها، ويربط بين بنية المطاوع وبنية نوع من التعدي (بما في ذلك السببية).

وأخيرا، فإن صيغة «انفعل»، خلافا لما يعتقده النحاة، ليس لها معنى واحد، ولا بنية محورية واحدة محصورة في مطاوعة المتعدي. فهناك المطاوعة الملازمة التي أسلفنا فيها الكلام، وهي تأتي إما من اللازم، أو تكون أصلا في الاشتقاق إذ لا تشتق من صيغة أخرى (لأعراض تاريخية ربما). و«انفعل» أيضا تأتي لمعنى النفس أو الانعكاس (reflexivisation)، كما في الجملة (16)، التي لا يختلف معناها

16) لتحليل مماثل انطلاقاً من مفهوم التحصيلية resultativity، انظر كپرسكي (1985) Kiparsky. وهو يقترح أن «قتل» لها إمكانات طبقة «كسر» باستثناء أنها لا تسمح بالمطاوع، ويمكن التنبؤ بخصائص «قتل» إذا وضعناها ضمن طبقة «كسر»، على أن نجعل منفذها ضرورياً لا اختيارياً، وربما كان لهذا ارتباط بكون «قتل» في الأنجليزية kill لها مطاوع معجمي هو «مات» die.

17) هناك قيود تفصل «انفعل» عن «افتعل» ضمنها إغناء «افتعل» عن «انفعل» في مطاوعة ما فاؤه لام أو راء أو واو أو نون أو ميم. نحو «لأمت الجرح أي أصلحته فالتأم ولا تقول انلأم، وكذا رميته به فارتمى ولا تقول انرمى، ووصلته فاتصل، لا انوصل، ونفيته فانتفى لا انفى، وجاء امحى وامتحى. وذلك لأن هذه الحروف مما تدغمُ النون الساكنة فيها، ونون انفعل علامة المطاوعة فكره طمسها، وأما تاء افتعل في نحو ادّكر واطّلب، فلما لم يختص بمعنى من المعاني كنون انفعل صارت كأنها ليست بعلامة، إذ حق العلامة الاختصاص» **شرح الشافية**، ج.1، ص.109، أما القيود الدلالية، فتحتاج إلى دراسة أكثر دقة. وهذه الدراسة مساهمة في هذا الاتجاه.

عن (17) في احدى قراءاتها :

16) انشغل زيد بالعمل

17) شغل زيد نفسه بالعمل

وقد تأتي «انفعل» هامشا بناءً للوسيط كما في (18) :(18)

18) أ) ينباع الكتاب بدون إشهار

ب) تنهمر الدموع بسهولة

وهناك أيضا بناء التفاعل (reciprocal) الذي يأتي في صيغة «افتعل»، وسنتهتم به أيضا في فقرة لاحقة لما له من علاقة بالانعكاس، ولما يشتركان فيه من خصائص.

2. بناء الانعكاس

2. 1. الانعكاس غير المطاوعة

لم يورد النحاة القدامى، فيما نعلم، شيئا يذكر عن بناء النفس أو بناء الانعكاس (reflexivisation)، كما يسميه الغربيون، سواء تعلق الأمر بالبناء للنفس في التركيب، كما في (17)، أو في الصرف، كما في (16) (وهذا المثالان معادان هنا) :

16) انشغل زيد بالعمل

17) شغل زيد نفسه بالعمل

فهاتان الجملتان تمثلان دلاليا علاقة انعكاسية (reflexive relation)، للمحمول فيها دوران دلاليان يحيلان على نفس الذات، وهذه العائدية المربوطة أو المقيدة، كما يسميها البعض، bound anaphora، يمكن تمثيلها بطرق مختلفة ضمنها القرائن الإحالية المشتركة (coreferential indices)، ونمثل لها في (18) و(19)، على

18) هذه البنى صارت جد منتجة في العاميات. انظر ريتزو (1983).

التوالي، بسهم ذي رأسين يصل الدورين المربوطين :

18) [< «شغل» محور > ^منفذ]

19) [< «شغل» محور > ^منفذ]

فأنت ترى أن (18)، التي تمثل بنية (16) المحورية، و(19)، التي تمثل بنية (17) المحورية، لا تختلفان إلا في كون المنفذ منزوعاً في الأولى، وهو ليس كذلك في الثانية. وهذا يبرره كَوْن (16) لا تتضمن إلا موضوعا واحدا محققا، بينما (17) تتضمن موضوعين، الأول منفذ (وهو غير منزوع)، والثاني محور.

وواضح أن الارتباط الإحالي الضروري في الانعكاس غير موجود في المطاوعة، لأن الفاعل فيها غير المفعول. فالجمل (20)، مثلا، لا تقابلها الجمل (21)، على غرار الزوج (16) و(17) أعلاه :

20) أ) شغلت زيدا فانشغل

ب) أطلقت زيدا فانطلق

ج) نبهته إلى هذا فتنبه

21) أ) * شغلت زيدا فشغل نفسه

ب) * أطلقت زيدا فأطلق نفسه

ج) * نبهت زيدا فنبه نفسه

فالفرق بين المطاوعة والانعكاس واضح، وإن كان النحاة لم يفصلوا بينهما، ولم يذكروا المعنى الثاني ضمن معاني «انفعل».

وعلى غرار إهمالهم للانعكاس الصرفي، أهملوا كذلك الانعكاس التركيبي، وحين أوردوا تراكيب النفس لم يفصلوا الكلام عنها إلا في التوكيد. وبدهي أن تركيب النفس توكيدا له خصائص غير خصائصه في الانعكاس. من ذلك أن التوكيد بالنفس أو بالعين سيان، تَسْتَعْمِلُ الواحد أو الآخر، فلا ينتج عن ذلك تغيير في

مقبولية الجمل، تقول :

22) أ) الوزير نفسه قال هذا

ب) الوزير عينه قال هذا

ولا ترد العين عوضا عن النفس في تراكيب الانعكاس :

23) أ) قتل زيد نفسه

ب)* قتل زيد عينه

والنفس التي للتوكيد تأتي في موضع غير موضع الموضوعات (arguments)، كما هو واضح في المثالين (22)، بينما نفس الانعكاس تحتل مكان الموضوع، كما يتبين من مقارنة (23 أ) بـ (24)، حيث النفس تؤدي دورا مماثلا للدور الذي يؤديه «عمرا» في المثال (24) :

24) قتل زيد عمراً

فالفعل في (23 أ) يتعدى إلى النفس، كما يتعدى الفعل في (24) إلى «عمرا». ويتبين بوضوح أن الفعل متعد في (17)، وغير متعد في (16)، حين نلجأ إلى رائز البناء للمجهول. فالبناء للمجهول من (16) سليم، وهو غير ذلك حينما يبنى من (17) :

25) انشُغِل بالعمل

26) * شُغِلَ نَفْسَه (نفسُه) بالعمل

فلحن (26) راجع، من جهة، إلى أن النفس تتطلب مفسرا سابقا (antecedent) تُرْبَط إليه في التركيب (وهذا غير متوفر هنا)، وهو راجع، من جهة أخرى، إلى أن الفعل لا يمكن أن يبنى للمجهول على غرار اللازم. وسلامة (25) تبين أن الفعل لازم، وقد بُنِيَ للمجهول دون إشكال. أما مسألة الربط العائدي، فتتم **داخل** البنية المحورية، بالكيفية الممثلة في (27) :

27) [> «شغل» محور > ^منفذ]

فدور لاصقة الانعكاس لا يختلف عن دور لاصقة المطاوعة في كون أحد الأدوار يتم إنزاله أو نزعه،[19] ويتم نزع الدور المتبقي في البناء للمجهول، فلا يبقى هناك أي دور مشدود نحويا إلى الفعل.

من جهة أخرى، يخضع بناء الانعكاس الصرفي لقيد الحيوية (animacy)، كما يخضع الانعكاس التركيبي لنفس القيد. قارن (28) بـ (29) :

28) أ) عزل الأسد نفسه عن باقي الحيوانات
ب) انعزل الأسد عن باقي الحيوانات
ج) فصل الرجل نفسه عن المشعوذين
د) انفصل الرجل عن المشعوذين

29) أ) انفصل العظم عن الجسد
ب) * فصل العظم نفسه عن الجسد

ولهذا السبب تجد (29 أ) لا تقبل إلا قراءة المطاوعة، ولا يمكن أن تكون قراءتها الانعكاس، بينما (28 ب) ملتبسة بين المطاوعة والانعكاس.

يتضح مما تقدم، إذن، أن الانعكاس غير المطاوعة، كما أن الانعكاس التركيبي يختلف في بعض خصائصه عن الانعكاس الصرفي. فالأول متعد والثاني لازم، والأول لا يبنى للمجهول والثاني يبنى... الخ. إلا أن كليهما يشتركان في كون المحمول المنعكس له دوران مربوطان إحاليا ضرورة، كما أن هذين الدورين خاضعان للشرط [+ حي]. وسنفصل في الفقرات الموالية القول في بعض خصائص الانعكاس.

19) ليس هذا من المصادفة. ففي كثير من اللغات نجد التباس نفس اللاصقة بين مَعانِي المجهول والوسيط والانعكاس والمطاوعة والتفاعل. ونذكر هنا على سبيل المثال التباس اللاصقة [تـ] أو [ن] في الدارجة العربية المغربية بين كل هذه المعاني، أو التباس المتصل se في الفرنسية بين كثير من هذه المعاني :

أ) المغربية : تَيْتْبَاعْ الكتاب (= مجهول،وسيط، مطاوع...)
تفقص «أَقْلِقَ» (منعكس، مجهول، مطاوع...)

ب) الفرنسية : منعكس Jean se lave
وسيط Le livre se vend
تفاعل Les gens se tirent dessus
الخ...

2. 2. صيغ أخرى للانعكاس

في حديثنا عن الانعكاس الصرفي، قصرنا أمثلتنا على «انفعل». إلا أن هناك صيغا أخرى تفيد أيضا الانعكاس، كصيغة «افتعل» في «اغتسل» و«اعتزل» و«استتر» و«امتد»... الخ، وصيغة «تفعل» في «تشجع» و«تمرأ» و«تبصر» و«تنصر» و«تمجس» و«تذمم» و«تهود» و«تغرب»... الخ. ونظير هذا ما جاء على «تفعلل» مثل «تدحرج» و«تأرجح»، وما جاء على صيغة «تفاعل» مثل «تناقص»...[20] وقد أهمل النحاة ذكر معنى الانعكاس في هذه الصيغ، كما أهملوه في غيرها.

ومن الأفعال ما أتى منها الانعكاس بصيغتي «انفعل» و«افتعل» في نفس الوقت، مثل «انغسل» و«اغتسل»، و«انعزل» و«اعتزل»، و«انماز» و«امتاز»، و«انغم» و«اغتم»... الخ. وبعض الأفعال لم تأت منها إلا «انفعل» مثل «انفصل» و«انساق» و«انطلق»، لا تقول فيها : «افتصل» ولا «استاق» ولا «اطَّلَق»... الخ. وبعض الأفعال لم تأت منها إلا «افتعل» منعكسة مثل «امتد» و«استقر»... الخ. لا تقول : انمد ولا انستر... الخ. ويحتاج هذا الاختلاف في التزاوجات والتغايرات إلى دراسات تصنيفية دقيقية قبل أن نخوض في تحليلها من الوجهة النظرية.

وعلى غرار التناوبات والتغايرات التي نجدها في الصرف، نجد كذلك تغايرات بين التركيب والصرف. فهناك أفعال لا يأتي منها المنعكس إلا تركيبا، مثل «قتل» و«وعد» و«علم» و«كره» و«عرف»... الخ. تقول (30) ولا تقول (31) :

30) أ) قتل الرجل نفسه

ب) وعد نفسه بأن لا يعود إلى ذلك

ج) عرف نفسه بما يكفي

31) أ) * انقتل (اقتتل) الرجل

ب) * انوعد (اتعد) الرجل

ج) * انعرف (اعترف) الرجل

20) ويضيف فليش Fleisch (1979) صيغة «استفعل» إلى هذه الصيغ. «استسلم» : أسلم نفسه. «استعد». أعد نفسه. «استعجل» : أعجل نفسه. استعظم : أعظم نفسه...الخ. (انظر ص.319 على الخصوص).

وقد تأتي «افتعل» طبعا من هذه الأفعال في معان أخرى، ولكنها لا تأتي بمعنى الانعكاس. والمثير للنظر أن هذه الطبقة من الأفعال تذكرنا بالأفعال التي لا تأتي منها المطاوعة. إلا أن هذا لا يعني أن الانعكاس والمطاوعة سيان، كما بينا أعلاه.

وهناك طبقة من الأفعال يأتي منها المنعكس تركيبا وصرفا، كما في الأمثلة التالية :

32) أ) فصل نفسه عن الناس
ب) عزل نفسه عن أصدقائه
ج) ساق نفسه إلى الهلاك بنفسه
د) ستر نفسه

33) أ) انفصل عن الناس
ب) انعزل عنهم
ج) انساق إلى الهلاك
د) استتر

وأخيراً نجد أفعالا لا تقبل الانعكاس التركيبي بسهولة، أو يندر استعمالها كذلك مثل «اغتسل» (؟ غسل نفسه) و«امتاز» (؟ ماز نفسه)... الخ.

وإلى جانب هذه المنعكسات التي يلعب فيها المنعكس دور المحور، هناك منعكسات ليست كذلك، وإنما المنعكس فيها مستفيد (أو هدف). من ذلك : اشتوى اللحمَ، أي عمله شواء لنفسه (وانشوى واشتوى اللَّحمُ : مطاوع «شوى» وليس فيه انعكاس)، واختبز الدقيقَ، أي جعله لنفسه خبزا. وقد نسب النحاة هذه التراكيب إلى معنى الاتخاذ.[21] وفي اعتقادنا أن هذه منعكسات مرادفة لـ «خبز الدقيق لنفسه» و«شوى اللحم لنفسه». فالمستفيد هنا يلتصق بالفعل ثم يربط بالدور المنزوع، كما يربط ضمير النفس إلى الدور الفاعل في هذه الأمثلة. ونمثل لبنية

21) انظر **شرح الشافية**، ج. 1، ص. 109.

«اشتوى اللحم» كما يلي :

34)] > > > «شوى» محور > مستفيد > ^منفذ > [

2. 3. قيود على تأويل الانعكاس

ميزنا فيما سبق فعل الانعكاس اللازم عن فعل الانعكاس المتعدي، فالمتعدي هو ما يحتاج إلى مفعول، أي إلى بنية محورية يوجد فيها على الأقل دوران دلاليان صالحان للربط النحوي. أما اللازم، فإن مدخله المعجمي لا يتضمن إلا دوراً واحداً صالحاً للربط النحوي، وإن تضمن أدوارا أخرى قد تُرْبَطُ ربطاً غير مباشر أو ربطا دلاليا. وهذه التعدية أو اللزوم التركيبيين قد توازيهما تعدية أو لزوم دلاليين، على أن هذا ليس بضروري، والمقصود باللزوم الدلالي أن محلي الفعل المنعكس مربوطان (bound)، أي إنهما يحيلان على نفس الذات، بحيث يظهر الفعل من الناحية الدلالية وكأن له محل واحد، ويكون تمثيله الدلالي المنطقي كما في (35) :

35) (محمول (س) (س))

وهذا اللزوم الدلالي قد يسمى أيضا القراءة المغلقة، لأن دلالة المفعول مشدودة ضرورة إلى دلالة الفاعل. أما التعدي الدلالي، أو القراءة المفتوحة، فهي التي تمكن من فصل المحل الأول عن المحل الثاني، كما هو ممثل في (36) :

36) (محمول (س) (ص))

لنتأمل جملة مثل (37) :

37) شتم زيد نفسه أكثر من علي

فهذه الجملة تحتمل تأويلا مربوطا لضمير النفس (bound interpretation)، أي أن التركيب يكون لازماً من الناحية الدلالية، (كما في (35))، ويفسر هذا التأويل الجملة التالية :

38) شتم زيد نفسه أكثر مما شتم عمرو نفسه

فعبارة النفس في الجملة الأولى مربوطة بزيد، كما أن عبارة النفس في الجملة الثانية مربوطة بعمرو. ولنصل إلى هذا التأويل، لابد من أن تكون قراءة المنعكس مغلقة، وهناك قراءتان أخريان يحتملهما التركيب، وتوضحهما الجملتان التاليتان :

39) شتم زيد نفسه أكثر مما شتم عليا

40) شتم زيد نفسه أكثر مما شتمه علي

لنسم القراءة في (39) قراءةَ مقارَنَةِ المفعول، والقراءة في (40) قراءة مقارنة الفاعل. لنصل إلى هذه القراءات، لابد أن يكون التركيب مفتوحاً، له بنية منطقية من النوع الوارد في (36). وإلا لما أمكن أن تُفْصَلَ الإحالة على «زيد»، أي الفاعل، عن الإحالة عن «النفس»، أي المفعول. فهاتان القراءتان تتطلبان أن يكون الفاعل والمفعول في الجملة الدامجة مستقلين إلى حدّ عن بعضهما بعضا. وهذا يوحي بأن التركيب هنا فيه أكثر من إحالة، وبالتالي فهو متعدّ دلاليا.

وإذا قارنا الجملة (37)، التي يوجد فيها انعكاس تركيبي، والتي تقبل القراءات الثلاث التي أسلفنا الحديث عنها، بتراكيب تتضمن انعكاسا صرفيا مثل (41)، فإننا لا نصل إلى نفس القراءات :

41) أ) تشجع زيد أكثر من عمرو

ب) انشغل زيد أكثر من عمرو

فهذان المثالان لا يقبلان إلا قراءة واحدة هي القراءة المربوطة. ويمكن تفسيرها بالجملتين التاليتين :

42) أ) تشجع زيد أكثر مما تشجع عمرو

ب) انشغل زيد أكثر مما انشغل عمرو

ولا يمكن أن يقبل المثالان قراءة مقارنة المفعول أو قراءة مقارنة الفاعل، كما في الجملتين التاليتين :

43) أ) تشجع زيد أكثر مما شجعه عمرو (مقارنة الفاعل)

ب) تشجع زيد أكثر مما شجع (هو) عمرا (مقارنة المفعول)

إذن المنعكس التركيبي في اللغة العربية متعد منطقياً وتركيبياً، بينما المنعكس الصرفي لازم تركيبياً ولازم منطقياً كذلك. وهذا التعالق بين التركيب والدلالة ليس حتمياً، بل هناك لغات قد يكون فيها المنعكس متعد دلالياً وغير متعد تركيبياً، أو غير متعد دلالياً ومتعد تركيبياً.[22] ويمكن تلخيص الفرق في التأويل بين المنعكس الصرفي والمنعكس التركيبي (في العربية) في التعميم التالي :

44) المنعكس الصرفي محصور في القراءة المربوطة، بينما التركيبي ليس كذلك.

وتتلخص الفروق النحوية بينهما في الوصف التالي :

45) في الانعكاس التركيبي يوجد مفعول لا يوجد في الانعكاس الصرفي.

وهناك فرق آخر بين نوعي الانعكاس، ويتعلق الأمر بالفرق في سابق (antecedent) أو مفسّر عبارة الانعكاس. فهذه العبارة متغير مربوط (bound variable) من جهة خصائصها المنطقية (كما بينا أعلاه)، وسبقها يكون ضرورة هو الفاعل في الانعكاس الصرفي، ولا يكون ضرورة هو الفاعل في الانعكاس التركيبي، بل قد يكون مفعولا. وهذه بعض الأمثلة :

46) أرى زيد عمراً نفسه على حقيقته

47) أرى زيد لعمرو نفسه

48) حدث زيد عمرا عن نفسه

فهذه الجمل يلتبس فيها تأويل عبارة النفس أو المنعكس بين الفاعل والمفعول والمفعول المنزوع بالحرف كذلك. وليس الأمر كذلك مع لاصقة الانعكاس، إذ سابق المنعكس لا يمكن أن يكون الاسم المنزوع، كما في الجملة التالية مثلا :

49) بعمرو انشغل زيد

22) مثال المنعكس المتعدي دلاليا وغير المتعدي تركيبيا المنعكس في Chichewa، والمتعدي تركيبيا لا دلاليا المنعكس zich في الهولندية و zibun في اليابانية، وغير المتعدي دلاليا ولا تركيبيا utu في الفلندية. انظر سلز، زينن وزيك (1985) Sells, Zaenen and Zec.

وللأفعـال، كمـا هو معلوم، مميزات مراقبـة (control properties) تجعل مفعولهـا أو فـاعلهـا هو الـذي يراقب فـاعل المحمول المُدمج، حسب خصـائص الفعل الرئيسي، وبالتالي يراقب المنعكس بصفة غير مباشرة. فالأفعال من طبقة «أرغم» يراقِب فيهـا المفعولُ المحمولَ المدمج، والأفعـال مثل «وعـد» يراقِب فـاعلهـا المحمولَ المـدمج، وهذه أمثلة :

50) أرغم عمرو زيدا على قتل نفسه

51) وعد عمرو زيدا بقتل نفسه

ففي الجملـة الأولى، مراقب النفس هـو «زيـد»، وفي الجملـة الثـانيـة هـو «عمرو». والحقيقـة أن معمـول الفعـل الرئيسي لا يراقب ضمير النفس مبـاشرة، وإنمـا يراقب الضمير الفـاعل في «قتل» (وهو من صنف ضم Pro، أي الضمير الـذي لا يبرز). وهـذا الضمير هو الذي يعد سابق ضمير النفس، وإنما يصير أحدُ موضوعـات الفعل الرئيسي مراقبا لضمير النفس بالتعدي (إذ يراقب ضم الذي يراقب بدوره ضمير النفس). وعليه، فإن المراقبة (control) تتفاعل مع الانعكاس لتحدِّد مراقِب ضمير النفس.[23]

وكما يتفاعل الانعكـاس مع المراقبـة، يتفـاعل كـذلـك مع قـاعـدة الحمل أو الإسناد (predication). وقد اقترح عدد من اللسانيين صيغاً مختلفة لهذه القاعـدة.[24] وما يهمنا هنا هو أن قاعـدة الإسنـاد تحول أحـد الموضوعـات إلى محمول لموضوع سابق له، فيتحول بدوره إلى «فـاعل» لهـذا المحمول، لأن إحـدى خصـائص الفـاعل الأساسية هي المراقبة (وضمنها التطـابق). ويتبين كون الرتبـة لهـا دور في تحـديـد اتجاه القاعدة من مقارنة الأمثلة التالية :

52) أ) أرى زيد لعمرو نفسه على حقيقته

ب) حَدَّثَ زيد عمرا عن نفسه

53) أ) أرى زيد نفسه لعمرو

23) للمزيد من التفصيل عن المراقبة في اللغة العربية، انظر الفاسي الفهري (1980)، (1982) و (1985 أ).

24) انظر صيغة القاعدة التي اقترحتها رتشتين في الفصل الأول، الهامش (23)، بنـاء على اقتراحـات تشومسكي (1981) ووليمز (1980).

ب) حدث زيد عن نفسه عمراً

فقد بينا أعلاه أن مراقِب الضمير في الجملتين (52) ملتبس بين «زيد» و«عمرو». أما في (53)، فالمراقِب الممكن الوحيد هو «زيد». فهذا يبرز دور السبق الخطي (linear precedence) في صياغة قاعدة الاسناد. ويمكن صياغة هذه القاعدة كما يلي :[25]

54) في سياق : ... س ص...، حيث س وص موضوعان لنفس المحمول، أسند ص إلى س

ويمكن صياغة مبدأ ربط العائد (anaphor binding) كما يلي :[26]

55) العائد يربط إلى فاعل الحمل المعجمي الذي يحتويه احتواء أدنى.

والحمل هنا يعني أي جزء من البنية المحورية لا يتضمن الفاعل. فقاعدة الإسناد يمكن أن تحوّل أحد الموضوعات إلى حمل لموضوع سابق، فيصير هذا الأخير «فاعلا» بصفة ثانوية. فالمنعكسات التركيبية يمكن أن يكون سابقها فاعلا أو غير فاعل، كما رأينا، بخلاف المنعكسات التركيبية التي لا يكون سابقها إلا فاعلا. إلا أن قاعدة الاسناد تمكن من حصر السابق في الفاعل، لأن المفعول أو المفعول المنزوع (...الخ) يصير فاعلاً بصفة ثانوية. وعلى افتراض أن الاسناد يتم بالتقارن (coindexing)، أي إسناد نفس القرينة الإحالية لكل من الموضوعين، فإن الناتج يكون هو (56 أ) بالنسبة لـ (52 أ)، و(56 ب) بالنسبة لـ (53 أ) :

56) أ) أرى زيد$_{ع}$ لعمرو$_{ي}$ نفسه$_{ع ي}$

ب) أرى زيد$_{ع}$ نفسه$_{ع}$ لعمرو$_{ي}$

ومعلوم أن الانعكاس محدود في الموضوعات، ولا يخرج عن ذلك إلى الملحقات :

57) أ) * وجدت زيدا بجانب نفسي

ب) * وجدت زيدا بجانب نفسه

25) انظر كيرسكي (1985).

26) المقصود بالاحتواء الأدنى هنا البنية التي تتضمن الحمل وموضوعاته. للتفصيل، انظر الفاسي الفهري (1985 أ).

ج) وجدت زيدا بجانبي

فضمير النفس هنا لا يمكن أن يربط إلى أحد موضوعات الفعل لأنه يوجد داخل مركب حرفي ملحق يمثل حملا مستقلا في حد ذاته، وهذا الملحق لا يمكن أن تنطبق عليه القاعدة (54).

2. 4. الانعكاس والتحكم المكوني

لقد صاغ تشومسكي (1981) مبادىء ثلاثة لضبط المتغيرات المربوطة والسياق الذي تنطبق فيه قواعد الربط. وقد اعتبر أن هذا السياق هو المقولة العاملية (governing category)، وهي باختصار المقولة التركيبية التي تحتوى احتواء أدنى العامل والمعمول، أي م. س، أو ج... الخ.[27]. ومبادىء الربط هي :

58) أ) كل عائد (anaphor) مربوط في مقولته العاملية

ب) كل ضمير (pronominal) حرّ في مقولته العاملية

ج) كل تعبير محيل (referential expression) حر

التعابير المحيلة لا تهمنا هنا (وهي الأسماء الأعلام مثل «زيد» والأسماء المعرفة مثل «الرجل»... الخ)، وكذلك لا يهمنا شأن الضمائر. وما يهمنا هو المبدأ (أ) المتعلق بالعوائد، وضمنها المنعكسات. ويصوغ تشومسكي قيودا على الربط كما يلي :

59) تربط **أ** إلى **ب** إذا وفقط إذا.

أ) كانت **أ** تتحكم مكونياً (c-command) في **ب** و

ب) **أ** مقترنة (coindexed) بـ**ب**

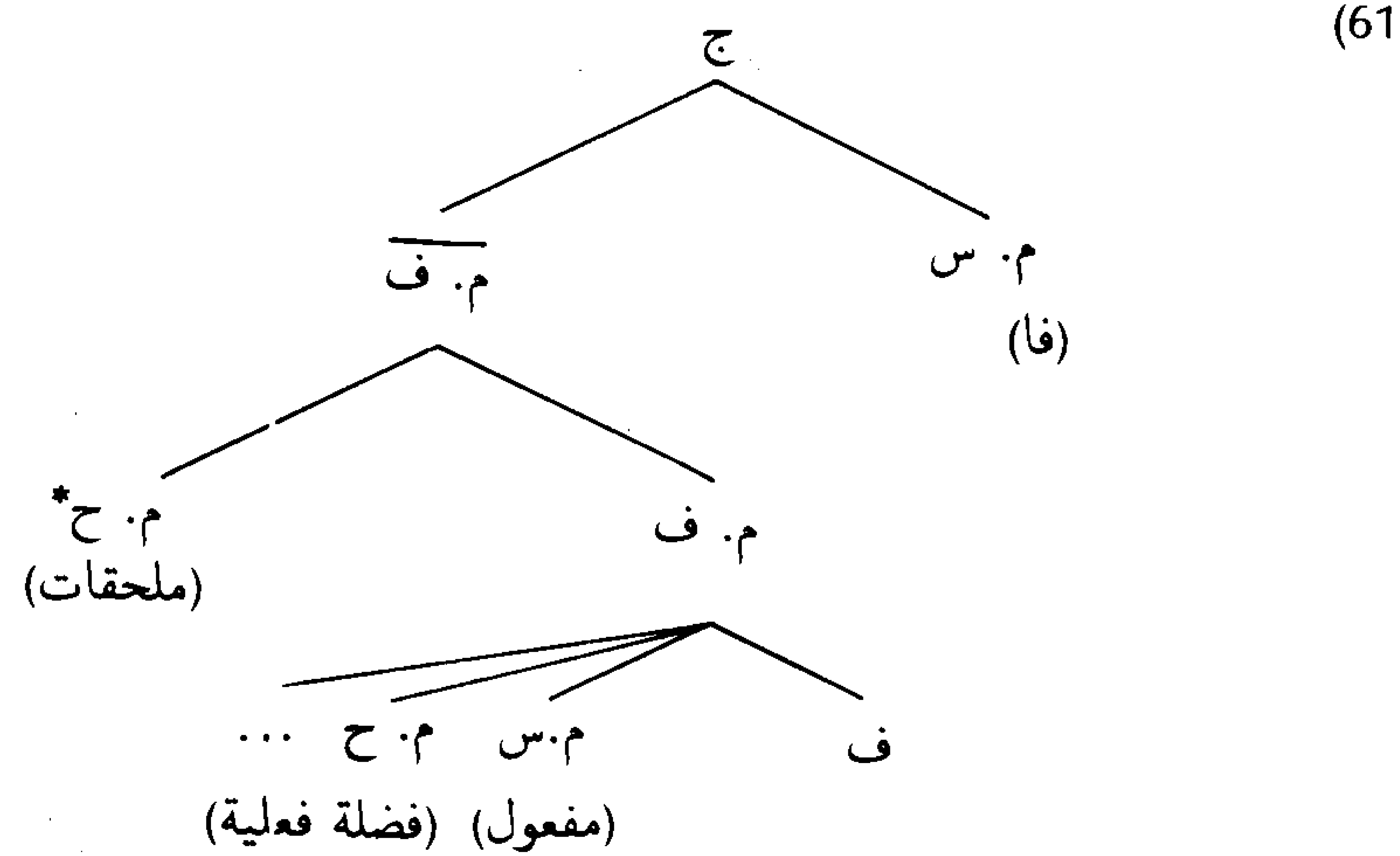
وتتعدد تعاريف التحكم المكوني عند تشومسكي وغيره. ونقدم هنا تعريف رينهارت (1976) Reinehart، وهو التعريف الذي أصبح متداولا، أو منطلقا للنقاشات :

27) نقول إن س مقولة عاملية لـ ص إذا كانت س مقولة كبرى تحتوي احتواءا أدنى ص والعامل في ص. و س هي إما م.س أو ج.

60) تتحكم أ مكونيا في ب إذا وفقط إذا كانت أول عجرة مفرّعة (branching node) تعلو أ تعلو ب، و أ لا تعلو ب.

العجرة المفرعة هي العجرة التي لها أكثر من فرع واحد. فهذا المفهوم يخلق فرقا بين الفاعل وغيره من المعمولات من جهة، ثم فرقا بين الموضوعات والملحقات. ففي التصور السائد أن الموضوعات توجد داخل المركب الفعلي، باستثناء الفاعل، والملحقات توجد خارج المركب الفعلي. فالفاعل يتحكم مكونيا في الموضوعات الفعلية وفي الملحقات، والمفعولات تتحكم مكونيا في ما يوجد داخل المركب الفعلي، كما هو مبين في الرسم التالي :

(61



(الخط فوق م. ف يمثل مستوى أعلى من المستوى الذي يتضمن الفعل وفضلاته التي يفرع إليها في المعجم. والعلامة * تمثل عددا غير محصور من الملحقات).

والقاعدة التي قدمنا للإسناد تفرق بين الفاعل والموضوعات الأخرى من جهة، وبين الموضوعات وغير الموضوعات كذلك. إلا أن الصياغة التي قدمنا تشترط أن يسبق الفاعل المحمول (في مستوى البنية المعجمية التي تنطبق فيها القاعدة) فاستعمال مفهوم السبق هنا، والذي لا يوجد ما يقابله في التحكم المكوني، يجعل

قاعدة ترتكز عليه أكفى من قاعدة لا تفعل ذلك، كما هو الشأن في المبادىء المقدمة أعلاه.

ولأن التحكم المكوني مفهوم شجري، فهذا يعني أن المركبات الاسمية يجب أن تختلف في خصائصها الربطية عن المركبات الحرفية، باعتبار أن م. س الذي يَرِد موضوعا مباشرا للفعل يمكن أن يتحكم مكونيا في الفضلات الأخرى، وبالتالي يستطيع مراقبة ضمير النفس فيها. أما م. س، الذي يوجد داخل مركب حرفي، فلا يتحكم في موضوعات أخرى، لأن م. ح الذي يعلوه يمنعه من أن يوجد في هذه العلاقة، وبالتالي لا يمكن أن يكون سابقا لضمير النفس. إلا أن هذا غير صحيح، كما هو واضح في المثال (56 ب).

إذن التعميمات والقيود الوصفية على الانعكاس تبرز أن مفهوم السبق له دور في تقييد علائق الربط، وأن قيد الفاعلية شرط في سابق المنعكس كذلك. وقد بينا في أعمال أخرى أهمية السبق في تحديد القيود على ربط الضمير.[28]

3 التفاعل والعبارات البعضية

بناء التفاعل (reciprocal) يأتي كذلك في صيغة صرفية وفي بناء تركيبي، مماثلا في ذلك بناء النفس. وللتفاعل خصائص يشترك فيها مع الانعكاس، وخصائص يختلف معه فيها. فبنية التفاعل تتضمن متغيرا مربوطا في نفس الحمل إلى أحد المحلات، كما هو الشأن في بناء النفس. وقد اعتبر تشومسكي (1981) أن each other في الانجليزية عائد (anaphor) من المحتمل أن يحلل كمتغير مربوط في الصورة المنطقية. ومن نفس المنظور، يمكن تحليل جمل مثل (56)

28) انظر الفاسي الفهري (1985 ج و د). إلا أن الفاعلية التي نحتاج إليها هنا فاعلية «منطقية» إلى جانب الفاعلية النحوية. وقد بينت عدة أعمال أن مفهوم الفاعلية الوارد في الإسناد أو الربط... الخ مفهوم منطقي، بينما هناك مفهوم آخر وارد في الربط النحوي. انظر وليمز (1980) ومرنتز (1984) وكپرسكي (1985) على سبيل المثال.

و(57) كما في (58) :[29]

56) يحب بعض الناس بعضا

57) اقتتل الناس

58) بالنسبة لكل س، ص، (س ≠ ص)، وس وص واحد من الناس، س يحب ص.

فالعبارتان البعضيتان في (56) تحتلان مكان الموضوعين اللذين يحتاج إليهما الفعل. وتشترك العبارة الثانية مع الأولى إحاليا، إذ المعنى «يحب بعض الناس بعض الناس»، ولا يمكن أن تكون البعض الثانية غير ما تُبعّضه الأولى. فهذا الوجه هو الذي يجعل تأويل أحد الموضوعات مربوطا إلى موضوع أعلى منه مرتبة في الوظيفة النحوية، أو يسبقه خطيا. وهذه بعض الأمثلة :

59) قتل بعضهم بعضا

60) قال بعضهم لبعض

61) تحدث الناس عن بعضهم بعضٍ

62) أخذ بعضهم يقول لبعض...

63) ينادي بعضَنا بعضٌ

64) الناس يهمس بعضهم في آذان بعض

65) كتب زيد وعمرو إلى بعضهما بعضٍ

66) قدموا هدايا إلى بعضهم البعض

67) يشبه الناس بعضا بعض

68) حسب الناس أن بعضهم يؤازر بعضا

69) أ) أراد الناس شتم بعضهم بعضا

ب) * أراد الناس شتم بعضٍ بعضَهم

29) المتفاعلات ليست مقصورة على التراكيب البعضية، بل هناك تراكيب أخرى مثل «ضرب الواحد الآخر». وسنقتصر هنا على التراكيب البعضية لأن المقصود هو المقارنة بين التركيب والصرف، وليست دراسة مسهبة لكل البنى التي تفيد التفاعل في اللغة العربية.

فهذه الأمثلة تبين أولا أن العبارات البعضية قد تظهر في مكان الموضوعات، كما في (59)، حيث العبارة الأولى في مكان الفاعل والثانية في مكان المفعول. وقد تظهر «بدلا»، في تحليل النحاة، أي في موقع غير موقع الموضوعات، كما في (66) أو (67) مثلا، حيث «بعضٌ» ليست فاعلا، وإنما هي بدل في تصورهم، والفاعل هو الضمير في «قدموا» أو «الناس» في (67). فالنحاة لا يكادون يتحدثون إلا عن البعضية البدلية، وقد أهملوا جوانب المشكل من ناحية الإحالة المشتركة، كما أهملوا جوانب أخرى دلالية وتركيبية سنتحدث عنها.[30]

وهناك عدة قيود على التراكيب البعضية التي تفيد التفاعل تختص بها ولا تشاركها إياها العبارات البعضية العادية ولا المنعكسات. فمن الواضح أن المتفاعلات البعضية تختلف عن العبارات البعضية العادية (مثل «جاء بعض الناس») بكونها تتضمن عبارتين بعضيتين على الأقل، وهناك قيود على العبارة السابقة والعبارة اللاحقة أو المربوطة يجب تحديدها. فالبعض يدخل إما على ضمير، كما في «بعضهم» في (59)، أو على المركب الاسمي العادي، كما في فاعل (56)، أو يظل «عاريا» كما في «بعضا» أو «لبعض» في (59) أو (60) على التوالي. وأنت تلاحظ أن واحدة من العبارتين فقط، على الأكثر، يمكن أن يكون فيها البعض متصلا بالضمير أو الاسم، ولا يمكن أن تكون كلتاهما متصلتين، إلا إذا لم يقصد التفاعل، كما في (70) :

70) أ) ضرب بعضُ الناس بعضَ الناس

ب) ضرب بعضُهم بعضَهم

وهو خلاف أن تكون كلتاهما عاريتين، كما في (71)، فهذه الجملة تفيد التفاعل كغيرها من الجمل :

71) سأل بعض بعضا

30) للحديث عن البعضية في إطار البدلية، انظر على سبيل المثال **كتاب** سيبويه، ج.1، ص.150 ـ 159. ومعلوم أن النحاة استقبحوا أن تدخل الألف واللام عليها، خلافا لما يوجد في اللغة الحالية.

وأحد القيود على توارد العبارتين هو القيد التالي :

72) يجب أن تسبق العبارة البعضية الموصولة (خطيا) العبارة العارية.

وهذه أمثلة تزكي هذا التعميم الوصفي :

73) أ) قال بعضهم لبعض

ب) * قال بعض لبعضهم

ج) * قال لبعض بعضهم

د) * قالوا بعض لبعضهم

هـ) * تحدث الناس إلى بعض بعضهم

أما العبارات العارية، فينطبق عليها التعميم التالي :

74) في العبارات البعضية العارية، تسبق العبارة التي لها أعلى وظيفة العبارة التي لها وظيفة أدنى.

وهذه أمثلة :

74) أ) قال بعض لبعض

ب) * قال لبعض بعض

ج) تحدث الناس بعض إلى بعض

د) تحدث الناس إلى بعض بعض

هـ) ضرب بعض بعضا

و) *ضرب بعضا بعض

فعلى فرض أن هذين القيدين على الرتبة في التراكيب البعضية قائمان، كيف نفسرهما ؟ لنبدأ بالقيد (72)، وهو قيد على البنى التي تتضمن عبارة بعضية موصولة. نعتبر أن التراكيب البعضية فيها تسوير، وأن ما يميزها هو أن حيز السور الأول (quantifier scope) هو عينه حيز السور الموجود في العبارة الثانية (أو قل المتغير المربوط في العبارة الأولى هو عين المتغير المربوط في العبارة الثانية). والمتغير الأول معين، والمتغير الثاني مبهم. وإذا لم يكن كذلك، فإن تغيير الرتبة

ضروري، حتى يُجْعَل المتغير المعين سابقا للمتغير المبهم. فالسابق (antecedent) إذن هو المتغير المعين، والعائد (anaphor) هو المتغير المبهم.(31)

أما في التراكيب البعضية العارية، فإن المركب الأول يتضمن سابقا مبهما، والمركب الثاني يتضمن عائدا مبهما كذلك. وقد لا نحتاج إلى صياغة قيد على البعضية مثل القيد (74)، لأن قواعد الربط الدلالي والنحوي والتراتب الذي تنطبق فيه يمكن من ربط الفاعل أولا، ثم المفعول، ثم المربوطات الأخرى مثل الملحقات... الخ. إلا أننا نحتاج إلى مزيد من البحث لتحديد إمكان توحيد القيدين (72) و(74)، أو على الأصح استخلاصهما من مبادىء عامة للربط كقيد السبق الوظيفي (f-precedence) الذي دافعنا عنه بخصوص ربط الضمائر «العادية»، والذي يوحد السبق الخطي (linear precedence) والسبق في الرتبة الأصلية (أو الوظيفة).(32)

31) نفترض أن ضم Pro، أي الضمير غير المحقق، هو المتغير الذي يقع عليه التسوير، وأن هذا الضمير مراقب بالضرورة في السياق الذي نحدده. عن خصائص ضم، انظر الفاسي الفهري (1985 أ).

32) انظر الفاسي الفهري(1985 ج و د). فبعد أن بينا أن الربط الإحالي في اللغة العربية يحتاج إلى مفهوم السبق وأن التحكم المكوني لا يمكن من التفريق بين الجمل التالية (الجمل هنا لاحنة في قراءة الاشتراك الإحالي) :

أ) شكا الولدَ أبوه

ب) * شكا أبوه الولدَ

ج) دخل الدار صاحبُها

هـ) * تحبه أم زيد

د) أم زيد تحبه

و) * وجدت جارَه عند زيد

ز) وجدت عند زيد جاره

وبعد أن استخلصنا أن التعميم الذي يتحكم في ربط الضمائر هو التالي :

ح) سابق الضمير يجب أن يسبقه إما خطيا أو في البنية الأصلية

صغنا مفهوما للسبق الوظيفي كما يلي :

ط) تسبق بنية وظيفية ف بنية وظيفية ف' إذا وفقط إذا كانت الصورة المعكوسة لـ ف تسبق مكونيا الصورة المعكوسة لـ ف'.

وتسبق الصورة المعكوسة ع الصورة المعكوسة ع' مكونيا إذا وفقط إذا كان بالنسبة لكل ك،ك' (ك و ك' مكونين في البنية المكونية)، حيث ك تنتمي إلى الصورة المعكوسة ع، و ك' تنتمي إلى الصورة المعكوسة ع' ك يسبق مكونيا ك'.

فباستعمال مفهوم السبق الوظيفي المصوغ في ط يمكن تعويض التعميم ح) بالقيد التالي :

ي) الضمائر لا يمكن أن تسبق وظيفيا مفسراتها.

وعلى كل، فإن القيود على المتفاعلات وميدانها ليست عينها تلك التي تنطبق على المنعكسات، خلافا لما يوحي به كلام تشومسكي (1981) و(1982)، إذ يجعل ميدان الربط في الحالتين هو المقولة العاملية، لأنه يجعل المتفاعلات والمنعكسات عوائد لها نفس الميدان الربطي. وهذا زعم لا يقوم في العربية، إذ المنعكس لا يكون، مثلا، إلا ضمن الموضوعات، كما أسلفنا والمتفاعل قد يكون ضمن الملحقات، كما في (64). ومع ذلك، فالمتفاعل لا يسمح بأن يكون مراقبه مفصولا عنه بسلاسل غير مضبوطة، كما في الجملة التالية :[33]

75) * بعض الناس قادر على أن ينتقد بعضا

فهذه القيود التي تتنوع لضبط المتفاعلات التركيبية لا تنطبق طبعا على التفاعل الصرفي الذي مثلنا له في (57) بصيغة «افتعل»، ونمثل له بـ«تفاعل» هنا :

76) تشاتم القوم

فاللاصقة [ت] في «افتعل» و«تفاعل» لها نفس الدور الذي تقوم به أساسا في الانعكاس أو المطاوعة، وهو نزع أحد الأدوار حتى لا يُحْتَاج إلى ربطه نحويا. إلا أن بنية التفاعل تتصل ببنية الانعكاس (وتختلف عن بنية المطاوعة) في كون دورين دلاليين للمحمول يشتركان في نفس الإحالة.

4 ـ خاتمة

ليس من المصادفة أن تجتمع في هذا الفصل دراسة المطاوع والمنعكس والمتفاعل. فهذه البنى لها ما يوحد بينها صرفيا، إذ تشترك في اللاصقتين [ن] و[ت]، وتركيبيا، إذ تقوم اللاصقة أساسا بنزع أحد الحدود. وهناك اتصال بين

33) في تحديد بعض الفروق بين المنعكسات والمتفاعلات في الانجليزية، انظر ليبو (Lebeaux (1983.

المنعكس والمتفاعل، كما بينا، من جهة أن فيهما اشتراكا إحاليا لدورين دلاليين بالضرورة وقد بينا ما يوحد المنعكس التركيبي والمنعكس الصرفي، وما يفصلهما، وقمنا بتحليل مماثل للمتفاعلات. وقد أوضحنا أنواع المطاوعة وحللنا كل نوع منها بالنظر إلى الفعل المتعدي المقابل (أو السببي). وإذا كنا بحاجة إلى دراسات أكثر تفصيلا وتدقيقا في المادة، فإننا مع ذلك استطعنا أن نخلص إلى عدد من النتائج في كل بناء على حدة، سواء تعلق الأمر بالتعميمات الوصفية التي بدت لنا واردة في اللغة العربية، أو الجوانب النظرية التي نريد استخلاص هذه التعميمات منها.

التعدية ومسائل متصلة بها

1 ـ التعدية عند النحاة

التعدي في أصل اللغة التجاوز، والمتعدي$_1$ من الأفعال عند النحاة ما جاوز فاعلَه (أو ما يُنَزَّلُ منزلته) إلى غيره من المعمولات أو المحلات. فالتعدي في معناه الواسع يعني، فيما يعنيه، تعدي **كل** فعل إلى المفاعيل الأربعة التي اعتبروا أن كل فعل يعمل فيها، وهي المصدر وظرف المكان وظرف الزمان والحال.[1]

ولما حصروا المتعدي في الفعل الذي «يفتقر وجوده إلى محل غير الفاعل»، أو في «ما أنبأ لفظه عن حلوله في حيز غير الفاعل» من الأحياز الأخرى والمحلات، **جعلوا الأفعال متعدية$_2$** بدون سبب، كما في (1)، أو بأسباب حصروها في همزة «أفعل»، والتضعيف في فَعَّلَ، وحروف التعدية كما في (2) و(3) :

1) أ) ضرب زيد عمرا

ب) ظننت زيدا قائما

2) أ) أخرجت زيدا

ب) فرَّحته

3) أ) مررت بزيد

1) يقول ابن يعيش في هذا الصدد : «...الفعل الذي لا يتعدى الفاعل والذي يتعداه جميعا يشتركان في التعدي إلى المفاعيل الأربعة وهي المصدر والظرف من الزمان والظرف من المكان والحال». انظر **شرح المفصل**. ج.7. ص.68.

ب) نزلت على عمرو
ولم يقصروا التعدية في هذا الباب على حرف دون آخر.

وقد صنفوا الأفعال إلى متعدية إلى مفعول، أو إلى مفعولين، أو إلى ثلاثة مفعولين، وجعلوا غير هذه الأفعال لازمة غير متجاوزة لفاعلها إلى محَل آخر، وإن كانت متعدية$_1$ بالمعنى الأول.

ثم ضيقوا في مجال التعدية، فحصروا المحل الذي يفتقر إليه الفعل المتعدي في المفعول به. وحدُّوا المفعول به بأنه ما وقع به الفعل، أو ما لاقى شيئا **يؤثر فيه**،[2] و«...يحسن أن يقع في جواب بمن فعلت فيقال فعلت بفلان».[3] يقول ابن السراج : «واعلم أن هذا إنما قيل له مفعول به، لأنه لما قال القائل : ضرب، وقتل، قيل له : هذا الفعل بمن وقع ؟ فقال : بزيد أو بعمرو. فهذا إنما يكون في المتعدي نحو ما ذكرنا، ولا يقال فيما لا يتعدى نحو : قام، وقعد، لا يقال هذا القيام بمن وقع ؟ ولا هذا القعود بمن حل، إنما يقال : متى كان هذا القيام ؟ وفي أي وقت وأين كان ؟ وفي أي موضع ؟ والمكان والزمان لا يخلو فعل منهما متعديا كان أو غير متعد. فمتى وجدت فعلا حقه أن يكون غير متعد بالصفة التي ذكرت لك، ووجدت العرب قد عدّته، فاعلم أن ذلك اتساع في اللغة واستخفاف، وأن الأصل فيه أن يكون متعديا بحرف جر، وإنما حذفوه استخفافا نحو ما ذكرت لك من ذهبت الشامَ ودخلت البيت».[4]

ويقول المبرد في نفس الاتجاه : «فإذا قلت ، ضربت زيداً ، أو علمت عمرا ، فأنت لم تفعل زيدا ولا عمرا، وإنما فعلت الضرب والكلام، فأوقعت الضرب بزيد، وأوصلت الكلام إلى عمرو، فزيد وعمرو مفعول بهما، لأنك فعلت فعلا أوقعته بهما، وأوصلته إليهما [...] لو قلت : هدمت الدار، وبنيت الدار، لكانت مفعولة بمنزلة زيد، لأنك فعلت فعلا أوصلته إليهما».[5]

2) **أصول** ابن السراج، ج. 1، ص. 169.
3) ابن يعيش، ن.م.، ص. 62.
4) ن.م.، ص. 171.
5) **المقتضب**، ج. 4، ص. 299.

ويقول صاحب شرح المفصل : «الفعل المتعدي إنما جيء به للحديث عن الفاعل والمفعول، فهو حديث عن الفاعل بأن الفعل صدر منه، وعن المفعول بأن الفعل وقع به».(6)

فالتعدي$_1$ هنا ينحصر في العلاقة بين الفعل والمفسول الذي وقع عليه، أو وَصَلَ إليه، أو أثر فيه، ولا يدخل ضمن هذه المفعولات مفعولي «ظننت» أو المفعول الأول لـ«منح» و «أعطى»... الخ، وإن كانت كل هذه مفعيل بالمعنى الثاني.

وهناك معنى آخر للتعدية$_4$ محصور في التعدية السببية، أي تعدية الفعل بواسطة إلى فاعل صيرته مفعولا، مثل «أذهبت زيدا» (من «ذهب زيد» وفَرَّحته من «فرح زيد» وخرجت به من «خرج»). ولا يصلح لأداء هذا المعنى من الحروف إلا الباء. «فباء التعدية هي القائمة مقام الهمزة لإيصال معنى الفعل اللازم إلى المفعول به. نحو (فذهب بنورهم)، و (لذهب بسمعهم). وقد وردت مع المتعدي الفاعل، فتصيره مفعولا، ليشمل المتعدي واللازم».(7)

نلاحظ، إذن، أن تصور النحاة للتعدي جاء متعدد الأبعاد ومتنوع الأهداف.

فالتعدي$_1$ فصل بين طبقتين من المعمولات :

أ) المعمول الذي يُبنى عليه الفعل ، أو يُسند إليه ، وهو الفاعل أو ما يقوم مقامه، كالمفعول الذي لم يُسمَّ فاعله. وهذا المعمول اعتبر سيبويه أن الفعل لا يتعدى إليه. فلو قصرت التركيب عليه وفرغت الفعل له كان الفعل لازماً لا متعديا$_1$. ومن أجل هذا كان كلام سيبويه عن «الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول» و «المفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل ولم يتعده فعله إلى مفعول». وقد جعل كليهما سواء «يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل، لأنك لم تشغل الفعل بغيره وفرغته له». وجدير بالذكر أنه لم يفرق بين الفعل المبني للمعلوم والفعل المبني للمجهول في تحديد التعدية واللزوم، فالتعدية جاءت عنده بالنظر إلى «السطح»

6) ن. م.، ج. 7، ص. 77.

7) **الجنى الداني** للمرادي، ص. 37.

بتعبير حديث، ولم تكن تنصب على العمق. وتحديدها يعتمد التركيب، ولا يعتمد ما قد ينسب من خصائص معجمية إلى الفعل. وهكذا تكون الأفعال في (4) لازمة، بينما الأفعال في (5) متعدية :

4) أ) قُتِلَ زيد

ب) قَتَلَ زيد

5) أ) قتل زيد عمرا

ب) كُسِيَ زيد جبة

ج) جاء عمرو بزيد

د) جيء بزيد

وفي مقابل هذا، يتحدث سيبويه عن الفاعل الذي تعداه فعله إلى مفعول، أو مفعولين، أو ثلاثة مفعولين.[8]

ب) المعمولات الأخرى ، وهي التي تدخل في قياس التعدية ، سواء تعلق الأمر بالمفاعيل الأربعة، أو بالمفاعيل في التعدي$_2$ أو التعدي$_3$ أو التعدي$_4$. ومقياس الفصل بين الطبقة أ) والطبقة ب) إعرابي عاملي، كما هو واضح من كلام المبرد : «اعلم أنه لا ينتصب شيء إلا على أنه مفعول، أو مشبه بالمفعول في لفظ أو معنى».[9]

ولا نكاد نجد نظيرا للتعدية بهذا المعنى في الدراسات اللسانية الحديثة، وإن كان هذا المفهوم يلتقي مع مفاهيم أخرى من بعض الوجوه.[10]

8) **الكتاب**، ج. 1، ص. 33.

9) ن. م.

10) لعل الأقرب إلى هذا التصور للتعدية تصور هاليداي لها. ففي رأيه أن التعدية هي التعبير اللغوي عن الأحداث والمشاركين فيها (participants)، وظروف حدوثها توسعا. وهي أيضا التمثيل باللغة للأحداث والمشاركين فيها، والخصائص الظرفية التي ترتبط بها. إلا أن هاليداي، كما هو واضح من هذين التعريفين لا يفصل الفاعل عن باقي الوظائف، بخلاف النحاة.

ويختلف مفهوم التعدية$_1$ عند النحاة عن مفهوم البنية المحورية (thematic structure) أو البنية الموضوعية المحمولية (predicate argument structure) أو مفهوم بنية المتكافئات أو التكافؤ (valency). فهذه المفاهيم التي نجدها عند تشومسكي مثلا وبريزنن وطينيير Tesnière أو عند المنتصرين لنحو التبعية

والتعدي$_2$ ضَيَّقَ في طبقة المفعولات، فحصرها في الفضلات **المُفَرَّع** إليها. ومعلوم أن هذه الفضلات مميزة للأفعال، بخلاف الفضلات المذكورة في التعدي$_1$، فإن الأفعال لا يختص بها بعضها عن بعض. فهذا التعدي يستوي فيه «مررت بزيد» و «ضربت زيدا» و«ظننت زيدا قائماً»، حيث اعتبروا «قائما» مفعولا ثانيا يتعدى إليه فعل الفاعل، وهذا التعدي ليس ما نحتاج إليه أيضا فيما نرومه من تحديد لظاهرة التعدية.[11] وأما التعدية$_3$، فسنعود إلى مناقشتها في فقرة لاحقة، وسنقارنها بمفهوم التعدية الذي نتبناه، والذي طبقناه في الفصول السابقة. ومفهوم التعدية الذي نتبناه مخالف للتعاريف السابقة جميعها، ولكنه يستفيد من بعض وجوهها.

2 ـ التعدية والبنية المحورية

التعدية، كما بينا في الفصول السابقة، هي تجاوز الفعل فِعْلَه إلى مفعول في التركيب. فبنية التعدية تتضمن محلين على الأقل، الأول فاعل والثاني مفعول، وهذه التعدية نسميها بالتعدية الأحادية (monotransivity). وقد تتضمن ثلاثة محلات، فتكون تعدية ثنائية (ditransitivity). والمفعولات محصورة في المركبات الاسمية، ولا تتعداها إلى المركبات الوصفية أو المركبات الحرفية. فيدخل في طبقة

= (Dependency Grammar) لا تخص إلا المحلات التي ترتبط عادة بالحمل النووي، وتخرج الملحقات adjuncts). وإضافة إلى هذا، لا تخرج هذه التحاليل الفاعل من البنية المحورية، إلا تشومسكي (194) الذي يحصر البنية المحورية التي يحتاج إليها الفعل في المعجم في الأدوار «الداخلية»، أي أدوار الفضلات، دون دور الفاعل.

والحقيقة أن ما يقابل التعدية بهذا المعنى هو العاملية (government) عند تشومسكي (1981). ففي تصور تشومسكي أن الفعل يعمل في كل الفضلات، باستثناء الفاعل الذي تعمل فيه الصُرفة (inflection). ومع ذلك يظل هناك اختلاف في كثير من المسائل، ضمنها أن العمل مفهوم شجري عند تشومسكي، وضمنها أن الفعل المبني للمجهول لا يسند إعرابا... الخ (للتفاصيل، (انظر الفاسي الفهري (1985 أ) وتشومسكي (ن. م.)).

11) ذكر بعض النحاة أن ضابط التعدية إلى المفعول به أن يتصل بالفعل ضمير كهاء المفعولية، تعود على اسم سابق غير ظرف وغير مصدر. فلا تقول مثلا : الغرفة قعدتها، وإنما تقول قعدت فيها (وإن قلت : القعودُ قعدته). انظر ابن عقيل، **شرح الألفية**، ج 1، ص 533 وما بعدها. وذكروا كذلك ضابطا إمكان صياغة اسم مفعول تام من الفعل الذي يراد تعديته، بدون حرف. وهذان الضابطان ليسا بشيء، لأنهم ادعوا أن «دخل» فعل لازم، ومع ذلك تقول : الدار دخلتها، والدار مدخولة، فتحتمل الضمير والبناء للمفعول. في انتقاد هذين الضابطين، انظر أيضا عباس حسن، **النحو الوافي**، ج 2، ص 147.

المفعولات مفعول «ضربت زيدا» ومفعولي «اعطى زيد عمرا هدية» والمفعول الأول في «ظننت زيدا قويا»، والمفعولين الأول والثاني في «أريت زيدا الشمس قمرا»، ويخرج عنها «قويا» و «قمرا» فيما سبق (وقد اعتبرنا هذه المركبات فضلات حملية في أبحاثنا السابقة)،[12] ويخرج عنها كذلك المركب الحرفي في مثل «ظننت زيدا في الدار»... الخ. على أن هذه المركبات الاسمية قد تكون من المرتبة الأولى (first order nominal)، أو من مراتب أخرى.[13] والتعدية واللزوم يختلفان باختلاف المستوى الذي يحددان فيه. فهناك تعدية أصلية وتعدية بالنقل، ولزوم أصلي ولزوم بالنقل (أو تلزيم detransitivisation). فقد يكون الفعل لازما ولكنه ينقل إلى التعدي بواسطة (كخرّج وأخرج)، وقد يكون متعديا ويُنْزَعُ أحد أدواره أو يترك فيصير لازما. وليس الحرف وسيلة لنقل الفعل من اللزوم إلى التعدي، كما أن الحرف لا يجعل الفعل متعديا بصفة ملازمة، وذلك لأن الفعل الداخل على الحرف لا يتصرف تصرف المتعدي في بناء الفعل لما لم يسم من فعل به، كما سنرى. وسنحدد موقفنا من مسألة الوقوع بالمفعول وتأثره به كعنصر من عناصر تعريف التعدية. إلا أننا سنقوم أولا بتقديم نماذج عن التعدية إلى الأدوار المختلفة، محاولة منا حصر التعدية من الناحية الدلالية، قبل أن نعود إلى الحديث عن خصائصها التركيبية والصرفية والمعجمية.

فالمفعولات تحدّد ضمن طبقة المحلات أو الأدوار الواردة في البنية المحورية من بين الأدوار التي يمكن ربطها نحويا بالمحمول، باستثناء أعلى محل، أي المحل الذي يربط إلى الفاعل. ومعلوم أن النقل إلى التعدية أو إلى اللزوم يتم بزيادة دور دلالي أو طرحه من مجموعة الأدوار التي تربط نحويا في بنية معينة، حسب طريقة التأليف والربط التي تمليها خصائص المدخل.

12) انظر الفاسي الفهري (1982) و(1985 أ).

13) الأسماء من المرتبة الأولى تدل على الذوات المادية الحسية. انظر لاينز (1977) Lyons وكذلك أسفله.

وما نقوله هنا عن الأفعال ينطبق بنفس الكيفية على المصدر والمشتقات.[14] وهدفنا أن نحدد أولا البنى المحورية للأفعال أو المشتقات الواردة في اللغة العربية وأن نستخلص منها ما يمكن استخلاصه من ضوابط للوحدات المعجمية العربية (الممكنة)، وما يمكن استخلاصه بالنسبة لبُنى المفردات في أية لغة من اللغات.

2. 1. التعدي إلى المكان

أسلفنا أن المكان أسفل دور في سلمية الأدوار التي دافعنا عنها. وعليه، فهو يرد ضمن الحمل النووي لبعض الأفعال، فيكون مفعولا أو فاعلا بحسب عدد الأدوار المعبر عنها. فمن أمثلة المكان الذي يتعدى إليه الفعل فيرد مفعولا ما يلي :

6) أ) بلغت الدار
ب) صعدت المنبر
ج) نزلت الوادي
د) سكنت الحي
هـ) سلكت الطريق

فهذه الأفعال مما يتعدى إلى المكان. وزعم سيبويه أن المكان من المعمولات التي يتعدى إليها كل فعل، وخَرَّج التعدية في «دخل» مثلا على المعنى الأول، لأن الفعل يتعدى إلى ما كان«... اسما للمكان أو إلى المكان، لأنه إذا قال ذهب أو قعد، فقد علم أن للحدث مكانا [...] قال بعضهم ذهب الشام، يشبهه بالمبهم، إذ كان مكانا يقع عليه المكان والمذهب. وهذا شاذ [...] ومثل ذهب الشام : دخل البيت...»[15]

14) لا نجد النحاة يتحدثون عن تعدية المشتقات أو المصدر، وإن تحدثوا عن عملها، وهذان المفهومان، وإن اتصلا، إلا أنهما يظلان مختلفين.

15) **الكتاب**، ج. 1، ص. 36.

وذهب ابن السراج في **الأصول** مذهب سيبويه إذ يقول : «وقد اختلف النحويون في «دخلت البيت» هل هو متعد أو غير متعد، وإنما التبس عليهم ذلك لاستعمال العرب له بغير حرف في كثير من المواضع. وهو عندي غير متعد...» واستدل لذلك بأن مثله وخلافه غير متعديين : «ودخلت مثل غرت إذا أتيت الغور. فإن وجب أن يكون دخلت متعديا وجب أن يتعدى غرت. ودليل آخر، أنك لا ترى فعلا من الأفعال يكون متعديا إلا كان مضاده متعديا، وإن كان غير متعد كان مضاده غير متعد، فمن ذلك : تحرك وسكن، فتحرك غيرمتعد، وسكن غير متعد، وابيض واسود كلاهما غير متعد، وخرج ضد دخل، وخرج غيرمتعد فواجب أن يكون دخل غير متعد...».[16]

ودليل النظير أو المثل غير قائم. ألا ترى أن «بلغ المكان» و «وصل إليه» بمعنى واحد، إلا أن «بلغ» تتعدى إلى مفعول بينما «وصل» لا تتعدى إلا بالحرف، وقد تأتي «وصل» بدون فضلة، وليس الأمر كذلك في «بلغ». تقول :

(7) وصلت

ولا تقول :

(8) * بلغت

وتقول : نزع الشيءَ من الرجل وانتزعه منه، وسلبه منه واستلبه منه بمعنى. إلا أن «سلب» تتعدى إلى مفعولين، وكذلك «استلب»، ولا تتعدى «نزع» وانتزع إلى الثاني بغير حرف :

9) أ) سلبه ماله

ب) سلب ماله منه

ج) * نزعه ماله

د) نزع ماله منه

فحجة المثل، وإن بدت محتملة وذكية، إلا أنها مخالفة للمعطيات.

16) **الأصول**، ن. م.

ويجري على حجة الضد أو الخلاف أو النقيض ما جرى على حجة المثل. «فمنحت الرجل الكتاب» ضد «أخذته منه»، ومع ذلك فإن «أخذ» لا تتعدى إلى الثاني بغير حرف. و «باع» ضد «اشترى»، و «باع» تتعدى إلى مفعولين، وليس الأمر كذلك في «اشترى»:

10) أ) بعته الكتاب

ب) اشتريت الكتاب منه

ج) * اشتريته الكتاب

وقد استبعد سيبويه وابن السراج وآخرون أن يكون المكان مفعولا به بحجة أن المكان لا يخلو منه أي فعل، متعديا كان أو غير متعد، ولذلك خرجوا «دخلت البيت» على الاتساع والاستخفاف، وسووا بينه وبين «ذهبت الشام». والواقع أن «ذهب» لم ترد إلا بالحرف، فيما نعلم، وأن حكم «ذهبت» غير حكم «بلغ» و«نزل»... الخ.

وقد خالف سيبويه والجماعةَ في ذلك أبو الحسن الأخفش وعمر الجرمي وأبو العباس المبرد، فاحتجوا باطراد التعدي فيه بغير حرف، حتى لم يقبح ذلك في الكلام، ولم يقصر على ضرورة.[17] ولهذا جاء تصرفهم في دخلت تصرف المتعدي لقوة الحذف وكثرة استعماله بغير حرف. فقالوا في ما لم يسم فاعله «دُخِلت داره» كما قالوا «ضُرِبت جاريته»، وقالوا «أُدْخِلَ القَبْرُ زيدا» كما قالوا «أُعْطِيَ دِرْهَمٌ زيدا»، أقاموا المكان المفعول مُقام الفاعل،[18] وتركوا المفعول الأول.

ومن الحجج عندهم على أن «دخل» من قبيل الأفعال اللازمة، ولا يتعدى إلا بحرف، أن مصدره يأتي على «فُعول»، و «فعول» في الغالب إنما يأتي من اللازم نحو القعود والجلوس.[19] وهذه ليست بحجة، لأن الفعل قد يكون لازما وينقل إلى متعد، ومع هذا يحتفظ بمصدره.

17) **المقتضب**، ج. 4، ص. 60.

18) ن. م.، ص. 59.

19) **شرح المفصل**، ج. 7، ص. 63.

أضف إلى هذا أن من الأفعال ما تعدى إلى المكان أصلا مثل «ركب»، ولا نعلم أحدا شكك في تعديه في جمل مثل (15)، مع أن المصدر منه «فُعول» :

11) أ) ركب الدابة

ب) ركب السفينة

ج) ركب (وارتكب) الذنب

وكل هذه أمكنة. ونظير «ركب» «علا» في قولنا «علا فلان الجبل» و «علا به» تدخل عليه باء التعدية، ومصدره العلو. ونظير «صعد الجبل» (وصعد إليه) «رقي الجبل» (ورقي إليه وفيه)، وغير هذا كثير.

وعلى كل، فالمكان، في تصورنا، يكون مفعولا، كما هو الشأن في الأمثلة التي أوردنا، وإن كان الفعل غير واقع به. وقد يكون المكان منزوعا في الأصل، كما في الأمثلة التالية :

12) أ) نزلت إلى الوادي

ب) صعدت إلى المنبر

ج) سكنت في الدار

د) سلكت في الطريق

فالبنية المحورية للتركيب (6ج) مثلا هي (13أ)، وبنية (12أ) هي (13ب). ويمكن توحيد بنية الفعل التركيبية في (14) :

13) أ) [< «نزل» مكان > محور]

ب) [< «نزل» ^ مكان > محور]

14) [< «نزل» (^) مكان > محور]

وقد يرد المكان فاعلا لما لم يسم من فعل به، مما يدل على أنه مفعول، وليس منقولا إلى ذلك بنزع الحرف. وقد يكون المكان فاعلا إذا نزعت الأدوار

التي تعلوه في السلمية، وتمت «ترقيته»، كما في بعض تراكيب المطاوعة :

15) أ) أثر الكلام في زيد

ب) تأثر زيد بالكلام

فالبنية المحورية للجملة الأولى تتضمن علة مربوطة إلى وظيفة الفاعل، ومكانا منزوعا مربوطا إلى الحمل بالحرف. أما الجملة الثانية، فالفاعل فيها هو المكان، والمنفذ منزوع بالحرف. ويوضح هذا البنيتان التاليتان :

16) أ) [> ف^مكان < علة]

ب) [> ف^مكان <^علة]

ولأن المكان أسفل الأدوار، فلا يمكن أن يصير فاعلا إلا إذا كانت جميع الأدوار الأخرى منزوعة. وعليه، لا يمكن أن يتبعه دور مفعول. وقد يبدو أن في معطيات العربية ما يخالف هذا، ويشكك في السلمية المقترحة، كما في المثال التالي :

17) اشتعل الرأس شيبا

فـ«الرأس» هنا مكان والمنصوب محور، والتقدير : اشتعل الشيب في الرأس، إلا أن المكان فاعل، والمحور منزوع.

وقد توصل الخليل إلى تحليل يلتقي في جوهره مع هذا التحليل، حين تحدث عن «النصب الذي فاعله مفعول ومفعوله فاعل»، وخرج عليه «وقد بلغني الكبر»، حيث اعتبر أن الحدثان للمخلوق لا للكبر. وخرج عليه كذلك الآية «واشتعل الرأس شيبا» (الآية الرابعة من سورة مريم). وعندي أن «الياء في «بلغني» هدف، و «الكبر» محور، كما أن «الرأس» مكان و«الشيب» محور. فوجب أن يكون الهدف هنا منزوعا بالنصب، وكذلك المحور منزوع.

2. 2. التعدي إلى المحور

المحور هو الدور الذي يكون موضع حركة، حسية كانت أو مجردة. وقد يكون المحور مربوطا بالحمل، فيكون فاعلا أو مفعولا، كما في الأمثلة التالية :

18) أ) بلغ السيل الزبى
ب) ذهب الرجل إلى فاس

19) أ) أخذت الكتاب
ب) تزوج امرأة خبيثة
ج) أعطيت زيدا الثوب
د) كسوت زيدا الثوب
هـ) أبلغته الخبر

فالسيل محور، ولا دور يعلوه، والزبى مكان، والرجل في (18 ب) محور، كما أن الثوب في (19 ج) و (19 د) محور، والمرأة والخبر في (19 ب) و (19 هـ) كذلك.

وقد ذكر القدماء أن باء التعدية تقوم مقام همزة «أفعل» في إيصال معنى الفعل اللازم إلى المفعول به (في المعنى)، على غرار ما ورد من تعدية بحرف الباء في آيتين من سورة البقرة (17 و 20) : «ذهب الله بنورهم» و «لذهب بسمعهم». وهو نظير «أذهب الله نورهم» و «أذهب سمعهم». فالله منفذ في الحالتين، والنور والسمع محور في الحالتين (إذ هو فاعل الذهاب في المعنى). إلا أن المحور منزوع بالباء في الحالة الأولى، ومربوط إلى الحمل نحويا في الحالة الثانية، إذ هو مفعول منصوب. ويمكن التمثيل لكل من «ذهب بنورهم» و «اذهب نورهم» بالبنيتين المحوريتين التاليتين :

20) أ) [< «ذهب» ^محور > منفذ]
ب) [< «ذهب» محور > منفذ]

وهناك مسألة تتصل بالفرق بين التعدية بالهمزة والتعدية بالباء لابد من الإشارة إليها. فقد ذكر ابن الحاجب أن «الذي يغير الباء معناه يجب فيه عند المبرد مصاحبة الفاعل للمفعول به لأن الباء المعدية عنده بمعنى مع. وقال سيبويه «الباء في مثله كالهمزة والتضعيف فمعنى ذهبت به أذهبته يجوز فيه المصاحبة

وضدها. فقوله تعالى «لذهب بسمعهم» الباء فيه عند المبرد للتأكيد كأن الله سبحانه ذهب معه».[20] وفي هذا الصدد أيضا يقول صاحب الجنى الداني : «مذهب الجمهور أن باء التعدية [بمعنى همزة التعدية] لا تقتضي مشاركة الفاعل للمفعول [وذهب المبرد والسهيلي إلى أن باء التعدية تقتضي مصاحبة الفاعل للمفعول] في الفعل، بخلاف الهمزة. قال السهيلي : إذا قلت : قعدت به، فلا بد من مشاركة، ولو باليد. وردّ عليهما بقوله تعالى : «ذهب الله بنورهم»، لأن الله تعالى لا يوصف بالذهاب مع النور».[21]

وعندي أن المرادي على حق حين يقر بأن الآية لا تحتمل تأويل المصاحبة، وأن باء التعدية لا تحتمل معنى المصاحبة، وهي الباء التي تدخل على المحور في تصورنا، فيكون تمثيل البنية المحورية كما ورد في (20 أ)، حيث الفاعل منفذ (ولا يمكن أن يكون محورا، أي مشاركا في الحركة) والمحور منزوع. أما باء المصاحبة، فلها بنية محورية مغايرة، وذلك في مثل قوله تعالى في سورة النساء (الآية 170): «وقد جاءكم الرسول بالحق»، وهي لا تحتمل قراءة «أجاءكم الحَق» بل القراءة فيها «جاءكم مع الحق». وهنا يمكن أن يكون «الرسول» محورا، ومصاحبه منزوعا بالباء.

إذن نزع المحور يتم بالباء. ونظيره : «تزوج بامرأة خبيثة»، تنزعه من «تزوج امرأة»، و«احتفظ بالشيء» من «احتفظَ الشيء»، بينما لا نزع في «حفظ الشيء»، لا تقول : «حفظ بالشيء». ومثله : «خرج به» و«أخرجه»، و«شبهه إياه» و«شبهه به»، و«جاء به» و«أجاءه» (وهو قليل).

والنزع في «ذهب به» و«جاء به» ملازم أو أصلي في هذه التراكيب، لأن المحلات المربوطة إلى الفعل نحويا محدودة في محل واحد. أما الآخر، فمربوط إلى الحمل بواسطة الحرف، وهو خلاف النزع بالإنزال الذي نجده في مثل : أعجبه

20) **شرح الكافية** للاسترابادي، ج. 2، ص. 274.
21) **الجنى الداني**، ص. 38.

موقفك، وأُعْجِبَ بموقفك، تنزع فيه العلة بالباء بعد أن لم تكن كذلك حين بنيت الفعل لما لم يسم من فعل به. ومن المحاور المنزوعة بالإنزال أيضا قولهم : شوهه وشوه به.[22]

فهذه الأزواج والمتناوبات قد لا تتغير فيها البنية المحورية بصفة تذكر، وقد يختلف فيها الفعل المتعدي بالحرف عن المتعدي بدونه (فيْ مثل : سَمِعَ الخبر، وسمع بالخبر، وأخذت يده، وأخذت بيده...) وقد يتغير المعنى نحو التخصيص أو التعليم... الخ.

وذكر النحاة أن الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين يجوز فيه الاقتصار على المفعول الأول، لأن الفائدة واقعة به، ولأنه الفاعل في المعنى. تقول : أعطيت زيدا، ولا تذكر ما أعطيته، ويكون كلاما تاما مفيدا، وأضربت زيدا. ولا تقول من اضربته إياه.[23] إلا أننا لا نستسيغ نزع المحور (أو الضحية) في كل هذه النماذج. فنحن نستسيغه في «أضربت زيدا» و «أقتلت عمرا» و «ألبست الرجل» و «كسوت عمرا»، ولا نستسيغه في «أعطيت زيدا» ولا «منحت زيدا» (بتأويل «زيد» هدفا أو مستفيدا). ونؤول هذه الجمل على نزع المحور بالترك. فالأفعال المتعدية أصلا أو بالحمل (نقلا أو بدون نقل) تختلف بالنظر إلى الدور الدلالي للمفعول المنزوع. ونكتفي هنا بتقديم أمثلة، في انتظار بحث مفصل في الموضوع قد يجعل هذا الاختلاف نسقيا أو اطراديا :

21) أ)	أبعت الفرس	(الفرس محور)
ب)	أعطيت زيدا	(زيد محور)
ج)	أشريت زيدا	(زيد محور)
ج)	أشربت زيدا	(زيد مصدر أو منفذ)
د)	أقتلث زيدا	(زيد مصدر أو منفذ)

22) قد يطرأ تغيير على الدلالة، ولكنه لا يهمنا هنا.
23) أصول ابن السراج، ج. 1، ص. 175.

هـ) أكرهت زيدا (زيد ضحية أو محور)
و) أضربت زيدا (زيد مصدر أو منفذ)
ز) ألبست زيدا (زيد هدف)
ح) ألبست الثوب (الثوب محور)

2. 3. التعدية إلى الأداة

الأداة (أو الآلة كما يسميها القدماء) ترد في موقع الفاعل سواء اقتصرتَ عليها أو عديتَ الفعل إلى غيرها :

22) أ) كتب القلمُ (الرسالةَ)
ب) قطع السكينُ (اللحمَ)
ج) فتح المفتاح (البابَ)

فالمفعول هنا محور أو ضحية، وهي أدوار تسفل دور الأداة في السلمية، وقد تأتي الأداة منزوعة فيرتقي المحور إلى دور الفاعل، كما في المثال (23 أ)، وقد ترد مع المنفذ منزوعة أيضا :

23) أ) انفتح الباب بالمفتاح
ب) فتحت الباب بالمفتاح

وقد زعم بعض اللغويين أن الأصل في الأداة أن تكون منزوعة، والمقصود هنا النزع بأشكاله المختلفة، بما في ذلك الظهور في أرباض الحمل مربوطة بالحرف. وأساس هذا الكلام تصنيف الأدوار إلى أدوار «مشاركة» (participant roles) وأدوار «ظرفية» (circumstancial roles). فالأدوار الأولى مثل «المنفذ» و «الضحية» أو «المحور» تُكَوِّنُ نواة الحمل، أو هي أدوار نووية (nuclear roles) بينما الثانية مثل المكان والأداة والزمن الخ... أدوار رُبْضية (peripheral) أو ملحقة (adjuncts)...

الخ.[24] وهذا التصنيف، وإن كان محتملا حدسيا، إلا أنه غير مبرر نظريا. بل إن المعطيات، كما بينا، تفصل الأداة عن المكان وعن الأدوار الربضية الأخرى.

وقد ترد الآلة مفعولا مع أفعال محدودة كما في الأمثلة التالية :

24) أ) استعمل الحجة لإقناعه

ب) وظفوا القنابلَ المسيلة للدموع أثناء الاستعراض

وقد يتوهم أن في الأمثلة التالية أداة مجردة ترد مفعولا ثانيا :

25) أ) دعوته زيدا

ب) سميته زيدا

ج) كنيته زيدا

وقد ترد هذه المفعولات منزوعة بالباء في أمثلة موازية، كما هو الشأن بالنسبة للأداة :

26) أ) دعوته بزيد

ب) سميته بزيد

ج) كنيته بزيد

ولو كان الأمر كذلك لكان إسناد الوظائف للأدوار الدلالية خارقا لسلمية الأدوار، لأن هذه الحمُول فيها ثلاثة أدوار هي : المنفذ والمحور والأداة، ومعلوم أن الأداة قبل المحور، فوجب أن تكون مفعولا أولا والمحور مفعولا ثانيا، لا العكس. إلا أن هناك ما يشكك في أن «زيدا» هنا مفعول (حتى ولو اعتبر أداة مجردة)، والأولى أن يعتبر فضلة حملية (predicate complement)، فأنت لا تبني عليه الفعل الذي لم يسم من فعل به :

27 أ) كُني الرجلُ زيدا

ب) * كني زَيْدٌ الرجُلَ

24) انظر في هذا الصدد فيلمور (1968)، وهاليداي (1970)، وفولي وڤان ڤيلن (1984) و(1985)... الخ.

وهذا يوحي بأن «زيدا» هنا منزوع (بالنصب في قراءة الأداة)، أو فضلة حملية في قراءة أخرى (لا يختلف عن «زيد» في «ظننت عمرا زيدا» حيث «زيد» هذا لا يمكن أن يبنى لما لم يسم من فعل به). وقد ذهب النحاة مذهبا مماثلا لما ذهبنا إليه في تخريج هذه الأمثلة. يقول ابن السراج : «واعلم أن من الأفعال ما يتعدى إلى مفعولين في اللفظ، وحقه أن يتعدى إلى الثاني بحرف، إلا أنهم استعملوا حذف حرف الجر فيه. فيجوز فيه الوجهان في الكلام. فمن ذلك قوله تعالى : «واختار موسى قومه سبعين رجلاً»، و«سميته زيدا، وكنيت زيدا أبا عبد الله». ألا ترى أنك تقول : اخترت من الرجال، وسميته بزيد، وكنيته بأبي عبد الله». ويضيف ابن السراج أن «ليس كل فعل يتعدى بحرف جر لك أن تحذف حرف الجر منه وتعدي الفعل، إنما هذا يجوز فيما استعملوه وأخذ سماعا عنهم».[25]

ومن الأزواج التي قد يتوهم أن الأداة فيها مفعولة ومنزوعة بالباء الزوج التالي :

28) أ) لعب الكرة

ب) لعب بالكرة

إلا أن «الكرة» في الأول محور، وفي الثاني أداة آلة.

ونشير أخيرا إلى أن هناك علاقة بين المنفذ والعلة والأداة من جهة أن كل هذه الأدوار قد تعتبر «سببا» بالمعنى الواسع لإيصال الفعل إلى المحور. ولذلك التبس التأويل أحيانا بين العلة، أي المنفذ المجرد، والأداة، في أمثلة متعددة :

29) أ) قتل السم زيدا

ب) قتل المسدس زيدا

ج) أكرهني الخمر زيدا

25) **الأصول**، ج. 1، ص. 175.

ومع هذا، فإن الالتباس يرتفع في السياقات التي نحتاج فيها إلى التفريق بين هذه الأدوار الثلاثة. ومن المفيد أن السلمية تساعدنا على رفع هذا الالتباس، كما تقدم في فصل البناء للمجهول.

2. 4. التعدي إلى الهدف

يتعدى الفعل إلى الهدف على الحقيقة، وإلى الهدف المجرد، ويدخل ضمنه المعاني (experiencer) والمستفيد (beneficiary) وما سماه بعضهم بالمتلقي (recipient). وهذه بعض الأمثلة :

30) أ) كسوته الجبة
ب) باعه الثوب
ج) منحه مهلة
د) أبحته السر
هـ) شكرته على صنيعه

فهذه التراكيب يتوسط فيها الهدف مفعولا أولا، مسبوقا بفاعل منفذ (أو مصدر)، ومتبوعا بمحور. فالهاآت هنا كلها أهداف، وهي أهداف منها ما قد يكون في أصل التعدية مفعولا (كما في «باع» و«شكر»)، ومنها ما هو منقول إلى المفعولية بعد أن كان فاعلا في الأصل، كما في «كسا» و«أباح». فقد أورد صاحب **اللسان** أن كسوت فلانا : ألبسته ثيابا فاكتسى، وكُسِيَ. وعن ابن جني : كَسِيَ فلان ثوبا وكسوته ثوبا، فإنه وإن لم ينقل بالهمزة فإنه نقل بالمثال. ويقال : باح السرُّ إذا ظهر، فهو محور، وباح به وباح السرَّ وأباحه : أظهره، تعديه بالباء أو إلى المفعول، فيكون فاعله منفذا ومفعوله محورا. وأباحه السر، وأباحه له، حين تعديه إلى المفعول الأول (أو المستفيد) بالنصب أو بالحرف.

وواضح أن نزع الهدف يكون باللام، سواء نزعته في المتعدي الثلاثي، أو في الجعل، تقول :

31) أ) بعت الكتاب لزيد

ب) شكرت له (صنيعه)

ج) منحت مهلة لزيد

وقد يجئ نزع الهدف بالنصب، كما في الجملة التالية :

32) بلغ الخبر زيدا

وذكر النحاة أن المفعول الثاني في «أعطى» و«كسا» قد يرد فاعلاً لما لم يسم فاعله، وإن ورد معه المفعول الأول. يقول المبرد في هذا الصدد : «وقد يجوز أن تقول : أُعْطِي زيدا درهمٌ، وكسِي زيدا ثوبٌ، لما كان الدرهم والثوب مفعولين كزيد جاز أن تقيمهما مقام الفاعل، وتنصب زيدا لأنه مفعول. فهذا مُجاز والأول الوجه [أي أعطي زيد درهما وكسي زيد ثوبا]، ومن قال هذا قال : أدخِل القبرُ زيدا، وأُلبِست الجبَّةُ أخاك».[26]

فهذه أمثلة مضادة للسلمية التي اقترحنا من جهة أن المحور يتأول فاعلا، فإن أولت الهدف مفعولا خرقت السلمية، ومن هنا كانت جودة الوجه الأول الذي ذكره المبرد وغيره من النحاة. إلا أن هناك احتمالا ثانيا يجعل الوجه الثاني مباحا (في إحدى اللغات على الأقل) وهو أن الهدف منزوع بالنصب، كما هو الشأن في (32). ويؤكد المبرد في مواضع أخرى أن ما أسميناه النزع بالنصب قد يصدق على بنى متعددة، ضمنها البنى التي تتضمن مصدرا. ومعلوم أن «أخاك» هدف منزوع في «ألبست الجبةُ أخاك»، كما أن «زيدا» محور منزوع في قوله «أدخل القبر زيدا»، لأن «القبر» مكان، وقد أسلفنا أن الفاعل لا يكون مكانا إلا إذا نزعت جميع الأدوار.[27]

26) **المقتضب**، ج. 4، ص. 51.

27) ن. م.، ص. 58 وما بعدها.

2. 5. التعدي إلى المصدر

والمصدر قد يرد مفعولا منصوبا، ويرد منزوعا بالحرف «من»، كما في الأمثلة التالية :

33) أ) سلبه دينه

ب) سلب منه دينه

34) أ) شكوته

ب) شكوت منه

35) أ) فزعه

ب) فزع منه

ومن الأفعال ما لا يرد فيها المصدر إلا منزوعا كما في التراكيب التالية :

36) أ) اشتريت منه الكتاب

ب) * اشتريته الكتاب

ج) انتزعت منه الاعتراف

د) * انتزعته الاعتراف

فهذه التراكيب يوجد فيها المصدر فضلةً لوجود منفذ عمدة يسند إليه دور الفاعل. وقد يرد المصدر فاعلا، حين لا يكون هناك منفذ، أو حين يكون الفاعل في نفس الوقت منفذا ومصدرا :

37) أ) بعته الثوب

ب) أمرني ربي بهذا

فالفاعل في كلتي الحالتين منفذ، وهو مصدر في نفس الوقت. ويتضح ذلك عندما يُنْزَع، فنزعه بمن، كما أن نزع المصدر المفعول بمن :[28]

38) أُمِر بهذا من ربه

28) في اللسان : باعه الشيء وباع منه وباع له، أي أن النزع يكون للمصدر كما يكون للهدف (أو المستفيد) في «باع». وما نظن أن هذا النزع مستعمل في العربية الحالية.

وقد يكون المصدر من بين الملحقات التي لا ترتبط بالحمل النووي، فيقع إدماجه في الحمل وترقيته ليصير فاعلا :

39) أ) أخاف منه
ب) ضحكت منه
ج) قلقت من كلامك
د) تعبت من العمل
هـ) عجبت من تفوقه

40) أ) أخافني
ب) أضحكني
ج) أقلقني كلامك
د) أتعبني العمل
هـ) أعجبني تفوقك

ففي كل هذه الحالات، يتحول المُعاني إلى مفعول، والمصدر الربضي إلى مصدر نووي فاعل.

2. 6. التعدي إلى المنفذ

أسلفنا أن المنفذ والعلة (وما يسميه هاليداي القوة force) كلها تمظهرات لدور كبير واحد (macro-role) هو المنفذ. لذلك سنعالجها كلها ضمن الحديث عن المنفذ، وهو نظير ما فعلنا في الحديث عن الهدف، أو عن المحور. وبدهي أن هذا الدور أعلى دور في السلمية، لذلك لا يمكن أن يكون مفعولا في بنية متعدية أصلا. وإنما يكون مفعولا في بنية منقولة، أو يكون منزوعا. ونزع العلة بحرف الباء، وكذلك نزع المنفذ قد يكون بالباء، وهذه بعض الأمثلة :

41) أ) أثر فيه أبوه
ب) تأثر بأبيه

42) أ) أعجبني كلامك

ب) أعجبت بكلامك

43) أ) فاجأني موقفه

ب) فاجأني بموقفه

ج) فوجئت بموقفه

44) أ) عوضه أخوه

ب) عُوِّضَ بأخيه

وقد تختلط هذه الباء العلية أو السببية بباء الآلة أو الأداة. إلا أنهما، وإن تجانستا تركيبا ولفظا، فهما مختلفتان دلالة.

وينزع المنفذ أيضا بمن، وذلك إذا كان التركيب يقبل قراءة «مصدرية»، كما في الأمثلة التالية :

45) أ) أُمِرْتُ منه أن أقوم بهذا

ب) أرسل مبعوث من الملك (أرسل الملك مبعوثا)

ج) «اتبع ما أوحي إليك من ربك» (أوحى ربك إليك)

د) «وما أوتي النبيون من ربهم» (آتى النبيين ربُّهم)

وينزع أيضا المنفذ الذي يدمج في البنى الجعلية، ويُسْتَعْمَلُ حرف اللام على غرار النزع بالحرف مع الهدف (المستفيد):

46) أ) بعت الكتاب لزيد

ب) ألبست الجبة لزيد

ج) أبعت الفرس لزيد

د) أضربت زيدا لعمرو

وهذا يبين مرة أخرى أن الربط يتم وكأننا بصدد بنية حملية واحدة. ونظير إنزال المنفذ هنا إنزال المُعاني الذي في فَعَّلَ، أو غيره من الأدوار التي تكون فاعلة مع الفاعل المدمج، بما في ذلك دور المنفذ :

47) أ) كَرَّهْتُ زيدا الخيانة
ب) كرهت الخيانة لزيد
ج) علمت زيدا الحساب
د) علمت الحساب لزيد
هـ) جولته المدينة
و) جولت المدينة لزيد
ز) أكَّلته الخبز
ع) أكلت الخبز لزيد

فالمنفذات تنزع إذن بحروف مختلفة هي الباء ومِن واللام. ويتحدد نوع الحرف بحسب معاني التركيب والأدوار «الثانوية» التي يحملها المنفذ.

وهناك منفذات قد تعتبر مصادر، ومع ذلك فنزعها بمن غير متداول :

48) أ) ضرب زيد عمرا
ب) ؟ ضرب عمرو من زيد
ج) شتم زيد عمرا
د) ؟ شُتِمَ عمرو من زيد

ففي هذه الحالات يحسن النزع بالترك (أي «ضرب عمرو» و «شتم عمرو») وهذا يدل على أن تخريج هذه البنى على المصدرية ليس له ما يبرره بالنظر إلى خصائص الربط في اللغة.

3. التعدية والسببية

قدمنا في الفقرات السابقة نماذج لتعدية الأفعال، ولوسائل ربط المحلات إلى حمولها، أو نزعها أو تركها. وقبل أن نعود للزيادة في تحليل هذه العمليات بتفصيل، نريد أن نتحدث هنا عن نوع خاص من التعدية، ويتعلق الأمر بما دعي

في النحو الغربي بالسببية (causativity)،[29] وسندعوه **بالجَعْلية**، نسبة إلى الجعل، ويتبين السر في هذه التسمية خلال التحليل.

كل وضع جعلي أو سببي يقتضي دلاليا وجود **جاعل** أو مسبِّب (causer) وجعْل أو سَبَب (cause)، أي ما يقوم به المسبِّب أو الجاعل، ومسبَّب أو أثر (effect)، وهو الوضع الناتج عما قام به المسبِّب. ففي جمل مثل (49) :

49) أ) جعل زيد عمرا يخرج

ب) جعل زيد عمرا يأكل بلهفة

ج) أخرج زيد عمرا

د) فرَّحت زيدا

يكون الجاعل هو «زيد»، والجعل هو الإخراج أو الإيكال أو التفريح، والأثر هو الخروج أو الأكل أو الفرح. وهناك عدة وسائل تستعملها اللغة للدلالة على الجعل بهذا التحديد، ضمنها الوسائل «التأويلية»، أي إن الجعل يفهم من تأويل الجملة بجميع مكوناتها، وليس فقط من بنية المحمول، كما في الجمل التالية :

50) أ) كان زيد السبب في خروج عمرو

ب) كان عدد من المتمردين وراء اختفاء القائد

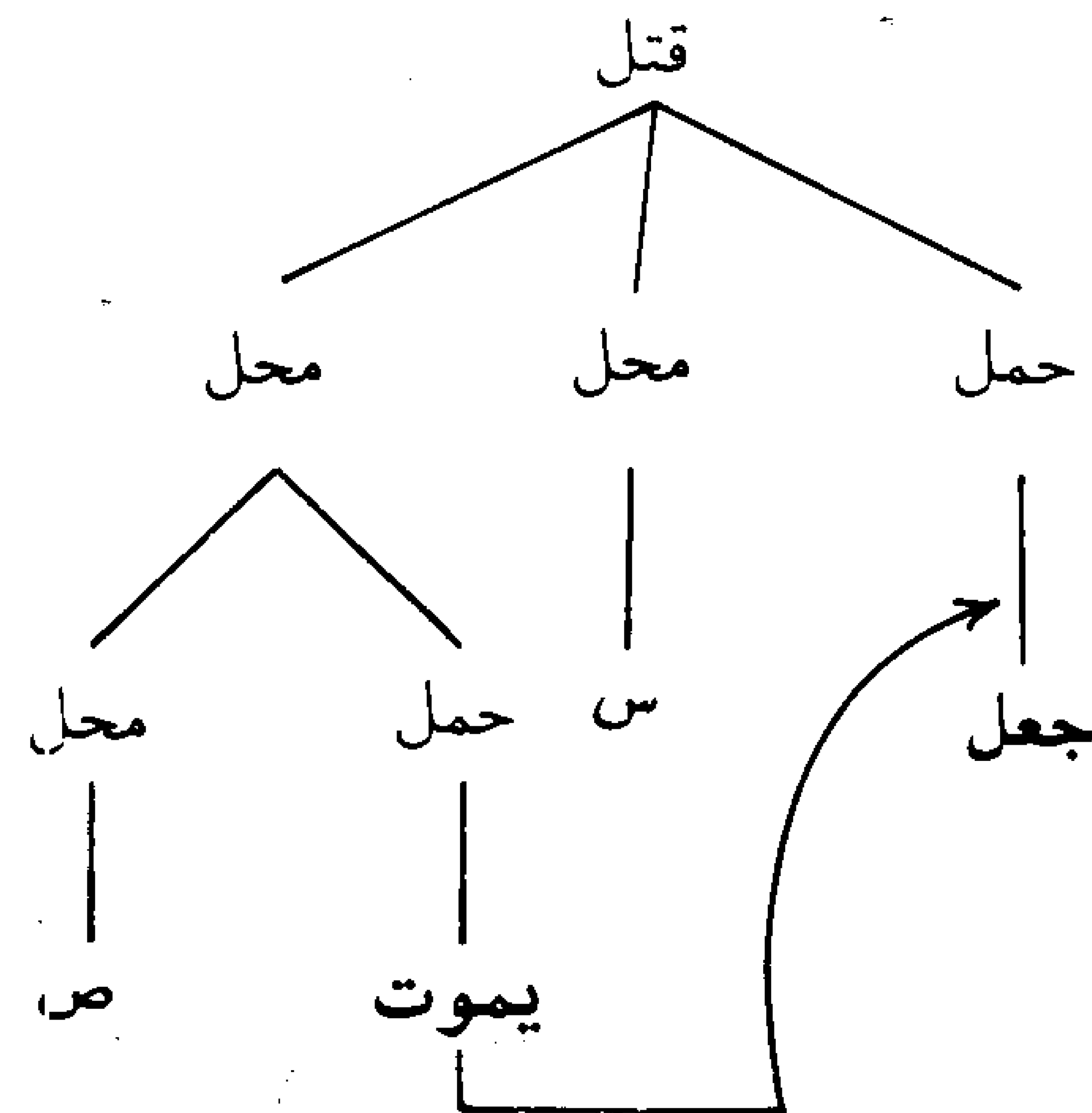
وما يهمنا في هذه الدراسة هو الجعل الذي يعبر عنه بمحمول مركب من محمولين، أحدهما للجعل وفاعله، والآخر للأثر وفاعله، ولا تقوم دلالة الجعل إلا بتركيب المحمولين في محمول معقد واحد. فهذا الجعل قد يكون **تركيبيا** (syntactic)، **كما في** (49 أ)، **فيكون المركب الجعلي معبرا عنه بواسطة محمولين مستقل** واحدهما عن الآخر في التركيب، وقد يكون **صرفيا**، فيتم بواسطة زيادة صرفية كالهمزة أو التضعيف في (49 ج) و (49 د)، وكذلك عن طريق الحركة كما في «حزِن زيد» و «حَزَنت زيدا». فهذه اللاصقة الصرفية (affix) تقوم بدور المحمول

29) ترددنا في ترجمة cause بعلة أو سبب. ولكننا فضلنا «سبب» أخيرا لأنه هو المقصود في المعنى، ولأن هذا الجذر أفضل باعتبار مقياس النسقية الاشتقاقية الذي دافعنا عنه في الفاسي الفهري (1985 أ). انظر:

الرئيسي للجعل، كما سنرى، بينما يحتفظ الفعل الذي تزاد عليه بدور المحمول المدمج الذي يمثل المجعول.(30) ثم إن هناك أفعالا مجردة مثل «قتل» التي اعتبرها النحو الغربي سببية، أي جعلية بتعبيرنا، ولجأ لإثبات هذا التحليل إلى التفكيك المعجمي (lexical decomposition)، أي تحليل الوحدة المعجمية إلى عناصر صغرى مثل الدوال أو الحمول المجردة التي هي جزء من عناصر البنية التصورية، ولا توجد كوحدات معجمية مستقلة بلفظها ودلالتها. فحللوا kill، مثلا، إلى CAUSE-TO-DIE، أي **جعل - يموت**، فهذا المحمول المركب يمكن التوصل إليه انطلاقا من بنية تصورية هي :

(**جعل** س (**يموت** ص))، ثم يقع تصعيد الحمل المدمج (predicate raising)، كما هو ممثل في الشجرة (51)، على أساس أن المحمولين «يُمَعْجَمَان» (lexiealized) في مادة معجمية واحدة، كما في (52)، عوض مادتين، كما في الجعل التركيبي أو الجعل الصرفي :(31)

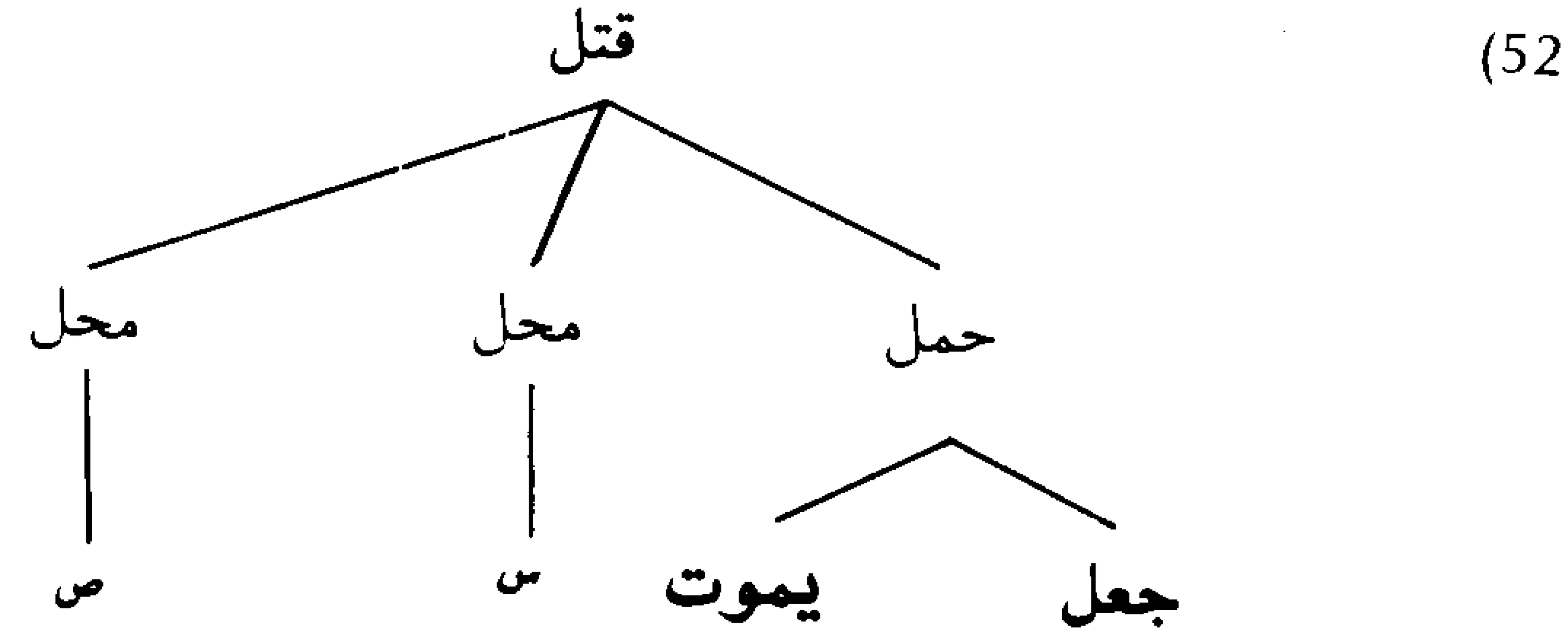
(51



(30) لتصوير مماثل، انظر مرنتز (1985) وكيرسكي (1985).

(31) هذا التمثيل يقرب تحاليل تبناها أصحاب الدلالة التوليدية (Generative Semantics) وآخرون. انظر على سبيل المثال، لا الحصر، ليكوف (1970) Lakoff ومككولي (1968) McCawley، وفي معارضة هذا التحليل فودور (1970) Fodor وشبطاني (1972) Shibatani.

(52



وهذا النوع من الجعل نسميه الجعلية **المعجمية**، أي الجعلية التي يكون حيزها الجذر المعجمي (أو المادة المعجمية بالمعنى الضيق، اللكسيم (lexeme))، ولا تتجاوز ذلك إلى التأليف الصرفي أو التركيبي. وسنعود إلى هذه المسائل في الفقرات اللاحقة المقبلة، كما سنورد ما أتى به القدماء في هذا الباب، إضافة إلى أننا سندافع عن تحليلنا للجعلية، وخصوصا الجعلية الصرفية التي تهمنا بالدرجة الأولى في هذا البحث.

3. 1. الجعلية والمنفذية

كثيراً ما أُثير في الأدبيات مشكل العلاقة بين الجعلية (causativity) والمُنَفِّذية (agency)، أي الوضع الدلالي الذي يقتضي وجود ذات تقوم بدور المنفذ. فهذه العلاقة مثارة بكثير من الخلط، إلى درجة أن بعضهم يجعل من وجود المنفذ شرطا كافيا لتعريف الجعلية.[32] وهذا المشكل مطروح بالنسبة للفعل «قتل» في قولنا «قتل زيد عمرا» هل هو فعل منفذي (agentive)، أو جعلي (causative)، أو هما معا، وكيف يمكن ذلك.

معنى فعل مثل «قتل»، وكذلك بنيته المحلاتية، يمكن رصده بإدماج بنية لازمة تتضمن الفعل **مات** (أو بالأحرى مركبا محموليا يعني **صار - ليس - حيا** (BECOME-NOT-ALIVE)، وتمثل مفعول فعل مجرد هو **جعل** CAUSE.

32) انظر دجاكندوف (1976) على سبيل المثال.

و **جعل** هذا ليس فعلا حقيقيا، وإنما هو محمول pred:cate (أو دالة في بعض التحاليل function) يدخل في تحليل أفعال مثل «جعل» و «فعل» و «وضع»... الخ، وكلها أفعال تدل على التنفيذ. ففاعلها في التمثيل الدلالي المفترض منفذ، ومفعولها هو البنية اللازمة المدمجة، وهي تدل على وضع يحدث نتيجة نشاط المنفذ. فإذا كان **مات** يختصر المركب المحمولي **صار - ليس - حيا**، أمكن أن نقول إن البنية التصورية لقتل هي (53)، وأنها تصير بعد المَعْجمة (lexicalization) إلى (52) :[33]

53) [< **جعل** س < **يموت** ص >>]، س منفذا

وطبعاً ، هناك فروق دلالية بين «قتله» و «جعله يموت» ، كما أن هناك فروقاً بين «قتله» و «أماته»، ولكن هذه الفروق يمكن رصدها بجعل **جعل** أعم في مفهومها من أي فعل يدل على التنفيذ، وكذلك التمييز بين هذه الجمل على أساس مفاهيم إضافية مثل الجعل المباشر (immediate causation)، والجعل غير المباشر أو بوسائط والجعل القسري (coercive causation)، والجعل غير القسري (non-coercive)... الخ، وهي مفاهيم سنعود إليها ضمن دراسة الفروق الدلالية بين أصناف الجعل المختلفة.[34] إلا أن هذا لا يمنع من تصور كون أزواج من الأفعال (أو المفردات بصفة أعم)، ليس بينها علاقة صرفية تذكر مثل kill / die (مات / قتل)، أو show / see (رأى / أرى)، في الأنجليزية، أو مات / قتل وأخذ / أعطى... الخ في

33) انظر لاينز (1977)، وكذلك المراجع المذكورة في الهامش (31).

34) **يذكر كمري أن أحد البرامترات الواردة لتحديد دلالة السببية هو درجة تقارب الجعل أو السبب والمسبِّب أو الأثر.** فهناك تدرج في هذه العلاقة من سببية مباشرة إلى سببية بوسائط. ويظهر أن هناك علاقة بين هذا التدرج وبين تدرج آخر في التعبير عن السببية، من التركيب إلى الصرف إلى المادة المعجمية. ففي «كسر الرجل الكأس» و«قتل زيد عمرا» يلعب المسبِّب دورا مباشرا في إحداث النتيجة، بالمقارنة مع جمل مثل «جعلته يموت» أو «جعلت الرجل يسقط»، فقد لا يكون فاعل الجعل هو العلة المباشرة في الموت أو السقوط. أيضا، السببية في «أخرجته» أكثر مباشرة منها في «جعلته يخرج»، والجعلية الصرفية أقل مباشرة بدورها من ا جعلية المعجمية.

وبموازاة مع هذا التدرج في العلاقة بين المسبِّب والمسبَّب، فإن هناك تدرجا في الانتاجية. فالمواد السببية المعجمية يتم هضمها بصفة تدريجية (ونهائية أحيانا)، وهي غير منتجة في كثير من الأحيان، يلحقها التحول الدلالي. وتنقطع العلاقة بين الأصل والفرع. ثم هناك الجعلية الصرفية، وهي منتجة إلى حد، لكن انتاجيتها نسبية، وأخيرا هناك الجعلية التركيبية التي لا تعرف حدودا إنتاجية تذكر.

العربية، توجد في نفس العلاقة الدلالية، أساساً، التي توجد فيها أزواج في لغات أخرى، مرتبطة صرفيا وبصفة منتجة.[35]

وإذا كانت كثير من الأفعال الثنائية المحل (bivalent) والثلاثية المحل (trivalent) لها فاعل منفذي، فإن هذا لا ينطبق على كل الأفعال. وإذا كانت الأفعال المنفذية كثيرا ما تكون جعلية أيضا، فإن هذا لا يصدق على جميع أفعال هذه الطبقة. فما نوع العلاقة بين الجعلية وعدد المحلات من جهة (بما في ذلك إضافة المحلات) ، وما العلاقة بين الجعل والتنفيذ ؟ لنميز، إجرائياً، بعد لاينز Lyons (1977)،بين ثلاثة أصناف من الذوات: ذوات أولى(first-order entities)،وهي وهي الأشياء المادية المحسوسة، وذوات ثانية (second-order entities)، وهي الأحداث والحالات والأعمال... الخ، وهي تقع في الزمان والفضاء، وذوات ثالثة (third-order entities)، وهي ذوات مجردة كالقضايا (propositions)، ولا ترتبط بزمان ولا مكان. ولنميز، تبعاً لهذا، الأسماء التي تدل على الذوات الأولى (كالأعلام والضمائر وأسماء الجثث... الخ) ونسميها الأسماء الأولى (first-order nominals)، والأسماء الدالة على الذوات الثانية (كالمصدر أو ما يؤول على المصدرية...) ونسميها الأسماء الثانية، والأسماء الدالة على الذوات الثالثة أو الأسماء الثالثة.

ففي الجعلية، قد يأخذ المحمول المجرد **جعل** اسما من المرتبة الأولى، ويكون فاعله، واسما من المرتبة الثانية، ويكون مفعوله. سمهما الجاعل والمجعول. فهذا يحدد مفهوم الجعل عندما يكون الجاعل منفذا يتسبب في خلق وضع نتيجة لما يقوم به من عمل.

من جهة أخرى، قد نتصور وضعا يتسبب، في خلق وضع آخر، وهذا الوضع السببي، وإن ارتبط بالتنفيذ أحياناً، إلا أنه لا يقتضيه ضرورة. فالسببية علاقةً بين

35) قد يكون في هذا ما يدعو إلى افتراض نوع من التعاوض (suppletion) بين المادتين kill وdie، إلا أن هذا الافتراض ليس له نتائج تذكر في فهم ما يجري في اختلاف المواد المعجمية بين اللغات.

وضعين تختلف منطقيا عن المنفذية (agency). هناك علاقة طبيعية بينهما، وهذه العلاقة تعكسها البنية النحوية والبنية المعجمية للغات. والوضع يحدثه المنفذ أو يحدثه عمله... الخ، مما يتيح التسوية بين المنفذية والسببية في كثير من الأحيان. فعندما نستعمل فعلا مثل «قتل»، يمكن وصف الوضع الذي يدل عليه في اتجاهين. أحدهما أن هناك حدثا فيه منفذ (agent) وضحية (patient). والثاني أن هناك أثرا حاصلا نتيجة لإحداث الفاعل إياه. وعليه، فالوضع الذي تصفه جملة مثل «قتل زيدا عمرا» يمكن تحليله بواسطة خطاطتين دلاليتين. فقتل، من وجه، فعل عملي إجرائي، وإن شئت علاجي، إذ القتل عمل واقع على ضحية ومؤثر فيها. ومن جهة أخرى، «قتل» فعل جعلي، إذ هو حدث يقوم فيه المسبِّب بإحداث أثر أو نتيجة. الوضع الأول يدل على علاج أو تأثير (affectedness)، والثاني على جعل أو إحداث أو أثر (effectedness) :(36)

54) **عالج** (منفذ، ضحية)

55) **أحدث** (مسبِّب، أثر)

ولأن هناك ارتباطا بين المنفذية والجعلية هناك إمكان وجود خطاطة ثالثة، يكون فيها الفعل علاجيا وجعليا في نفس الوقت : (37)

56) **أحدث** (منفذ، أثر)

فالأفعال يمكن رصد دلالتها بأكثر من خطاطة. والخطاطة (54) هي التي تعكس بصفة مباشرة المفهوم التقليدي للتعدية$_3$، وهي خاصة ببعض الأفعال الثنائية المحل، وليست كل الأفعال الثنائية متعدية (بهذا المعنى). وكثير من الأفعال المتعدية جعلية كذلك، لأنها تؤول بالمعنى (56). وسنسمي كل خطاطة من هذه الخطاطات تكافؤا (valency)، ونسمي الفعل الذي يمكن رصد محلاته بأكثر من خطاطة مزدوج التكافؤ (ambivalent) أو متعدد التكافؤ (polyvalent).

(36) انظر لاينز (1977).

(37) هذا التحليل مستلهم من لاينز (1977)، ولكنا أدخلنا عليه عددا من التعديلات.

هناك عدة أفعال متعدية ليست متعددة التكافؤ بالنظر إلى (54) و (55). فـ «ضرب» مثلا لا يمكن تحليلها على أنها علاجية / جعلية (كما في (56)). طبعاً، إذا قلنا «ضرب زيد عمرا» أمكن أن نعتبر أن تحولا ما طرأ على عمرو، وأن فعل زيد تنتج عنه حالة جديدة. إلا أن العربية (أو الأنجليزية) لاتزودنا بمحمول أحادي المحل يدل على هذه الحالة (كما هو الشأن في «مات» و «قتل»).

وهناك أفعال متعدية تكون جعلية وجعلية ـ علاجية، ولا تكون علاجية فقط. وهي أفعال مثل «جعل» و «خلق» و «سبَّب»... فهذه الأفعال يقال عنها إنها تأخذ مفعولا ناتجا (object-of-result). وقد يكون المفعول اسما من المرتبة الأولى أو الثانية (مثل «خلق الله الإنسان»، «خلق زيد أتعابا»...) ولكن الذات التي يحال عليها بمفعول الجعل، أي الذات المجعولة، ليست **ضحية**.[38]

ومهما يكن، فإن من شأن الملاحظات التي أوردنا أن تسلط بعض الضوء على الفرق بين الجعلية والمنفذية. وسواء تبنينا هذا التحليل، وضمنه افتراض التفكيك المعجمي لبعض أصناف الأفعال واعتبارها محمولات معقدة دلاليا، أو تبنينا تحليلا أكثر محافظة يجعل من الأفعال السالفة الذكر محمولات بسيطة، مع تمييز نوعين من المفعولات، مفعول متأثر (affected) أو ضحية، ومفعول ناتج أو أثر (effected)، فإننا نستطيع تمييز الجعلية عن المنفذية، وفي نفس الوقت رصد العلاقة الممكنة بينهما. ومعلوم أن هذه الثنائية متأثر / أثر لها نظيرها في النحو العربي القديم، وهو العلاج وغيره، كما سبق أن حللنا ذلك في وقته، في فصول سابقة.

3. 2. الجعلية، التكافؤ، وتغير المحلات

إذا ركزنا على الجعل الصرفي، أول ملاحظة تثير الانتباه هو تغير تكافؤ المحمول الجعلي وعدد محلاته بالنظر إلى محلات المحمول المجعول وبنيته

(38) انظر فيلمور (1968) ولاينز (1977).

ج) علمت زيداً الحساب

وهناك أمثلة كثيرة توجد في الفقرة اللاحقة.

وأما فاعل المجعول (وقد سماه النحاة المجعولَ توسعاً ؛ انظر تحته) فيندمج في بنية الفعل الجاعل، كما في (60)، حيث «زيد» مفعول أول للفعل الجاعل، ويأخذ علامة النصب، ويوجد في رتبة هي رتبة المفعول الأول... الخ، أو ينزع بالترك أو بالحرف، كما في (61) :

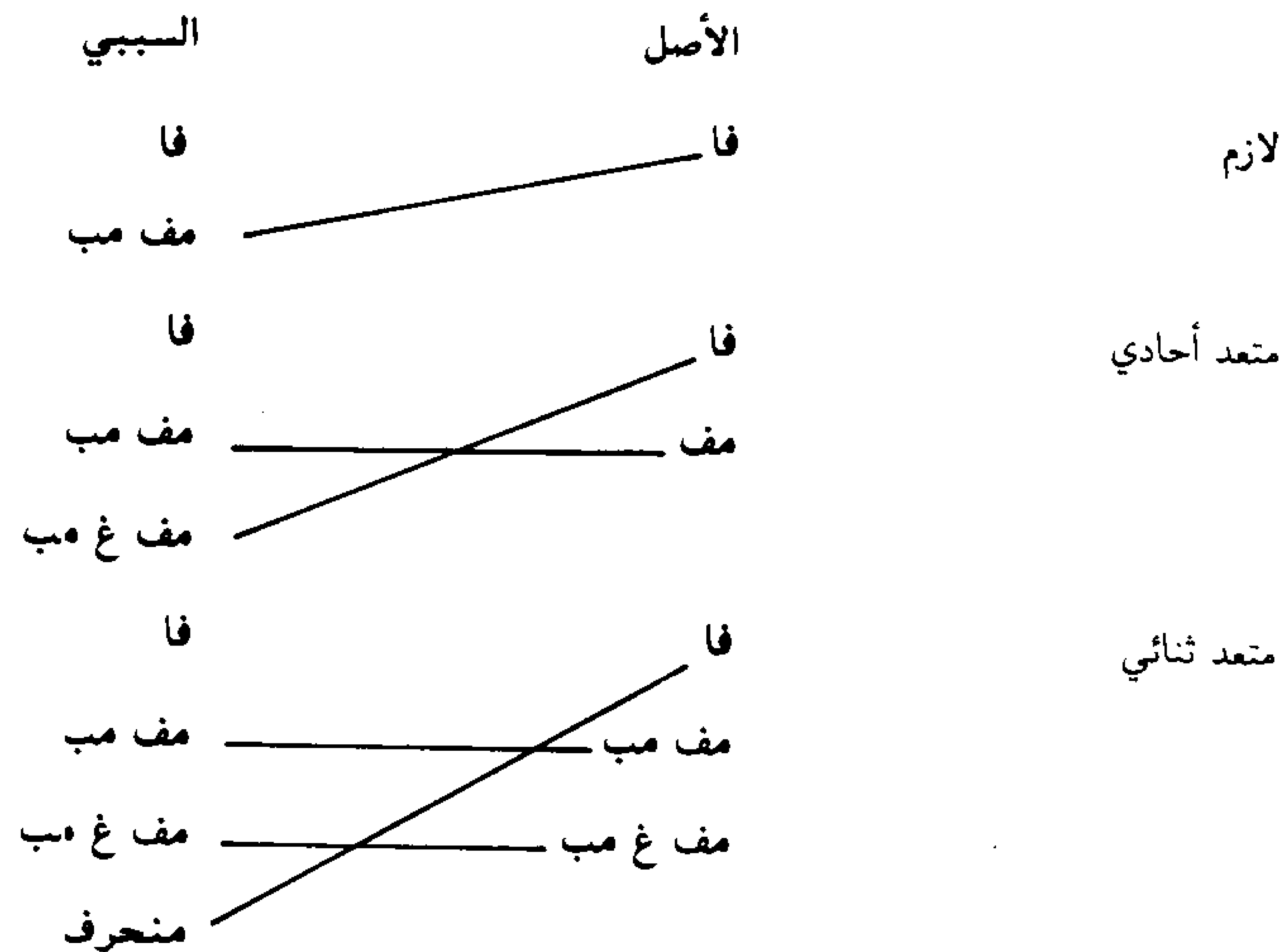
61) أ) أبعت الفرس

ب) كَرَّهْتُ الخمر لزيد

ج) كرهت زيدا في الخمر

وقد تكون هناك فروق دلالية ناتجة عن تغير المحلات وربطها سنعود إليها ، ضمنها أن المفعول المنحرف (oblique)، أي المنزوع، قد يكون أكثر تنفيذية ومراقبة للحدث من المفعول الأول، كما يلاحظ ذلك كمري (1985). وقد وضع كمري جدولا للتغيرات في المحلات التي تطرأ عادة في اللغات نسوقه هنا :

62) **تغيرات المحلات بين الأفعال الأصلية والأفعال السببية :**



وإضافة إلى المحلات التي تتغير فيْ البنيـة الجعليـة، فـإن هنـاك أدواراً ربضيـة أو هامشية تنقلها اللاصقة إلى دور نووي في الجعل. وقد قدمنا بعض الأمثلـة عن هـذا أعلاه، ونعود إليه بتفصيل في فقرة لاحِقة.

أسلفنـا أن اللاصقـة في الجعل لهـا بنيتهـا المحوريـة الخـاصـة، وأنهـا، كفعل الجعل الرئيسي في (49 أ)، محمول ذو محلين يأخذ فاعلا منطقيا منفـذا (أو مسبّبـا أو قوة أو مصدرا)، ومفعولا منطقيا محورا هو المحمول المجعول، وهـذا المجعول لـه بنية محورية مستقلة وتامة. إذن الفعل الجعلي يمثل منطقيـا محمولين، كل واحـد له بنيته المحورية، ويذوبان صرفيا في بنية واحدة، علما بـأن اللاصقـة تمثل أحـد هذين المحمولين.

وتمثـلا للبنية المفترضة للجعل الصرفي. لنأخذ جملا مثل (63) و (64) :

63) أبعت زيدا الفرس

64) أبعت الفرس لزيد

فهاتان الجملتان نفترض أن بنيتيهما المحوريتين كالتالي :

63) أ) [< **جعل** محور [< «باع» محور > منفذ] > منفذ]

64) أ) [< **جعل** محور [< «باع» محور > منفذ] > منفذ]

فـالبنيـة الأولى تتضمن محمـولين، الأول هـو **جعـل** بمحلين : المحـور المجعـول والمنفـذ. وداخـل المحـور المجعـول، هنـاك الحمـل الثـاني بمحلين قـابلين للربـط النحوي : المحور والمنفذ. إلا أن قواعد الربط تنطبق على هذه البنية المركبة كمـا تنطبق على البنى البسيطة. ولذلك فإنها تربط الدور الأكثر خارجية (منفذ الجعل) إلى الفاعل، ثم تربط المنفذ الـداخلي (منفـذ المجعول) إلى المفعول الأول، وتربـط المحور إلى المفعول الثاني. أما في (64 أ)، فمنفذ الجعل منزوع، ولذلك لا يُرْبـط نحويـا إلا الـدوران الآخران، ويقـع إسنـاد الخصـائص النحـويـة الأخرى (الإعرابيـة والرتبيـة... الخ) بنفس الطريقـة. ومن الملاحـظ أن فـاعل الجعـل المنـزوع يربـط

دلاليا بنفس الحرف الذي يربط به الهدف عادة، وهو اللام. فهذه كلها خصائص تنم عن فرق جوهري بين الجعل التركيبي والجعل الصرفي، ولأن محمولي الجعل الصرفي اجتمعا في كلمة واحدة، لا يمكن ربط مَحلاتهما في استقلال عن بعضها بعضا. فالبنية المحورية المركبة تربط بالمبادئ التي تنطبق على البنى البسيطة.

وهناك نتائج من نوع آخر للبنى المركبة مثل (63 أ) و (64 أ). فقد أوضحنا أن الحمل المجعول يحتفظ ببنية محورية داخلية مستقلة. ومن ضمن مظاهر هذا الاستقلال أن فاعل الفعل يبرز خصائص الفاعل «المنطقي» في كثير من اللغات (انظر في هذا الصدد كين Kayne (1975) وروڤري وڤرنيو (1980) Rouveret and Vergnaud وكذلك مرنتز (1984) Marantz). **وأشير هنا فقط إلى أن من المظاهر** «الفاعلية» للمجعول بعض خصائص الربط العائدي. ففي اليابانية، مثلا، يحيل ضمير النفس «جيبون» zibun على الفاعل عادة. **فمع فاعل فعل غير مشتق،تكون إحالة** جيبون» واضحة، كما في المثال التالي (تقرأ الترجمة من اليسار إلى اليمين) :[40]

Taroo ga Hanako ni zibun no hon o watasi-ta (65

ماض مدَّ فَعَلَ كتاب جر نفس مف غ مب هاناكو (مؤنث) فا طارو (مذكر).

«مدَّ طارو إلى هناكو كتابه / * كتابها»

فالضمير هنا يحيل على الفاعل (المذكر)، ولا يمكن أن يحيل على المفعول. ومع فعل الجعل الصرفي، يمكن أن يحيل «جيبون» على فاعل الفعل الأصلي، أو على المسبِّب :

(66

Taroo ga Hanako ni zibun no huku o ki – sase – ta

ماض ـ جَعَلَ لَبِس فَعَلَ ملابس جر نفس مف ع مب هاناكو فا طارو

«طارو جعل هاناكو تلبس ملابسه / ملابسها»

(40) انظر سيلز، زيك وزينن (1985).

ونلاحظ ظاهرة مماثلة في العربية. فضمير النفس يحيل على الفاعل عادة مع فعل متعد غير مزيد. وهكذا فإن ضمير النفس في (67) يحيل ضرورة على «زيد»، ولا يمكن أن يحيل على «عمرو»، كما هو الشأن في (68) :

67) باع زيد عمرا نفسه

68) باع زيد نفسه لعمرو

وهذا الضمير مع أفعال الجعل ملتبس. فهو يحيل إما على الفاعل أو على المفعول الأول (أي فاعل المجعول)، كما هو الشأن في المثال التالي :

69) أرى زيد عمرا نفسه على حقيقته

يترتب عن هذا أن البنية المحورية للمجعول يجب أن تظل شفافة بما يكفي بالنسبة لقواعد تأويل ضمير النفس. فهذه القواعد تربط ضمير النفس بأعلى دور في الحمل. ومعلوم أن فاعل المجعول لا يكون أعلى دور إلا إذا كان للبنية المحورية استقلالها، كما تقدم.

وإذن بنية الجعل الصرفي، من وجه، واحدة (الوجه النحوي) ومن وجه آخر مركبة مزدوجة (الوجه المنطقي).

3. 3. الجعل والتعريض

لم يفرد النحاة للسببية بابا مستقلا، بل أدرجوها ضمن التعدية والنقل، ولم يذكرو في التعدية إلا ما يهم النقل الصرفي (بالهمزة أو التضعيف)، وذكروا أيضا التعدية بالباء. ولم يتحدثوا طبعا عن «جَعَل» التركيبية، أو ما ينزل منزلة الفرع منها كترك في «تركت زيدا يلعب». فالجعل بالترك هنا، أي إن التارك يفترض أن بإمكانه أن يمنع حدوث وضع، ولكنه لا يفعل. «فما هو مشترك بين النوعين [من أنواع السببية]، يقول كمري (1985)، هو المراقبة (control) المنسوبة إلى المسبِّب في إحداث الوضع أو عدم إحداثه». وهذا النوع من السببية يسمى ترخيصيا permissive. ولم يتحدث النحاة كذلك عن الجعلية المعجمية؛ كما لم يتحدثوا عن

الجعلية التركيبية. وقد اقتصروا على إيراد معنيين نعتبرهما واردين في هذا الباب هما «الجعل» (الذي وظفناه هنا بتوسع) و «التعريض».[41] يقول الاستراباذي في معاني أَفْعَلَ : «...فاعلم أن المعنى الغالب في أَفْعَلَ تعديةُ ما كان ثلاثيا، وهي أن يجعل ما كان فاعلا للازم مفعولا لمعنى الجعل فاعلا لأصل الحدث على ما كان. فمعنى «أذهبت زيدا» جعلت زيدا ذاهبا، فزيد مفعول لمعنى الجعل الذي استفيد من الهمزة فاعل للذهاب كما كان في ذهب زيد. فإن كان الفعل الثلاثي غير متعد صار بالهمزة متعديا إلى واحد هو **مفعول لمعنى الهمزة** ـ أي : الجعل والتصيير ـ كأذهبته، ومنه أعظمته : أي جعلته عظيما باعتقادي، بمعنى استعظمته، وإن كان متعديا إلى واحد صار بالهمزة متعديا إلى اثنين أولهما مفعول الجعل والثاني لأصل الفعل، نحو أحفرت زيدا النهر : أي جعلته -حافرا له، فالأول مجعول، والثاني محفور، **ومرتبة المجعول مقدمة على مرتبة مفعول أصل الفعل، لأن فيه معنى الفاعلية**. وإن كان الثلاثي متعديا إلى اثنين صار بالهمزة متعديا إلى ثلاثة **أولها للجعل والثاني والثالث لأصل الفعل**، وهو فعلان فقط : أعلم وأرى» [التفخيم منا].[42]

فهذه الملاحظات التي أوردها الاستراباذي، والتي تلخص ملاحظات كثير من النحويين غيره، وجيهة دون شك، وقد أذبناها في تحليلنا، كما أخذناها بعين الاعتبار في تبني مصطلح الجعلية للدلالة على هذه الظاهرة.

ويقول نفس المؤلف في التعريض : «قوله [أي ابن الحاجب] «وللتعريض» أي : تفيد الهمزة أنك جعلت ما كان مفعولا للثلاثي مُعَرَّضا لأن يكون مفعولا لأصل الحدث، سواء صار مفعولا له أولا، نحو أقتلته : أي عرضته لأن يكون مقتولا

41) هناك أيضا صيغة «استفعل» الطلبية في مثل «استكتبه» و«استعظمه»، والتي قد تدخل في الجعل أيضا.
42) **شرح الشافية**، ج. 1، ص. 86 ـ 87.

قُتِل أولا، وأبعت الفرس، أي عرضته للبيع، وكذا أسقيته : أي جعلت له ماء وسِقيا شرب أو لم يشرب، وسقيته : أي جعلته يشرب، وأقبرته : أي جعلت له قبرا قبر أولا».[43]

وفي اعتقادنا أن لا فرق يذكر في البنية التصورية بين الجعل والتعريض، بل إن التعريض جعل كذلك. إلا أنهم حين تحدثوا عن الجعل، ركزوا على **فاعل** الفعل الثلاثي (ما أسموه بالمجعول)، بينما ركزوا في التعريض على **مفعول** الفعل الثلاثي (أي المعرَّض في تصورهم). فحينما تقول : أحفرت زيدا النهر، أو أحفرت زيدا، فهو جعل، وعندما تقول : أحفرت النهر، فهو تعريض. فالتعريض جعل تُنُوسِي فيه فاعل الفعل الثلاثي، أو نُزع، تركا، بتعبيرنا، وليس التعريض معنى مستقل الذات. فالبنية المحورية للتعريض مثل «أبعت الفرس» هي عين البنية المحورية التي تمثل لـ «أبعت الفرس لزيد»، أي (64 أ). فعدم وجود فاعل «منطقي» محقِّق للبيع يوحي بأن المفعول معرَّض لأصل الحدث، سواء صار مفعولا له أو لم يصر.

وقد ذكروا هذه البنى التي ألغي فيها المفعول الأول ضمن معنى خاص هو التعريض، مع أنهم لم يذكروا بنى مماثلة لها من جهة إلغاء أحد المفعولين ضمن معنى خاص، ويتعلق الأمر ببنى ثنائية التعدي التي ألغي فيها المفعول الأول واحتفظ بالثاني، مثل : أضربت زيدا (عمرا)، وكسوت زيدا (ثوبا)... الخ. وقد أوردوا هذه البنى حين تحدثوا عن تصنيف الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين صنفين : صنف لك أن تقتصر فيه على الأول دون الثاني، مثل أعطيت زيدا، وصنف ليس لك فيه ذلك، مثل : * ظننت زيدا.[44]

43) ن. م.، ص. 88.
44) انظر **أصول** ابن السراج، ج. 1، ص. 176.

3. 4. بعض القيود على النقل

ذكر ابن هشام **في المغني** أن التعدية بالهمزة قياسية في اللازم دون المتعدي، وهذا ظاهر **كلام سيبويه**.[45] إلا أن الأمر عند الاستراباذي غير هذا، إذ «يُحتاج في كل باب إلى سماع استعمال اللفظ المعين، وكذا استعماله في المعنى المعين».[46] وذكر غيره أن دخولها قياسي في اللازم وفي المتعدي إلى واحد.[47]

وواضح أن «أفعل» تأتي من اللازم كما تأتي من المتعدي إلى واحد، ونعتقد أن هناك قيودا نسقية على هذا النقل، إضافة إلى القيود التي يمكن أن تكون خاصة أو سماعية.

فإحدى طبقات الأفعال المتعدية إلى واحد، والتي لاتأتي منها «أفعل» للنقل، أفعال نعتبرها جعلية، رغم كونها ثلاثية. وهي أفعال قد تتغير فيها حركة الوسط (أو لا تتغير) بين اللازم والمتعدي. ولا تأتي «أفعل» فيها من المتعدي، وإنما تأتي من اللازم. مثال ذلك : «فتنت الرجل» و «حزَنت زيدا»، و «فَتَنَ وحَزِن الرجلُ». وفي هذا الباب يقول الاستراباذي : «وقد يجيء الثلاثي متعديا ولازما في معنى واحد، نحو فَتَنَ الرجل : أي صار مفتتنا، وفتنته، أي أدخلت فيه الفتنة، وحزِن وحَزَنته : أي أدخلت فيه الحزن، ثم تقول : أفتنته وأحزنته، فيهما لنقل فتن وحزِن اللازمين لا المتعديين، فأصل معنى أحزنته جعلته حزينا، كأذهبته وأخرجته، وأصل معنى حَزَنته جعلت فيه الحزن وأدخلته فيه، كَكَحَلْته ودهنته : أي جعلت فيه كحلاً ودهناً، والمغزى من أحزنته وحزنته شيء واحد؛ لأن من أدخلت فيه الحزن فقد جعلته حزينا، إلا أن الأول يفيد هذا المعنى على سبيل النقل والتصيير لمعنى فعل آخر ـ وهو ـ حَزِن ـ دون الثاني».[48]

45) **شرح الشافية**، ج. 1، ص. 84.
46) ن. م.
47) ن. م.
48) ن. م.، ص. 87.

وعندي أن الفرق بين المتعدي المجرد والمتعدي المزيد أن الأول بمثابة جعل معجمي، بينما الثاني جعل صرفي. وقد استغني في العربية الحديثة عن الجعل الأول لصالح الثاني في كثير من المواد التي ترد فيها أزواج من هذا النوع.

ولعل السبب في عدم وجود «أحزن» متعدية إلى مفعولين، الأولُ فيهما فاعلُ الفعلِ المجعول والثاني مفعوله، يعود إلى عدم إمكان وجود أكثر من محمول جعلي في البنية التصورية للكلمة الواحدة. ولعل هذا قيد كلي نصوغه قيدا على البنى المحورية كالتالي :

70) **قيد أحادية الجعل**

في البنية المحورية لأية وحدة معجمية، لا يوجد إلا محمول جعلي واحد على الأكثر.

فهذا القيد يمنع اشتقاق فعل جعلي جديد من فعل آخر جعلي. وفي اعتقادنا أنه ينطبق على هذه الأفعال، كما ينطبق على أفعال ثلاثية أخرى، يغلب على الظن أنها جعلية، وإن لم يأت منها لازم أحيانا، وذلك مثل : منح ووهب وكسا، لا تقول فيها أمنح، ولا أوهب، ولا أكسى على التعدية بالنقل. ففي **اللسان** : كسوت فلاناً كسوة إذا البسته ثوبا فاكتسى. وكسي فلان يكسى إذا اكتسى. وقيل كَسِيَ إذا لبس الكسوة. وقال ابن جني : كَسِيَ زيد ثوبا وكسوته ثوبا فإنه، وإن لم ينقل بالهمزة، فإنه نقل بالمثال، ألا تراه نقل من فَعِلَ إلى فَعَلَ، وإنما جاز نقله بفَعَلَ لما كان فَعَلَ وأفعل كثيرا ما يعتقبان على المعنى الواحد نحو جدّ في الأمر وأجدّ، وصددته عن كذا وأصددته، وقصر عن الشيء وأقصر [...] فلما كان فعل وأفعل على ما ذكرناه من الاعتقاب والتعاوض ونُقِل بأفعل، نقل أيضا فَعِلَ يفعل نحو كَسِيَ وكسوته وشتِرت عينه وشتَرتها وعارت وعُرْتها (انتهى كلام ابن منظور). فأنت ترى ان ابن جني فيما رواه ابن منظور يتبنى افتراض النقل بالمثال في فَعَل. فكسا الذي يتعدى إلى مفعولين منقول من الفعل المتعدي إلى واحد، أي كَسِيَ. ولذلك لم ينقل للجعل مرة ثانية طبقا للمبدأ السالف الذكر.

ولم تأت «أمنح» من «منح» إلا لازمة في «أمنحت الناقة»، أي دنا نتاجها. ومنحه الناقة : أعاره إياها، ومنحه : أعطاه. وامتنح الشيء : استعاره. فهذه المواد تدل على أن «منح» ثلاثي المحلات، ولا يأتي منه «أفعل»، ولو ثلاثي المحلات، بإلغاء أحد الأدوار، لأنه من المحتمل أن يكون جعلا معجميا، وإن لم يثبت ذلك في ما وصل إلينا.

وتقول في وهب : وهب لك الشيء، أي أعطاك إياه، وأوهب لك الشيء : أعده. وأوهب لك الشيءُ : دام. فهذه التعدية بالهمزة ليست للجعل من وهَبَ.

وطبعا، ليس هناك ما يمنع نقل الفعل الثلاثي المحلات بالهمزة. فباع، مثلا، تبنى مع ثلاثة محلات، ومع ذلك تنقل جعلا في «أباع». وكان من المفروض أن تنقل «باع زيد عمرا كتابا» إلى أربعة محلات مربوطة في الحمل النووي كما في (71) :

71) أباع خالد زيدا عمرا كتابا

إلا أن النحاة لم يوردوا التعدي إلى ثلاثة مفعولين إلا في «أعلم» و «أرى»، وهي، كما رأينا، لا تتعدى إلا إلى مفعولين. فهذا يوحي بأن التعدي في العربية محدود في اثنين، وأن ما زاد على اثنين ينزع. فقد تكون (72)، التي تم فيها نزع أحد الأدوار، أجود من (71) :

72) أباع خالد عمرا كتابا لزيد

وعليه، نعود، مرة أخرى، إلى افتراض المحافظة على النسق. وعلى كل، فإن ندرة نقل الثلاثي المحلات إلى «أفعل» تأتي من كون جل الأفعال المتعدية إلى اثنين جعلية. فكلما ارتفع عدد المحلات، كلما ارتفع احتمال كون الفعل جعليا.

وليست القيود على الإتيان بأفعل الجعلية وقفا على المتعدي، بل إن هناك ما يجعل الجعل من اللازم مقيدا كذلك. فقد ذكر الاستراباذي أن ظَرُف لا تتعدّى إلى * أظْرَفَ.[49] ونعتقد أن «أفعل» لا تأتي من الأفعال الدالة على السجايا أو

(49) ن. م.، ص. 84.

العاهات أو الألوان... الخ، بعبارة أخرى طبقة الأفعال الضاربة في السكون : * أحسن، * أقصر، * أحمر، * أملح... الخ. وجدير بالذكر أن هذه الأفعال تأتي منها فَعَّلَ للجعل : مَلُحَ، مَلَّحْتُهُ، نبل، نَبَّلته، قَصُر، قَصَّرته. فأكثر ما تأتي أفعل من الثلاثي اللازم الذي فاعله محور : أخرجته، أفزعته، أخلته، أسقطته... الخ، أو مُعانٍ : أفرحته، أغضبته، أقلقته... الخ. وعلى كل، وسواء تعلق الأمر بالأفعال التي تدل على أعمال (actions) أو على صيرورة (inchoatives)، أو على معاناة، أو على هيأة (مثل أقعد وأوقف وأسكت... الخ)، فإن أفعل الجعلية تقتضي التحول وعدم الثبوت (راجع الفصل المتعلق بالمطاوعة).

وفَعَّلَ لا تأتي من المتعدي جعلا، فكسَّر ليست جعلا لكَسَرَ، أو قَتَّل جعلا من قتل، أو ضرَّب...الخ. فالأصل في فَعَّلَ «أن يكون لتكثير فاعله أصل الفعل»، كما أن الأصل في أفعل النقل. تقول : ذَبَح وذَبَّح، وغلق وغلَّق، وجرح وجرَّح، وفتح وفتَّح، وقطع وقطَّع... الخ، فكلها متعديات ، ولكن فعَّلَ منها للشدة والتكثير. وهذا المعنى لا يأتي في المتعدي فقط، بل يكون أيضا في اللازم كما في طَوَّفَ وجَوَّل، أي أكثر الطواف والجولان.[50]

وتأتي فَعَّلَ متعدية للجعل من اللازم الذي لا يصلح لأن تأتي منه أفعل، وهو الفعل الذي لا يدل على صيرورة، فتنقله فَعَّلَ إلى ذلك عن طريق التكثير والتشديد، كما في حَمَّر وقَبَّحَ وحَسَّنَ... الخ. فإذا افترضنا أن الجعل يقتضي وجود حركة محسوسة أو مجردة، أمكن أن نفسر لماذا لا تأتي أفعل من بعض الأفعال، وقد تأتي منها فَعَّلَ وحدها. فكل من أفعل وفَعَّل يفيدان التصيير، أي الانتقال من حالة إلى حالة، ولكن أفعل الجعلية لا تدخل على الأفعال غير القابلة للحركة، وتدخل عليها فَعَّلَ، فتحولها إلى أفعال تصيير.

(50) ن. م.، ص. 92.

4 ـ الافتراض المحلي، تغير التركيب وتغير البنية المحورية

4. 1. الأدوار المشاركة والأدوار الظرفية

قدمنا في الفقرة 3. 1. لخصائص المنفذية والسببية وما يصل ويفصل بينهما. ونريد أن نقارن هنا هاتين الطبقتين من المحمولات بطبقة أخرى هي طبقة أفعال الحركة.[51]

فهذه الطبقة تمثل طبقة فرعية أخرى للأفعال الدينامية الثنائية المحل، وفيها تُحوّل ذات من الذوات مكانَها الفزيائي. وضمن هذه الطبقة أفعال مثل «جاء» و «ذهب». فهذه الأفعال تأخذ دورا دلاليا يحيل إما على مصدر الحركة أو هدفها، أو موضوعين يحيلان على المكانيْن المصدر والهدف، كما في الخطاطة التالية :

73) انتقل (ذات، مصدر، هدف)

ولأن الذات يمكن أن تنقل من المكان المصدر إلى المكان الهدف بواسطة منفذ، فإن العمليات المدرجة في (73) يمكن تحليلها على أساس أنها أثر في خطاطات علاجية جعلية :

74) جعل (منفذ (انتقل (ذات، مصدر، هدف)))

والعبارات التي تفيد المصدر والهدف، والتي يمكن الاستغناء عنها (بخلاف الذات التي تتحرك، إذ يمكن ذلك)، تأتي هنا ملحقات، وليست مفعولات.

وإضافة إلى الخطاطات التي تدل على الأوضاع الدينامية الحركية، يمكن اقتراح خطاطات للأوضاع الساكنة كما في (76)، محللين بذلك (75) :

75) أ) كان زيد أستاذ عمرو

ب) كان زيد في الدار

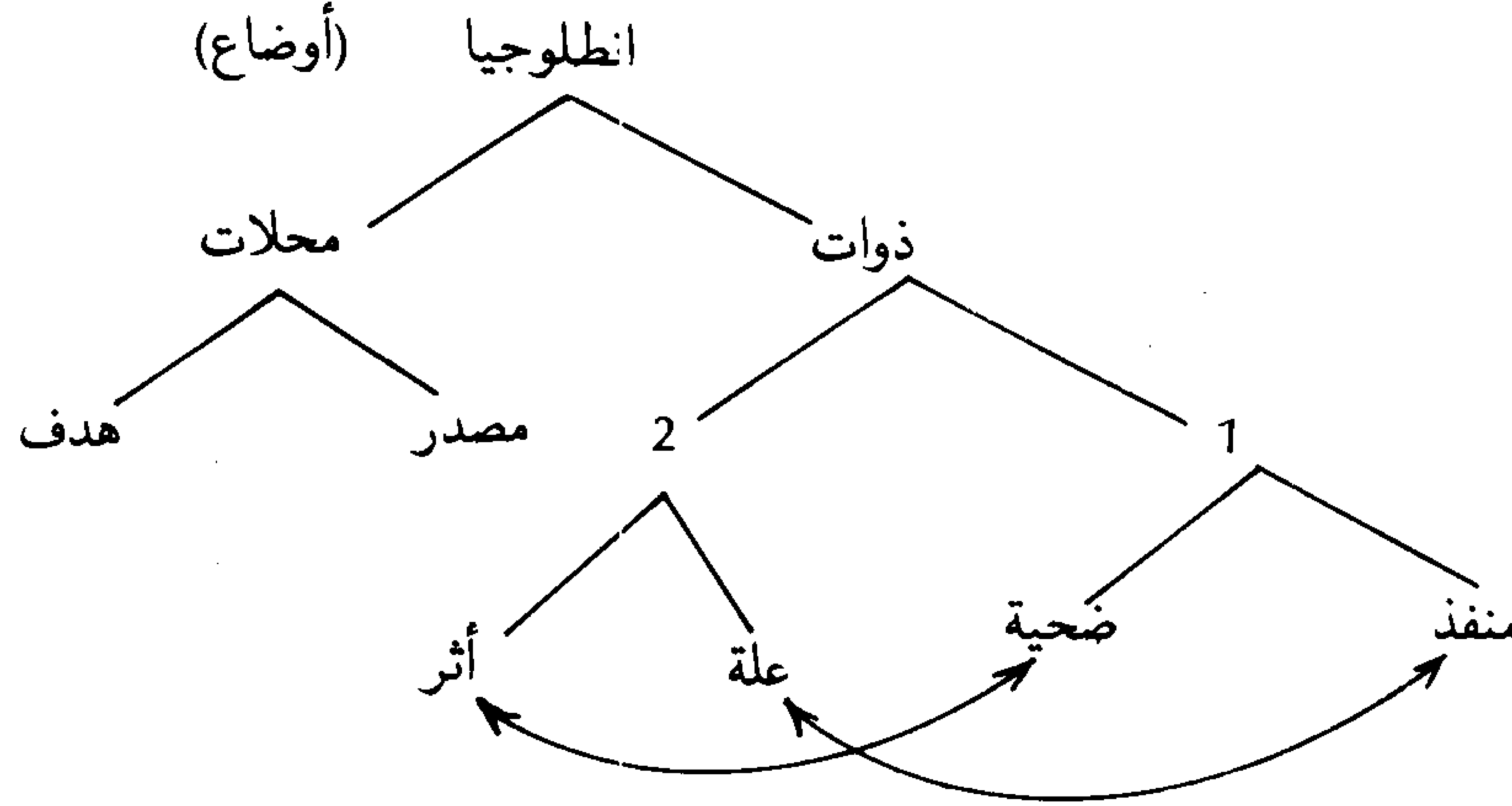
76) أ) كان (ذات، نسبة / طبقة)

ب) كان (ذات، محل)

51) هذا التقديم مستوحى من لاينز (1977)، ج. 2، وانظر كذلك هاليداي (1970) Halliday.

فالذات (entity) والمحل (place) يمكن اعتبارهما دورين غير موسومين بالمقارنة مع الأدوار الأُخرى. فالمنفذ والضحيَّة يُسْنَدان للذوات من الدرجة الأولى (وخصوصاً الأشخاص)، والعلة والأثر أدوار تقوم بها الذوات من الدرجة الثانية، والمصدر والهدف دوران للمحلات. والصورة الناتجة عن هذا التصور هي التالية :

(77



وفي نحو الأحوال، هناك إحساس بأن الأسماء وحدها هي التي تملأ أدوار المتكافئات في النواة القضوية للجملة، وليس الأمر كذلك. فالظروف المكانية (والاتجاهية) يمكن أن تكون فضلات للأفعال في بنى تحترم الخطاطات التي قدمنا. وعليه، فإن المحلات، وإن كانت ليست ذوات، إلا أنه يمكن اعتبارها في بعض التراكيب ذوات. وكذلك العكس. بعض الذوات يمكن اعتبارها محلات. وما يسمى بالصيغة المحلية (localistic) لنحو الأحوال تنبني على هذا التحليل / الافتراض.[52]

52) انظر اندرسون (1975) **Anderson** على سبيل المثال.

ويبدو، كما أسلفنا، أن هناك فرقا بين وضع تؤثر فيه ذات في ذات أخرى، ووضع تنتقل فيه الذات من محل إلى آخر. إلا أن أفعالا مثل «ضرب» و«قتل» قد توصف بطريقة تجعل المنفذ مصدرا للفعل، والضحية هدفا له. بل إن معنى التعدية يرجع إلى كون المنفذ لا يقع فعله فقط على الضحية، بل إنه يوجه عمله إليها. فالضحية التي يقع عليها فعل الفاعل هي أيضا هدف حركته (أو فعله).

وإذا اعتبرنا «ضرب» نموذجا للأفعال المتعدية، أمكن أن نقول إن هناك ارتباطا طبيعيا بين المنفذية والسببية والحركة، وبين المتلقي لأثر الفعل وهدف الحركة. وإذا اعتبرنا أن الذات مصدر للحركة أو هدف لها اعتبرنا أنها محل. وهذا ما يربط بين نحو الأحوال وافتراض المحلية (localism).

وهناك مراتب، فيما يبدو، بين أدوار المحلات وأدوار الظروف. فالأداة، مثلاً، تأتي عادة ملحقة، وإن أمكن ترقيتها إلى دور محل، كما أسلفنا، وكذلك الزمن والمكان، والكيفية والأجلية... الخ. والمنفذ يتوق إلى أن يكون فاعلا، أي حدا، والضحية مفعولا... الخ. إلا أن هناك طبقة محدودة من الأفعال قد تنقل بعض الأدوار الظرفية (circumstancial roles) إلى وضع أدوار مشاركة (participant roles) أو العكس.[53] وهذا ما سنفصل فيه الحديث في الفقرات اللاحقة.

4. 2. التنوية والتربيض

أوضحنا أن تغير البنية المحورية قد ينتج عن تغير في عدد محلات المحمول بالزيادة أو بالنقصان أو بإعادة تنظيم المحلات في البنية المحورية، وبالتغيير في وسائل ربط الموضوعات إلى حُمُولها. وليس هذا التغير ناتجاً عن اعتبار الأدوار المشاركة وحدها، أو ما أسميناه بالأدوار الحدود، بل يلزم كذلك اعتبار الأدوار الظرفية أو الملحقة أو الهامشية أو الأدوار غير الحدود، التي ترتبط

53) بصدد هذين المفهومين، انظر هاليداي (ن. م.).

كذلك بالحمل (مثل الأداة والكيفية والمكان والزمن... الخ)، والتي قد تنتقل من دور ملحق إلى دور حدّ. فالتغايرات في البنية المحورية التي تنتج عنها تغايرات في التعدية تتأرجح بين العمليات التي تحدث في المعجم (عمليات المَعْجَمَة lexicalization) والعمليات التي تحدث في التركيب. وما يحدث في التركيب يتوزع بين ميادين ثلاثة (كما بينا في الفاسي الفهري (1984) و(1985)) :

أ) ميدان النواة الوظيفية الصغرى (core)، وهو الميدان الذي يتضمن الحمل وموضوعاته (أي الأدوار المشاركة)، وهو أيضا ميدان المعجمة (إذا اعتبرنا أن الملحقات لا يفرع إليها في المعجم).

ب) ميدان النواة الوظيفية الموسعة، ويتضمن علاوة على الأدوار المشاركة الأدوار الظرفية أو الملحقات. وهو ج عادة، أو ما يقابلها من الإسقاطات التركيبية النووية كالمركب الاسمي والمركب الحرفي... الخ.

ج) ميدان يشمل علاوة على الأدوار المشاركة والأدوار الظرفية **الداخلية** (أي داخل ج) أدوارا **خارجية** خطابية لا ترتبط بالحمل مباشرة كالبؤرة (focus) والموضع (topic) والمحور (theme) والمحور المُذَيَّل (tail)... الخ.

وقد اقترحنا في الفاسي الفهري (1985 هـ) أن تصنف الوظائف النحوية إلى طبقات طبيعية باستعمال سمتين هما سمة المَعْجَمَة، أي كون الوظيفة مخصصة في المعجم أو لا (فهي معجمية lexical أو غير معجمية) ونمثل لهذه السمة بـ [+ ع] ، وكون الوظيفة نووية (nuclear) أو غير نووية، أي توجد داخل النواة الوظيفية، أو خارجها، ونمثل لها بـ [± ن]. ويؤدي هذا إلى تمييز أربع طبقات من الوظائف النحوية، حسب ورودها في التركيب والمعجم :

(78) أ) [+ ع + ن] : الفاعل والمفعول

ب) [− ع + ن] : الملحقات الموجودة داخل ج (والبؤرة والموضع الموجودان داخل ج)

ج) [+ ع – ن] : الموضع والبؤرة في بعض اللغات، والفاعل والمفعول الموجودان خارج ج

د) [– ع – ن] : المحور، الذيل (والبؤرة والموضع الموجودان خارج ج).

وهذه أمثلة لهذه الوظائف، بالتتابع (والوظائف الموضوع تحتها خط تمثل وظائف الطبقة الواردة) :

79) أ) قدم **عمرو الهدية إلى علي**

ب) منح **زيد عمرا هدية**

80) أ) يصلي **في الصباح بسهولة**

ب) أعجبت بك **أنت** لا بأختك

81) أ) **زيد** جاء عمرو وغاب أخوه

ب) عدلت عنه، ذلك **المشروع** المشؤوم

ج) **بقرة** ما أظن أن بوسعها أن تتكلم

82) **زيدا** ضربت

وقد اقترحنا مبدأين للربط نعتقد أنهما واردان لربط الوظائف إلى الحمل، وهما مبدأ المَعْجَمة (lexicalisation) ومبدأ التنوية (nuclearization). ونصوغهما في (83) و(84) :

83) **مبدأ المعجمة**

الوظائف النحوية إما معجمية أو مربوطة إلى وظيفة معجمية

84) **مبدأ التنوية**.

الوظائف النحوية إما نووية أو مربوطة إلى وظيفة نووية

فالأمثلة في (80) و(82) تتضمن وظائف غير معجمية (الملحق الزماني أو الكيفي في (80 أ)، والبؤرة في (80 ب)، والمحور والذيل والبؤرة في (82))، وكلها مربوطة إلى وظيفة معجمية. إلا أن الملحق يربط بواسطة الحرف (وهو ضرب من الإعراب الدلالي) إلى الحمل، بينما الوظائف الأخرى تربط إلى موضوعات: وكل من المحمول والموضوعات وظائف معجمية.

و«زيد» في (82 أ)، أو في (81) سيان من جهة أن الوظيفة التي يحملانها ليست نووية، ويجب تنويتها بالمبدأ (84). ف (81) تقع فيه التنوية بربط زيد إلى مكان المفعول ربطا مكونيا، وأما (82 أ)، فيقع ربط زيد فيها ربطا عائديا (انظر الفاسي الفهري (1985 أ) للتفصيل). ف «زيدا» في (81) مفعول في المعنى، وهو بالتالي وظيفة نحوية معجمية ونووية عادة، ولكن وقع تربيضها عن طريق التبئير، بينما «زيد» في (82 أ) وظيفة ربضية وقعت تنويتها. فهذا يمثل برامترا أولا في تحديد خصائص الوظائف بين الربضية والنووية، من جهة، وبين التنوية والتربيض، من جهة أخرى.

ونظير ما يحدث في تردد الوظائف بين النواة والربض، يحدث في تردد الوظائف بين المعجمة وعدمها.

4. 3. المعجمة وإعادة تنظيم المحلات

بينا في الفصول السابقة أن من المكونات ما يكون ملحقا ظرفيا كالأداة أو العلة أو المستفيد، ويقع رفعه إلى درجة محل. بعبارة أخرى، ينقل من وضع دور غير معجمي (ملحق) إلى دور معجمي (محوري). ونظير الوظائف الظرفية في هذا الوظائف المَحَلِّية كالمصدر والهدف والمسار. وهذه أمثلة أخرى لتنقل الوظيفة بين المعجمي وغير المعجمي أو العكس :

85) أ) غرست الأشجار في البقعة

ب) غرست البقعة بالأشجار

86) أ) زرعت الطماطم في الحقل

ب) زرعت الحقل بالطماطم

فأنت ترى أن «الأشجار» و«الطماطم» يقع نقلها من دور نواة هو دور المحور، إلى دور هامشي ملحق (دور الأداة). وبمقابل هذا التهميش أو الإلحاق أو فقدان

المعجمية، يقع نقل أحد الأدوار الهامشية أو الملحقة، وهو دور المكان، ليتحول إلى دور حدّ (مُمَعْجَم).

وليست هذه التناوبات حرة ممكنة مع جميع الأفعال، بل إنها خاصة ببعض الأفعال دون سواها، مما يبين أنها خاصة فُرادية معجمية لطبقة من الأفعال. فملأ، مثلا، لا يتيح هذا التناوب. تقول :

87) ملأت الإناء بالماء

ولا تقول، فيما نعلم :

88) ملأت الماء في الإناء

ولا يشمل تغيير البنية المحورية الانتقال من المعجمة إلى الإلحاق أو من الالحاق إلى المعجمة فقط، بل قد تقع إعادة التنظيم داخل المعجمة نفسها، بأن يقع تغيير موضوع من دور حدّ إلى دور غير حدّ. وهذا هو ما يقع فيما يعرف بتحول الممنوح (dative shift)، كما في «أعطى» :

89) أ) أعطيت الكتاب لزيد

ب) أعطيت زيدا الكتاب

فـ «زيد» هنا موضوع في الحالتين، ولكنه منزوع مرة، وغير منزوع مرة أخرى.

وقد يختلف دور الممنوح عن دور المستفيد (وإن كان كل منهما اعتبر هدفا) في كون الأول موضوعا مع كل الأفعال بينما الثاني قد يكون ملحقا :

90) أ) بعته الكتاب

ب) بعت الكتاب (لزيد)

والبناء للمفعول محصور في الوظائف الحدود، على نحو ما رأينا. ولذلك فإن المستفيد لا يمكن بناؤه للمجهول إلا حينما يكون حدا، على نحو ما هو عليه في (85 أ). والظرف من المكان والزمان ينتقل إلى الحدّية (ويتغير معناه تبعا لذلك) قبل أن يبنى عليه الفعل بناء المفعول.

وعلى نحو ما يقع إنزال أو ترك الفاعل في البناء للمجهول، يقع إنزال المفعول أو تركه في عدد من البنى. وقد سمى بعضهم هذا التركيب مضاد المجهول (antipassive).[54] فمما يقع فيه نزع المفعول بالحرف ما يليَ :

91) أ) شكرته على ذلك

ب) شكرت له ذلك

ومما ينزع فيه المفعول بالترك ما يلي :

92) أ) قرأ الجريدة

ب) قرأ

فهذه العمليات «تؤخر» المفعول عوض أن «تقدمه» ، كما أن لاصقة المطاوع تنقص دوراً عوض أن تضيفه خلافاً لما يقع في السببي. ولذلك سمى بعضهم المطاوع مضاد السببي (anticausative).

وقد تؤدي عمليات التغيير في عدد المحلات، أو في طرق ربط الأدوار إلى المحمول، إلى تغير في المعنى، وإن ظل الفعل له نفس الأدوار الدلالية، كما في المثالين التاليين :

93) أ) علمت زيدا الحساب

ب) علمت الحساب لزيد

فالأول يعني أن زيدا وصل إلى تعلم الحساب، والثاني لا يعني ذلك حتما، فبين الجملتين فرق في تأثر زيد، فيما يبدو.

ونظير هذا أن اللواصق قد تكون لها دلالة عامة، كنزع أحد الأدوار (أو إضافته)، ثم يقع تخصيصها. وقد تكون خاصة (إلى حد) ويقع تعميمها. فصيغة «فُعِل» مثلا كانت تدل على الساكن وعلى الوسيط وعلى البناء للمجهول. وتتجه الصيغة نحو التخصيص، للدلالة على البناء للمجهول خاصة. وصيغة «انفعل» في

54) انظر ڤان ڤيلن وفولي (1985).

العربية الفصيحة تفيد المطاوعة أو الانعكاس، وهي تفيد الوسيط والبناء للمجهول أيضا في العامية.

وإضافة إلى العلائق الصورية بين التغيرات المختلفة للمحلات، هناك علائق صورية بين تغير المحلات والخصائص الجهية للمحمولات، إذ هناك، مثلا، علاقة بين السببية والشدة والتكثير.

5. خاتمة

حاولنا تسليط الأضواء على مفهوم التعدية من جوانب متعددة، صرفية وتركيبية ودلالية. وقد طرحنا تحديد التعدية في إطار عدد المحلات وتغيراتها وما ينتج عن ذلك من إعادة تنظيم طرق الربط النحوي أو الدلالي. وقد عالجنا التعدية في أبعادها المحورية، وربطناها بالمنفذية والسببية والحركة. وفصلنا الحديث في الافتراض المحوري والافتراضات المحلية بصفة عامة. ونظن أن ما نحتاج إليه، الآن، وقد توضحت عدد من الجوانب النظرية، هو دراسات تصنيفية مدققة تعتمد تنظيم المعجم في الاطرادت المعجمية التي دافعنا عنها.

خاتمة

كان همنا في هذا البحث أن نعالج إشكالات عامة تخص الإطار النظري والنَّمْذَجِي لتحليل خصائص المفردات والمواد المعجمية، وكذلك ما يخص المادة المعجمية العربية تصوراً ووصفاً، إضافة إلى إشكالات خاصة تهم دراسة صيغة من الصيغ، ومعانيها وميزاتها التركيبية، أو معنى من المعاني وتشكلاته في صيغ مختلفة. وقد قصدنا في كل هذا إلى الخروج بنتائج وصفية، ضمنها تحديد الاطرادات الدالة في المعجم، ونتائج نظرية تدقق في العلاقة بين تشكلات العبارة وتشكلات المعنى.

لقد ذهب جمهور اللغويين والنحاة العرب، القدامى منهم والمحدثين، إلى أن المادة المعجمية يحدّدها السماع، واشترطوا من أجل حصر اللغة أن تسمع اللفظة ويسمع معناها. وفي هذا يقول الأستراباذي : «...يحتاج إلى سماع استعمال اللفظ المعين، وكذا استعماله في المعنى المعين».[1]

وإذا كان الشرط الأول مقبولا في حدود، لأنه يتيح وضع الحدّ بين المستعمل والمهمل (وإن كانت بعض الألفاظ الموجودة لم يسجلها المدوّنون، كما أن بعض الألفاظ غير المسموعة كامنة في النسق، ولا مانع من أن يستعملها من له

1) انظر **شرح الشافية**، ج. 1.، ص. 84.

ملكة في اللغة)، فإن الشرط الثاني صعب القبول، لأنه يجعل اللغة شيئا مكروراً بلفظه ومعناه، لا يخرج عما قاله وأبدعه الأجداد من معانٍ. ولئن كانت معرفة المعجم تقتضي، فيما تقتضيه، معرفة الذاكرة القديمة، فإن من أهمّ ما يشغل بال المعجمي إمكان تجديد هذه الذاكرة، وكذلك وجود ذاكرة لا تلقن. وهذا ما جعلنا نعيد النظر، في الفصل الأول، في تصور المادة مجال البحث المعجمي.

ومن البديهي أن سماع المادة أو معناها لم يعد هو المقياس لتبنيها ابتداء من القرن الرابع الهجري، لفساد اللسان العربي أو الملكة الأولى، كما يقول ابن خلدون، لأن «...ملكة اللسان المضري لهذا العهد قد ذهبت وفسدت، ولغة أهل الجيل كلهم مغايرة للغة مضر التي نزل بها القرآن، وإنما هي لغة أخرى من امتزاج العجمة بها».[2] إذن لم تعد المادة التي يتوخى وصفها المعجمي العربي إلا في «...كلامهم القديم الجاري على أساليبهم من القرآن والحديث وكلام السلف ومخاطبة فحول العرب في أسجاعهم وأشعارهم».[3]

وحتى لو كان ابن خلدون يقرّ بأن من حفظ هذا الكلام القديم «...**يتنزل لكثرة حفظه لكلامهم من المنظوم والمنثور منزلة من نشأ بينهم ولقن العبارة عن المقاصد منهم، ثم يتصرف بعد ذلك في ضميره على حسب عباراتهم وتأليف كلماتهم** وما وعاه وحفظه من أساليبهم وترتيب ألفاظهم، فتحصل له هذه الملكة بهذا الحفظ والاستعمال، ويزداد بكثرتها رسوخاً وقوة» و «...يرتسم في خياله المنوال الذي نسجوا عليه تراكيبهم فينسج هو عليه، ويتنزل بذلك منزلة من نشأ معهم، وخالط عباراتهم في كلامهم حتى حصلت له الملكة المستقرة في العبارة عن المقاصد على نحو كلامهم»،[4] حتى حين يقر بهذا فإن جل المعجميين المتأخرين لم يهتموا بوصف الملكة التي ترسخت عند العربي المعاصر، فصار قادراً بواسطتها

2) **المقدمة**، ص. 433.
3) ن. م.
4) ن. م.، ص. 433 و435. والتفخيم منا.

على أن ينسج ما لم ينسجه غيره من السلف، أو من المعاصرين له. وقد اكتفى جلهم بتبني الشعار الذي أوردناه أعلاه، وحصروا المادة فيما سُمِع عن السلف في منطقة محدودة وزمن محدود. وهذا ما حذا بنا إلى مخالفة هذا النهج، واعتماد حدوس متكلمي هذه اللغة، بما فيها حدوسنا، وقد قدمنا ما يكفي لتبرير هذا الموقف في الفصل الأول.

وقد عالجنا في هذا الفصل كذلك الإطار النظري الذي نراه ملائماً لتفسير الاطرادات المعجمية الملاحظة، والعلائق بين المفردات، وقد استدللنا، خصوصاً على تحكم الدلالة في التركيب، وعلى وجود سلمية للأدوار الدلالية تمكن من الربط بين البنية الدلالية التصورية والبنية النحوية الوظيفية.

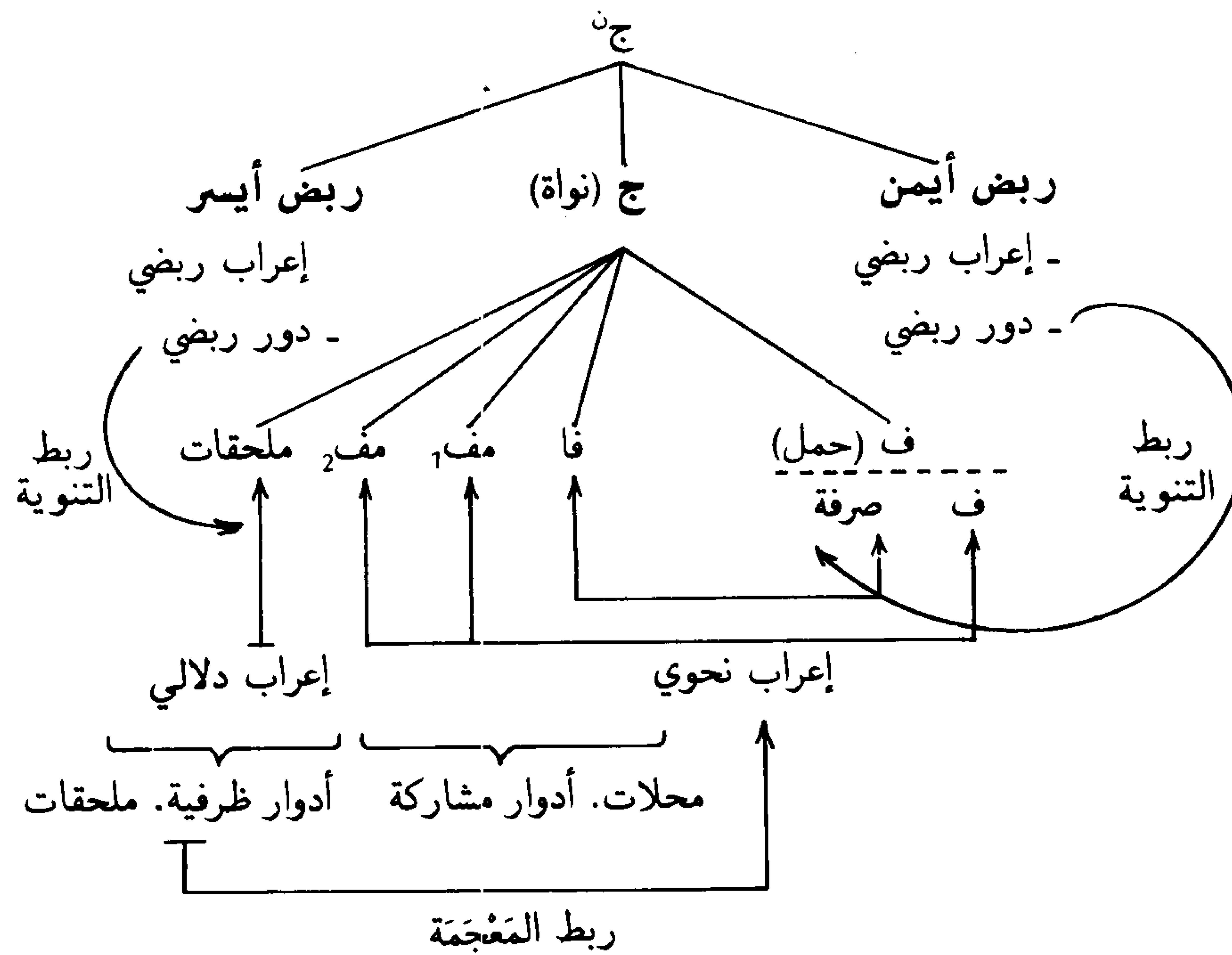
وفي الفصل الثاني، قمنا بدراسة لصيغة «فُعِل» ودلالتها، وانتهينا إلى أن لها أنواعاً ثلاثة من البنى المحورية : بنية الأفعال الساكنة، وبنية الأفعال الملازمة للبناء لغير الفاعل (وتتضمن دوراً دلالياً منزوعاً بصفة ملازمة) وبنية الأفعال العادية المبنية لغير الفاعل، وهي الأفعال التي يأتي منها المعلوم والمجهول. وقد بينا أن ما دعي في الأدبيات التقليدية بالبناء للمجهول هو في حقيقة الأمر بناء لغير الفاعل الأصلي، أي بناء يتم فيه نزع الفاعل الأصلي وبناء الفعل إما للمفعول به، أو لما هو ملحق بالمفعول به، أو للمبهم. وهذا التحليل يخالف، ما ذهبتْ إليه عدد من النظريات الصورية الحديثة، إضافة إلى مخالفته للتصور القديم.

وقمنا، في الفصل الثالث، بدراسة لصيغ المطاوعة والانعكاس والتفاعل، وبينًا أن اللاصقة [ن] أو [ت] التي تفيد هذه المعاني لها أساساً وظيفة نزع أحد الوظائف الحدود. وبينًا خصائص المنعكس والمتفاعل الإحالية وما يشتركان فيه وما يختلفان، كما أوضحنا أنواع المطاوعة وحللنا كل نوع منها بالنظر إلى الفعل المتعدي المقابل (أو الفعل السببي).

وفي الفصل الرابع، سلطنا الأضواء على مفهوم التعدية من جوانب متعددة، صرفية، وتركيبية ودلالية. وقد طرحنا مشكل التعدية في إطار عدد المحلات

وتغيراتها وما ينتج عن ذلك من إعادة تنظيم طرق الربط النحوي أو الدلالي. وعالجنا التعدية في أبعادها المحورية، وربطناها بالمنفذية والسببية والحركة. وفصَّلْنَا الحديث في الافتراض المحوري والافتراضات المحلية، بصفة عامة. ويمكن توضيح بعض ما توصلنا إليه من نتائج في علاقة النحوي بالدلالي في التشجيرة التالية :

(1



وإذا كنا قد توخينا من خلال اختيار هذه النماذج والأبواب التطبيقية أن ندرس المعجم الذهني الذي يُكَوِّن جوهر الملكة اللسانية التي يكتسبها متكلم العربية ومستعملها، فإن هذه الأبواب، وإن كانت جوهرية في تحديد هذا النسق

المعجمي، ومتداولة في الدرس المعجمي الحديث، إلا أنها ليست كذلك في اكلاسيكيات البحث المعجمي، مثلما هو الشأن بالنسبة للاشتراك اللفظي والدلالي، أو الترادف، أو التضاد، أو دلالة الحقول، أو تداخل اللغات، أو دراسة التقاليب عند القدماء... الخ.

ورجاؤنا أن نكون قد أسهمنا بهذا العمل في إضاءة السبيل لمن يريد أن يبحث بصفة منتظمة ونسقية في المعجم العربي، ولغة الضاد عامة.

الرباط، في 30 مايو 1986

المراجـــع العربيـــة

ابن جني، أبو الفتح عثمان، **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1952 / 1956.

ابن جني، أبو الفتح عثمان، **سر صناعة الإعراب**، طبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1954.

ابن جني، أبو الفتح، عثمان، **المنصف، شرح كتاب التصريف للمازني**، تحقيق ابراهيم مصطفى، القاهرة، 1954.

ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، **المقدمة**، مطبعة ابن شقرون، القاهرة، بدون تاريخ.

ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن، **الاشتقاق**، تحقيق عبد السلام هارون، بيروت، 1979.

ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن، **جمهرة اللغة**، حيدر آباد، الدكن، 1346.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، **الأصول في النحو**، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985.

ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب، **إصلاح المنطق**، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، 1956.

ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب، **تهذيب الألفاظ**، نشر لويس شيخو، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1897.

ابن سيده، أبو الحسن علي بن اسماعيل الأندلسي، **المخصص**، المطبعة الأميرية، بولاق 1316.

ابن عصفور الاشبيلي، **الممتع في التصريف**، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1970.

ابن عقيل، **شرح ألفية ابن مالك**، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، 1964.

ابن فارس، أحمد أبو الحسين، **الصاحبي في فقه اللغة وسنن العربية في كلامها**، تحقيق مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، بيروت، 1964.

ابن فارس، أحمد أبو الحسين، **مقاييس اللغة**، طبعة عيسى البابى الحلبي، القاهرة، 1366 - 1371.

البغدادي، عبد القادر بن عمر، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، الهيئة المصرية للكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، 1976.

بلبول، محمد، **العلائق الاشتقاقية، نموذج الأفعال**، بحث لنيل شهادة الدراسات الجامعية العليا في اللسانيات، الرباط، 1984.

البطليوسي، ابن السيد، **المثلثات**، تحقيق صلاح مهدي علي الفرطوسي، بغداد، 1981.

التوكّاني، نعمية، **البناء لغير الفاعل**، بحث لنيل شهادة الدراسات الجامعية العليا في اللسانيات، الرباط، 1986.

الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد، **فقه اللغة وسر العربية**، نشر مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1954.

الجُر، خليل، **لاروس، المعجم العربي الحديث**، لاروس، باريس، 1973.

الجوهري، أبو منصور اسماعيل بن حماد، **تاج اللغة وصحاح العربية**، دار الكتاب العربي، بيروت، 1956.

الحمزاوي، محمد رشاد، **من قضايا المعجم العربي**، تونس، 1983.

الخطيب، أحمد شفيق، **من قضايا المعجمية العربية المعاصرة**، مكتبة لبنان، بيروت، 1986.

الخطيب، عدنان، **المعجم العربي بين الماضي والحاضر**، مطبعة النهضة الجديدة، القاهرة، 1967.

درويش، عبد الله، **المعاجم العربية**، مطبعة الرسالة، بيروت، 1986، الطبعة الخامسة.

رضا، أحمد، **متن اللغة**، مكتبة الحياة، بيروت، 1958.

الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني، **تاج العروس في شرح القاموس**، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1307.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، **الكتاب**، تحقيق عبد السلام هارون، جامعة الكويت، 1984.

السيوطي، جلال الدين، **المزهر في علوم اللغة**، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، بدون تاريخ.

حسن، عباس، **النحو الوافي**، دار المعارف، القاهرة، 1961 ـ 1964.

ثعلب، أحمد بن يحيى، **مجالس ثعلب**، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، 1949.

السيوطي، جلال الدين، **همع الهوامع**، مطبعة السعادة، القاهرة، 1327.

الشرتوني، سعيد، **أقرب الموارد**، مطبعة مرسلي اليسوعية، بيروت، 1889.

الشكيري، محمد، **بنية الفعل الوظيفية**، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا، الرباط. 1984.

الشهابي، مصطفى، **المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث**، دمشق، 1965. الطبعة الثانية.

شوطا، عبد اللطيف، **البنى المبنية للمجهول في اللغة العربية**، بحث لنيل شهادة الدراسات الجامعية العليا، الرباط، 1983.

عبد السميع، محمد أحمد، **المعاجم العربية**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1969.

العطار، أحمد عبد الغفور، **مقدمة لصحاح الجوهري**، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1956.

العلايلي، عبد الله، **مقدمة لدراسة لغة العرب وكيف نصنع المعجم الجديد**، المطبعة العصرية، القاهرة، 1938.

عيد، محمد، **في اللغة ودراستها**، عالم الكتب، القاهرة، 1974.

الفاسي الفهري، عبد القادر، (1985 أ)، **اللسانيات واللغة العربية**، في كتابين، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء.

الفاسي الفهري، عبد القادر، (1985 ب)، أساسيات الخطاب العمي والخطاب اللساني، **الكرمل**، 18. **المنهجية في الأدب والعلوم الإنسانية**، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 1985.

الفاسي الفهري، عبد القادر، (1986)، بنية المعجم العربي بين الوظيفي والتصوري، **وقائع الندوة الثانية لجمعية المعجمية العربية بتونس**.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد، **كتاب الجمل في النحو**، تحقيق فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد، **كتاب العين**، تحقيق عبد الله درويش، طبعة العاني، بغداد، 1967.

الفيروزابادي، أبو ظاهر محمد بن يعقوب، **القاموس المحيط**، المكتبة التجارية، القاهرة، 1935.

قطرب، أبو محمد علي بن المستنير، **مثلثات قطرب**، الدار العربية للكتاب، تونس، 1978.
مجمع اللغة العربية، **المعجم الكبير**، مطبعة دار الكتب، القاهرة، 1970 و1982.
مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط**، القاهرة، 1960 ـ 1961.
المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، **المقتضب**، تحقيق عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، 1963.
المتوكل، أحمد، (1985)، **دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي**، دار الثقافة، البيضاء.
المرادي، الحسين بن قاسم، **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت،، 1983.
مسعود، جبران، **الرائد**، دار العلم للملايين، بيروت 1964.
المعلوف، لويس، **المنجد في اللغة والأعلام**، دار المشرق بيروت، (طبعات متعددة).
نصار حسين، **المعجم العربي**، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1956.